هذا هو الإسلام

(٩)

الإسلام والسياسة

الرّد على شبهات العلمانيين

(طبعة جديدة ومزيدة)

د. محمّد عمارة



هذا هو الإسلام

(٩)

الإسلام والسياسة

الرّد على شبهات العلمانيين

الطبعة الأولى لمكتبة الشروق الدولية

١٤٢٩ هـ ـ يناير ٢٠٠٨ م

طبعة جديدة ومزيدة



٩ شارع السعادة ـ أبراج عثمان ـ روكسى ـ القاهرة

تليفون وفاكس: ٢٤٥٠١٢٢٨ ـ ٢٤٥٠١٢٢٩ ـ ٢٢٥٦٥٩٣٩

المكتبة: ٢ شارع البورصة الجديدة ـ قصر النيل ـ القاهرة

تليفون وفاكس: ٢٣٩٣٨٠٧١ ـ ٢٣٩١٣٠٧٢

Email: < shoroukintl @ hotmail. com >

< shoroukintl @ yahoo.com >

هذا هو الإسلام

(٩)

الإسلام والسياسة

الرّد على شبهات العلمانيين

(طبعة جديدة ومزيدة)

د. محمد عمارة



البرنامج الوطنى لدار الكتب المصرية
الفهرسة أثناء النشر
(بطاقة فهرسة)
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية (إدارة الشئون الفنية)

عمارة، محمد، ١٩٣٤ .

الإسلام والسياسة : الرد على شبهات العلمانيين ـ محمد عمارة .

ط . جديدة ومزيدة ـ القاهرة : مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٧م

١٧٦ص؛ ١٧ × ٢٤سم . (هذا هو الإسلام؛ ٩) .

تدمك 5- 03- 6278-977-978

١ ـ الإسلام والسياسة .

٢ ـ الإسلام ـ دفع مطاعن .

أ . العنوان . ٢١٤,٣٢

رقم الإيداع ٢٧٠٧٤ /٢٠٠٧م

الترقيم الدولى I.S.B.N. - 978- 977- 6278 - 03 - 5

الفهرس

الموضـــــوع	الصفحة

تقديم

علمانية المدفع والدولار والإنجيل!

كانت العلمانية الغربية، التى عزلت السماء عن الأرض، وأحلّت «العقل والعلم والفلسفة» ـ أى منظومة التنوير الغربى ـ محل «الله والكنيسة واللاهوت»، وجعلت من الحداثة «دينًا طبيعيًا» أحلّته محل «الدين الإلهى».. كانت ـ هذه العلمانية ـ بمثابة «الكأس المسموم» الذى تجرعته المسيحية الغربية، فترنحت. وأصابها الإعياء والعجز والتهميش.

وبشهادة أحد الخبراء الألمان، عالم الاجتماع والنفس «جوتفرايد كونزلن»:

«فلقد مثلت العلمانية: تراجع السلطة المسيحية.. وضياع أهميتها الدينية.. وتحول معتقدات المسيحية إلى مفاهيم دنيوية.. والفصل النهائى بين المعتقدات الدينية والحقوق المدنية.. وسيادة مبدأ: دين بلا سياسة، وسياسة بلا دين..

لقد نبعت العلمانية من التنوير الغربى.. وجاءت ثمرة لصراع العقل مع الدين، وانتصاره عليه، باعتباره مجرد أثر لحقبة من حقب التاريخ البشرى، يتلاشى باطراد فى مسار التطور الإنسانى.

ومن نتائج العلمانية: فقدان المسيحية لأهميتها فقدانا كاملا.. وزوال أهمية الدين كسلطة عامة لإضفاء الشرعية على القانون والنظام والسياسة والتربية والتعليم.. بل وزوال أهميته أيضا كقوة موجهة فيما يتعلق بأسلوب الحياة الخاص للسواد الأعظم من الناس، وللحياة بشكل عام.. فسلطة الدولة، وليست الحقيقة، هى التى تصنع القانون.. وهى التى تمنح الحرية الدينية..

ولقد قدمت العلمانية الحداثة باعتبارها دينا حل محل الدين المسيحى، يفهم الوجود بقوى دنيوية، هى العقل والعلم..

لكن . . وبعد تلاشى المسيحية . . سرعان ما عجزت العلمانية عن الإجابة على أسئلة الإنسان، التى كان الدين يقدم لها الإجابات . . فالقناعات العقلية أصبحت مفتقرة إلى اليقين . . وغدت الحداثة العلمانية غير واثقة من نفسها، بل وتفكك أنساقها العقلية والعلمية عدمية ما بعد الحداثة . . فد خلت الثقافة العلمانية فى أزمة بعد أن أدخلت الدين المسيحى فى أزمة . . فالإنهاك الذى أصاب المسيحية أعقبه إعياء أصاب كل العصر العلمانى الحديث . . وتحققت نبوءة «نيتشة» [١٨٤٤ - ١٩٠٠م]: عن «إفراز التطور الثقافى الغربى لأناس يفقدون نجمهم الذى فوقهم، ويحيون حياة تافهة، ذات بعد واحد، لا يعرف الواحد منهم شيئا خارج نطاقه» . . وبعبارة «ماكس فيبر» [١٨٦٤ - ١٩٢٠م]: «لقد أصبح هناك أخصائيون لا روح لهم، وعلماء لا قلوب لهم»! . .

ولأن الاهتمام الإنسانى بالدين لم يتلاش، بل تزايد . . وفى ظل انحسار المسيحية، انفتح باب أوروبا لضروب من الروحانيات وخليط من العقائد الدينية لا علاقة لها بالمسيحية ولا بالكنيسة . . من التنجيم . . إلى عبادة القوى الخفية . . والخارقة . . والاعتقاد بالأشباح . . وطقوس الهنود الحمر . . وروحانيات الديانات الآسيوية . . والإسلام، الذى أخذ يحقق نجاحًا متزايدًا فى المجتمعات الغربية . .

لقد أزالت العلمانية السيادة الثقافية للمسيحية عن أوروبا . . ثم عجزت عن تحقيق سيادة دينها العلمانى على الإنسان الأوروبى، عندما أصبح معبدها العلمى عتيقًا! . . ففقد الناس «النجم» الذى كانوا به يهتدون: وعد الخلاص المسيحى . . ثم وعد الخلاص العلمانى . . !»[1].

تلك شهادة خبير غربى - فى الدين والاجتماع معًا - على تجرع المسيحية الغربية لكأس العلمانية المسموم، الذى أصابها بالهزال والإعياء والتهميش . . فكان الفراغ الروحى الذى سقطت فيه الشعوب الأوروبية . . وخاصة بعد إفلاس الحداثة ودينها الطبيعى . .

* وعلى أرض الواقع، وبالحقائق والأرقام:

---

(١) جوتفرايد كونزلن: [مأزق المسيحية والعلمانية فى أوروبا] ص١٧، ١٨. تقديم وتعليق: د. محمد عمارة. طبعة دار نهضة مصر - القاهرة سنة ١٩٩٩م.

ـ فإن الذين يؤمنون ـ فى أوروبا ـ بوجود إله ـ مجرد وجود إله ـ لا يتعدون ١٤٪ من الأوروبيين! . .

ـ والذين يواظبون على حضور القداس بالكنيسة ـ مرة فى الأسبوع ـ فى فرنسا ـ بنت الكاثوليكية، وأكبر بلادها ـ أقل من ٥٪ من السكان ـ أى أقل من ثلاثة ملايين فرنسى ـ أى أقل من نصف عدد المسلمين فى فرنسا! . .

ـ وفى ألمانيا، توقف القداس فى ١٠٠ كنيسة من أصل ٣٥٠ كنيسة فى أبرشية «أيسن» بسبب قلة الزوار! الأمر الذى زاد من الكنائس المعروضة للبيع، والتحول إلى أغراض أخرى ـ من مثل: المطاعم والملاهى. . وحتى المساجد ـ . بينما ارتفع عدد المساجد ـ فى ألمانيا ـ من ١٤١ إلى ١٨٧ فى عامى ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م وحدهما! . . وبلغت نسبة المواليد المسلمين ١٠٪ من جملة المواليد فى السنوات العشر الأخيرة! . .

ـ وفى انجلترا، صنفت أكثر من ١,٦٠٠ كنيسة ـ أى ١٠٪ من الكنائس الانجليزية ـ رسميًا باعتبارها زائدة عن الحاجة، ومعروضة للبيع . . فى الوقت الذى يتحدثون فيه عن أن عدد المسلمين الانجليز الملتزمين دينيًا سيتفوق ـ فى العقود القادمة ـ على نظرائهم الانجليكانيين! . . ومع أن نسبة المسلمين فى انجلترا هى ٣٪ من السكان، فإن المواليد الذين أطلق عليهم اسم «محمد» ـ ٢٠٠٦م ـ يأتون فى المرتبة الثانية بعد اسم «جاك»![1].

ـ وفى إيطاليا، غنت «مادونا» فى إحدى الكنائس التاريخية، بعد تحويلها إلى مطعم وملهى، وبعد تحويل «المذبح» إلى فرن للبيتزا! . .

ـ وفى جمهورية التشيك، لا يذهب للقداس سوى ٣٪ بين السكان. . وتباع الكنائس التاريخية، لتتحول إلى مطاعم وملاه. . ومعروض للبيع منها ١,٠٠٠ كنيسة، أى نصف عدد الكنائس فى جمهورية التشيك! . .

---

(١) صحيفة [الحياة] ـ لندن ـ فى ٨ ـ ٥ ـ ٢٠٠٧م. و [نيوزويك] ـ الأمريكية ـ فى ٢٧ ـ ٢ ـ ٢٠٠٧م. ومجلة [فوكوس] ـ الألمانية ـ نقلاً عن صحيفة [المدينة] ـ السعودية ـ ملحق [الرسالة] فى ٢١ ـ ٩ ـ ٢٠٠٧م.

ـ وفى ٢٠٠٧م أسلم ١١٤,٠٠٠ فى فرنسا وهولندا وألمانيا والجزء الشمالى من بلجيكا والنمسا[١].

* وهذا الواقع البائس الذى صنعته العلمانية بالمسيحية الأوروبية، هو الذى جعل بابا الفاتيكان «بنديكتوس السادس عشر» يعلن فى كتابه: [بلا جذور، الغرب، النسبية المسيحية، الإسلام] سنة ٢٠٠٦م ـ عن مخاوفه الثلاثة:

١ ـ انقراض الأوروبيين المسيحيين ـ وخاصة الألمان والإيطاليين والإسبان ـ بسبب تحلل الأسرة، وعدم الإنجاب، وزيادة نسبة الوفيات عن نسبة المواليد..

٢ ـ وحلول الهجرات المسلمة ـ العربية والإفريقية ـ محل المسيحيين الأوروبيين المنقرضين!..

٣ ـ وأن تصبح أوروبا «جزءا من دار الإسلام» فى القرن الواحد والعشرين![٢].

هكذا صنعت العلمانية بالمسيحية فى أوروبا..

* * *

• لكن مؤسسات الهيمنة الاستعمارية الغربية، التى طاردت الدين واللاهوت فى بلادها، وهمشت دور الكنيسة فى مجتمعاتها، قد ظلت وفيه.. للروح الصليبية فى مواجهتها مع الإسلام والمسلمين.. واستمرت فى استخدام الدين والكنيسة والتنصير سلاحا فى الزحف الإمبريالى على عالم الإسلام!..

فسلطاتها الاستعمارية تعمل على علمنة المسلمين، لكسر شوكة المقاومة الإسلامية للاستعمار الغربى، بتحويل الإسلام إلى روحانية فردية معزولة عن السياسة والاجتماع، مع فتح الأبواب والميادين للكنائس الغربية لتنصير المسلمين، وذلك لإتمام عملية التغريب والتبعية والإلحاق.. كى يتأبد النهب الاقتصادى والمسخ الحضارى ـ اللذين هما الهدف الأول للاستعمار...

---

(١) صحيفة [أويست فرانس] ـ الفرنسية ـ نقلاً عن صحيفة [الدعوة الإسلامية] ـ الليبية ـ فى ١ ـ ٨ ـ ٢٠٠٧م.

(٢) جوزيف راتزنجر ـ [بابا الفاتيكان بنديكتوس السادس عشر] ـ ومارسيليو بيرا: [بلا جذور، الغرب، النسبية، المسيحية والإسلام] طبعة نيويورك سنة ٢٠٠٦م. وانظر فى ذلك ـ أيضًا ـ صحيفة [الشرق الأوسط] ـ لندن ـ ملحق «منتدى الكتب» فى ٢٦ ـ ٤ ـ ٢٠٠٦م. و: د. محمد عمارة [الفاتيكان والإسلام] طبعة مكتبة الشروق الدولية ـ القاهرة سنة ٢٠٠٧م.

فبعد ما يقرب من أربعين عامًا على انتصار الثورة الفرنسية ـ ذات التوجه العلماني المتوحش ـ والتي همشت النصرانية وكنيستها ـ نجد الروح الصليبية حية ومتوقدة وحاقدة في مواجهة الإسلام وأمته وحضارته، عند احتلال فرنسا للجزائر سنة ١٨٣٠م..

ويحكى رفاعة الطهطاوى [١٢١٦ ـ ١٢٩٠هـ ١٨٠١ ـ ١٨٧٣م] ـ وكان شاهد عيان يومئذ بباريس ـ كيف **«أن المطران الفرنسى الكبير لما سمع بأخذ الجزائر ـ [أى احتلالها سنة ١٨٣٠م] ـ ودخل الملك «شارل العاشر» [١٧٥٧ ـ ١٨٣٦م] الكنيسة يشكر الله على ذلك ـ [!!] جاء إليه المطران ليهنئه على هذه النصرة، ومن جملة كلامه ـ ما معناه ـ: إنه يحمد الله على كون الملة المسيحية انتصرت نصرة عظيمة على الملة الإسلامية، ومازالت كذلك»**![1].

فالروح الصليبية حاضرة وحاقدة في مواجهة الإسلام وأمته وعالمه.. وهى توحد «الدولة» و«الكنيسة»، فى ظل العلمانية، كما كان الحال فى العصور الأوروبية الوسطى، عندما تكون المواجهة مع الإسلام!.

• وبعد قرن من الزمان على احتلال فرنسا للجزائر.. احتفلت فرنسا العلمانية بمرور قرن على احتلالها لهذا البلد المسلم سنة ١٩٣٠م.. ويومئذ لم تنس فرنسا الروح الصليبية المعادية للجزائر المسلمة، والحاقدة على إسلام الجزائريين.. فخطب أحد كبار الساسة الفرنسيين فى مهرجانات هذه الاحتفالات، فقال:

«إننا لن ننتصر على الجزائريين ما داموا يقرءون القرآن ويتكلمون العربية، فيجب أن نزيل القرآن من وجودهم، وأن نقتلع العربية من ألسنتهم»!.

وخطب سياسى آخر، فقال:

«لا تظنوا أن هذه المهرجانات من أجل بلوغنا مائة سنة فى هذا الوطن، فلقد قام الرومان قبلنا فيه ثلاثة قرون، ومع ذلك خرجوا منه. ألا فلتعلموا أن مغزى هذه المهرجانات هو تشييع جنازة الإسلام بهذه الديار»!!..

---

(١) رفاعة الطهطاوى [الأعمال الكاملة] جـ٢ ص٢٢٠. دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة. طبعة بيروت سنة ١٩٧٣م.

كما خطب أحد كرادلة الكنيسة الكاثوليكية الفرنسية ـ بهذه المهرجانات ـ فقال :

«إن عهد الهلال في الجزائر قد غبر، وإن عهد الصليب قد بدأ، وإنه سيتمر إلى الأبد وإن علينا أن نجعل أرض الجزائر مهداً لدولة مسيحية مضاءة أرجاؤها بنور مدينة منبع وحيها الإنجيل»![1].

ولقد فطن المسلمون الجزائريون ـ فى تجربتهم مع الاستعمار الفرنسى ـ إلى **«أن موقف البورجوازية» الفرنسية هذا هو مدعاة للعجب، فإن هذه البورجوازية نفذت حكم الإعدام فى القسس، وأحرقت الكنائس، وحاولت محو الدين المسيحى فى فرنسا المسيحية . . أما فى الجزائر، فقد اتخذت مسلكاً مخالفاً، فحولت المساجد إلى كنائس، ومجدت المسيحية، واستخدمت أموال المسلمين لتنصيرهم! . وهكذا أحيت الروح الصليبية عندما رفعت علم المسيحية ضد الإسلام، فى الوقت الذى ظلت تسخر فيه من المسيحية والإسلام فى آن واحد . . »**![2].

فالعلمانية الأوروبية تطارد المسيحية في بلادها . . لكنها تستخدمها فى مطاردة الإسلام إبان الزحف الإمبريالى على بلاد المسلمين! . .

● ولقد ظل هذا حال الاستعمار الغربى دائماً وأبداً . . ففى مجتمعاته الأوروبية يتبنى العلمانية التى تهمش المسيحية . . لكنه فى المستعمرات المسلمة يستخدم النصرانية الصليبية وكنائسها لإقامة القواعد الدينية ـ إلى جوار القواعد العسكرية ـ ولتنصير المسلمين، دعماً للاحتلال، ولتأبيد النهب والتبعية والإلحاق . . صنع ذلك بواسطة إرساليات التبشير النصرانى ومدارسها وجامعاتها ومؤسساتها الثقافية ومنابرها الإعلامية ـ فى المشرق العربى ـ تلك التى أعلن القناصل الفرنسيون أن الهدف منها هو **«تكوين جيش متفان فى خدمة فرنسا فى كل وقت . . وجعل البربرية العربية ـ [كذا] ـ تنحنى لا إرادياً أمام الحضارة المسيحية لأوروبا»**![3].

---

(١) انظر دراستنا عن الشيخ محمد البشير الإبراهيمي ـ بكتابنا [من أعلام الإحياء الإسلامي] ص١٢٤، ١٢٥ طبعة مكتبة الشروق الدولية ـ القاهرة سنة ٢٠٠٦م.

(٢) د. محمود قاسم [الإمام عبدالحميد بن باديس] ص١٠ طبعة دار المعارف القاهرة ـ و: د. محمد عمارة [مسلمون ثوار] ص٤٧٠ طبعة دار الشروق ـ القاهرة سنة ٢٠٠٦م.

(٣) إرشيف وزارة الخارجية الفرنسية ـ سنوات ١٨٤٠ ـ ١٨٤٢ ـ ١٨٤٨ ـ ١٨٩٧ ـ ١٨٩٨ ـ انظر كتابنا [هل الإسلام هو الحل؟] ص٢٢ طبعة دار الشروق ـ القاهرة سنة ٢٠٠٧م.

● وعندما عقدت الكنائس الأمريكية مؤتمرها التنصيرى الشهير ـ مؤتمر كولورادو ـ فى مايو سنة ١٩٧٨م ـ أعلنت فيه الحرب الصليبية الجديدة على الإسلام، فقالت ـ فى وثائق هذا المؤتمر ـ:

«إن الإسلام هو الدين الوحيد الذى تناقض مصادره الأصلية أسس النصرانية . . والنظام الإسلامى هو أكثر النظم الدينية المتناسقة اجتماعيًا وسياسيًا . . ونحن بحاجة إلى مئات المراكز، لفهم الإسلام، ولاختراقه فى صدق ودهاء ـ[!!]ـ . . ولذلك، لا يوجد لدينا أمر أكثر أهمية وأولوية من موضوع تنصير المسلمين . . ولذلك، فعلى مديرى إرساليات أمريكا الشمالية والقادة المنصرين الآخرين أن يكتشفوا ويوطدوا أساليب جديدة للتعاون والمشاركة مع كنائس العالم الثالث وعملها المنظم للوصول إلى المسلمين. لقد وطدنا العزم على العمل بالاعتماد المتبادل مع كل النصارى والكنائس الموجودة فى العالم الإسلامى . . إن نصارى البروتستانت ـ فى الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا ـ منهمكون بصورة عميقة فى عملية تنصير المسلمين . . ويجب أن تخرج الكنائس القومية من عزلتها، وتقتحم بعزم جديد ثقافات ومجتمعات المسلمين الذين تسعى إلى تنصيرهم . . وعلى المواطنين النصارى فى البلدان الإسلامية وإرساليات التنصير الأجنبية العمل معًا، بروح تامة، من أجل الاعتماد المتبادل والتعاون المشترك لتنصير المسلمين . . إذ يجب أن يتم كسب المسلمين عن طريق منصرين مقبولين من داخل مجتمعاتهم . . ويفضل النصارى العرب فى عملية التنصير . . إن تنصير هذه البلاد سيتم من خلال النصارى المنتمين إلى الكنائس المحلية، ويتم ذلك بعد تكوين جالية محلية نصرانية قوية . .»![1].

● وفى سبيل اختراق العالم الإسلامى، لتنفيذ هذا المخطط لتنصير المسلمين، نظّرت هذه الكنائس وقعّدت «للمكيافيلية ـ الصليبية»، عندما أعلنت عن «صنع الكوارث» لاستخدام المعونات والمساعدات لتنصير الفقراء والمحتاجين المسلمين! . . فالاستعمار الغربى ـ وحكوماته العلمانية ـ ينهب ثروات المسلمين، ويحوّل جماهيرهم إلى فقراء ومعدمين . . وكنائس الدول الاستعمارية ـ تحت حماية المدافع الاستعمارية ـ تستخدم

---

(١) [التنصير: خطة لغزو العالم الإسلامى] ـ الترجمة العربية لوثائق مؤتمر كولورادو ـ ص٤٥٢، ٢٢، ٢٣، ٧٨٩، ٧٩٠، ٥٣، ٥٦، ٤، ٥، ٦٢٧، ٦٣٠، ٣٨٣، ٨٤٥. طبعة مركز دراسات العالم الإسلامى ـ مالطا سنة ١٩٩١م.

كسرة الخبز وجرعة الدواء لتحويل هؤلاء الفقراء المعدمين عن دين الإسلام إلى النصرانية الغربية . .

وهكذا تم ويتم التحالف ـ غير المقدس ـ بين «المدفع العلماني» مع «إنجيل المنصرين»! . .

نعم . . نظّرت وقعّدت هذه الكنائس لهذه «المكيافيلية ـ الصليبية»، فقالت ـ في وثائق مؤتمر كولورادوا»:

«لكي يكون هناك تحوّل إلى النصرانية، فلا بد من وجود أزمات ومشاكل وعوامل تدفع الناس ـ أفراداً وجماعات ـ خارج حالة التوازن التي اعتادوها! . . وقد تأتي هذه الأمور على شكل عوامل طبيعية، كالفقر والمرض والكوارث والحروب، وقد تكون معنوية، كالتفرقة العنصرية، أو الوضع الاجتماعي المتدني . . وفي غياب مثل هذه الأوضاع المهيئة فلن تكون هناك تحولات كبيرة إلى النصرانية! . . ولذلك، فإن تقديم العون لذوي الحاجة قد أصبح أمراً مهمًا في عملية التنصير!! . . وإن إحدى معجزات عصرنا، أن احتياجات كثير من المجتمعات الإسلامية قد بدلت موقف حكوماتها التي كانت تناهض العمل التنصيري، فأصبحت أكثر تقبلاً للنصارى»!![1].

«فالمدفع» العلماني الاستعماري الغربي يجتاح مواطن الثروات في عالم الإسلام، لنهبها . . وفي سبيل ذلك يصنع الكوارث التي تطحن الشعوب الإسلامية . . ثم يفتح الأبواب ـ تحت قهر المدافع ـ لإرساليات التنصير كي تقدم العون والمساعدة باسم يسوع المسيح، كي يبيع الفقراء والمعدمون إسلامهم لقاء كسرة خبز أو جرعة دواء!! . .

● ولقد وُضع هذا المخطط . . وهذه «المكيافيلية ـ الصليبية» في الممارسة والتطبيق . .

ـ فهذه الكنائس الأمريكية، التي تتحكم في القوة الأمريكية ـ الفرعونية والقارونية ـ بواسطة «التحالف المسيحي» و «اليمين الديني» و «المحافظين الجدد»، قد نصّرت ربع سكان كوريا الجنوبية . . أي أقامت في تلك البلاد «قاعدة دينية نصرانية» إلى جوار «القواعد العسكرية الأمريكية» التي أقامتها فيها منذ سنة ١٩٤٥م . وجعلت من هذه «القاعدة النصرانية» ـ وهي «كنيسة صايمل»، التابعة لليمين الديني الأمريكي ـ رأس

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٤٢، ٨٢٦، ٨٢٧، ٤٦٩، ٣٦٤، ١٤٧.

حربة فى تنصير العالم، والعالم الإسلامى على وجه الخصوص.. حتى أن عدد المنصرين الكوريين قد بلغ الرقم التالى للمنصرين الأمريكان على النطاق العالمى!!..
وبقيادة الامبريالية الأمريكية - المفترض أنها علمانية - تزامل عمل المنصرين الكوريين والجنود الكوريين مع عمل المنصرين الأمريكيين والجنود الأمريكيين حيثما وجد الغزو الأمريكى لبلاد المسلمين من العراق إلى أفغانستان.. وحتى فى مناطق النفوذ والهيمنة الأمريكية ولإيضاح هذه الحقيقة - التى يجهلها أو يتجاهلها الكثيرون - فإن هذا الفرع الكورى للكنائس الأمريكية - كنيسة صايمل Saemml Church - لم تقف عند التنصير للكوريين وتحويلهم عن دياناتهم البوذية والكونفوشية فحسب.. وإنما اشتغلت - مع الأمريكان - فى التنصير للعالم.. فأرسلت ١٦,٠٠٠ منصر كورى إلى الدول الآسيوية، وكان نصيب البلاد الإسلامية ٢٥٪ من هؤلاء المنصرين الكوريين!..

ولقد كان نصيب أفغانستان ملحوظًا فى هذا الجهد التنصيرى.. فالغزو «الأمريكى - الأطلنطى» لأفغانستان سنة ٢٠٠١م قد قضى على مقومات الأمن الغذائى والصحى للشعب الأفغانى، ولم ينعش فى تلك البلاد سوى زراعة المخدرات - التى تضاعفت مساحتها ثلاث مرات! -.. وفى ظل هذا الفقر المدقع - الذى صنعته «المدافع العلمانية» تمدد التنصير، الحامل «للإنجيل» مع كسرة الخبز وجرعة الدواء!.. وشهيرة تلك الأزمة التى تفجرت إعلاميًا فى ١٩ يوليو سنة ٢٠٠٧م، عندما أسرت «حركة طالبان» ٢٣ منصرًا كوريًا، كانوا يعملون على تنصير المسلمين فى أفغانستان - التى ليس فى شعبها نصرانى واحد! - ويجعلون ضحاياهم يغنون:

«إننى الآن أفهم حب يسوع. هالالويا. إننى الآن نظيف - [وكأن الإسلام هو القذارة!] - وقد أصبحت شخصا آخر. آمين»!

ولقد قامت حركة طالبان بإعدام أحد هؤلاء المنصرين - القس «باى هيونج كيو» Pastor Hyung Ku Bae فى ٢٦ يوليو سنة ٢٠٠٧م.. ثم أفرجت عن الباقين - الذين كان أغلبهم نساء - لقاء فدية.. وبعد تعهد الحكومة الكورية الجنوبية - فى ٢١ يوليو سنة ٢٠٠٧م - بمنع سفر المنصرين إلى أفغانستان، وبسحب جنودها من هناك مع نهاية سنة ٢٠٠٧م..

كذلك سبق للحكومة الأفغانية أن رحلت ألفا من هؤلاء المنصرين الكوريين، المتدفقين على أفغانستان فى حماية المدافع الأمريكية الأطلنطية! . .

ولقد امتد هذا النشاط الكورى ـ التنصيرى ـ إلى بلاد إسلامية كثيرة، منها الصومال والسودان وباكستان وتركيا والشيشان وداغستان . . ولقد قامت الحكومة الروسية بطرد المنصر الكورى «هنرى لى» من الشيشان وداغستان سنة ٢٠٠٣م . . [(١)].

بل لقد أرسلت هذه الكنيسة الكورية ـ كنيسة صايمل ـ قرابة السبعين «متطوعا» إلى مصر ـ بلد الأزهر الشريف! ـ وذلك للعمل فى عشر محافظات مصرية، تحت ستار العمل فى مجالات «التكوين المهنى والكهرباء والكمبيوتر والتمريض وتعليم اللغة الكورية» للمسلمين المصريين! [(٢)].

ولقد امتد نشاط هؤلاء المنصرين الكوريين إلى العراق ـ فى ظل الاحتلال الأمريكى سنة ٢٠٠٣م ـ وإلى مواطن تجمعات اللاجئين العراقيين فى الأردن وغيرها ـ . . حتى لقد هاجم نشاطهم هذا بطريرك الكاثوليك فى العراق «إيمانويل ديلى» ـ فى ١٩ مايو سنة ٢٠٠٥م ـ قائلا : «إنهم أتوا لتحويل مسلمين فقراء عن دينهم باستخدام بريق المال والسيارات الفارهة»! . . وأشار إلى ما يحدثون ـ بنشاطهم التنصيرى ـ من «تدمير التواصل الاجتماعى والدينى بين مكونات الشعب العراقى» . .

ولقد أسرت المقاومة العراقية عدداً من هؤلاء المنصرين الكوريين فى إبريل سنة ٢٠٠٤م، وتم الإفراج عنهم، بعد إعدام أحدهم ـ القس «كيم سون إيل» ـ فى يونيو سنة ٢٠٠٤م . . [(٣)].

● أما الدور التنصيرى الأمريكى المباشر فى العراق، فحدث عنه ولا حرج! . .

فعندما قادت أمريكا الحرب التى غزت بها العراق فى مارس سنة ٢٠٠٣م، رأينا نموذجًا صارخًا للحلف «الإمبريالى ـ الصليبى» . . فهى حرب للسيطرة على ثلثى منابع الطاقه فى العالم، ليكون القرن الواحد والعشرون قرن الإمبريالية الأمريكية ـ وحدها دون شريك! ـ . .

---

(١) د. محمد السيد سليم ـ صحيفة [الأهرام] ـ القاهرة ـ فى ٢ ـ ١٠ ـ ٩ ـ ٢٠٠٧م.
(٢) المرجع السابق. فى ١٠ ـ ٩ ـ ٢٠٠٧م.
(٣) المرجع السابق. فى ٢ ـ ٩ ـ ٢٠٠٧م.

وفى سبيل ذلك وظفت هذه الإمبريالية الأمريكية مؤسسات الصليبية والتنصير لكسر شوكة الإسلام المجاهد ـ الذى أطلقت عليه أوصاف «الأصولية» و «الإرهاب» و«الأشرار» ـ ولقد نشرت مجلة «نيوزويك» ـ الأمريكية ـ إبان الحرب على العراق ـ عدد ١١ ـ ٣ ـ ٢٠٠٣م ـ أن الرئيس الأمريكى «بوش ـ الصغير» قد أقنع نفسه، وأعلن أن حربه على العراق «هى حرب عادلة، وفق المفهوم المسيحى، كما شرحه القديس أغسطين [٣٥٤ ـ ٤٧٠م] فى القرن الرابع . . وكما فصّله كل من القديس توما الإكوينى [١٢٢٥ ـ ١٢٧٤م] ومارتن لوثر [١٤٨٣ ـ ١٥٤٦م] وآخرون! وأنه ـ أى بوش ـ قد «نبش كلمة «الأشرار» ـ التى أطلقها على العراق وأفغانستان وإيران ـ وكل قوى الممانعة الإسلامية ـ من سفر المزامير»! . . وأنه يبدأ عمله صباح كل يوم بالمطالعة ـ بناء على توصية القس «بيل جراهام» ـ فى كتاب القس «أوزوالد شامبرز» ـ الذى مات سنة ١٩١٧م . وهو يعظ الجنود البريطانيين والأستراليين بالزحف على القدس لانتزاعها من أيدى المسلمين! ـ . .

كما نشرت المجلة ـ الأمريكية ـ فى ذات العدد ـ دعم «المؤتمر المعمدانى الجنوبى» وقساوسته السياسيين ـ من أمثال «ريتشارد لاند» و «فرانكلين جراهام» ـ لغزو العراق، ولتنصير المسلمين فيه! . . وبعبارة «نيوزويك»:

«فإن هؤلاء المبشرين الإنجليين لا يخفون رغبتهم فى تحويل المسلمين إلى المسيحية، حتى ـ لا بل لا سيما ـ فى بغداد»![1].

ولقد نشرت «نيويورك تايمز» ـ فى عددى ٥، ٦ ـ ٤ ـ ٢٠٠٣م ـ أى إبان الغزو للعراق ـ أن جيشًا من المنصرين الأمريكيين قد صحب الجيش الأمريكى الزاحف على العراق من الكويت . . وأن «من بين تلك الجماعات التبشيرية المصاحبة للجيش الأمريكى فى حربه على العراق مبشرين تابعين للكنيسة المعمدانية والكنيسة المنهجية . . حيث ذكر ممثلو الكنيسة المعمدانية أنه منذ بدأت الحرب الأمريكية على العراق تطوع نحو ٨٠٠ مبشر من خلال مجلسها التبشيرى لتقديم الدعم الروحى والمادى للشعب العراقى باسم يسوع المسيح! . . ومن بين هؤلاء المبشرين «فرانكلين جراهام» ـ الذى دشن حفل تنصيب

---

(١) [نيوزويك] فى ١١ ـ ٣ ـ ٢٠٠٣م.

«بوش» رئيسًا لأمريكا ـ والذى وصف الإسلام بالشر والعنف والإرهاب، وتطاول كثيرًا على النبى وعلى الإسلام!.. ووالده «بيل جراهام» ـ الذى وصف نبى الإسلام بأنه إرهابى ووثنى!ـ..

ولقد أعلن «فرانكلين جراهام» ـ وهو بالكويت، يهم بدخول العراق، فى ركاب الجيش الأمريكى ـ: «لقد جئت إلى هنا تمهيدًا لدخول العراق، فرغم أن نسبة المسلمين فى العراق تشكل ٩٧٪ من إجمالى تعداد السكان، إلا أننا يجب ألا ننسى أن المسيحية سبقت الإسلام فى دخول العراق!.. إننى هنا لدعم مسيحيى العراق!.. وعندما نقدم الدواء أو الطعام لغير المسيحيين فإننا لا نفعل ذلك باسمنا، ولكننا نفعل ذلك باسم ابن الرب!!..

ولقد تحدثت «نيويورك تايمز» ـ عدد ٦ ـ ٤ ـ ٢٠٠٣م ـ عن العقيدة المسيحية الصهيونية الموجهة لأركان الإدارة الأمريكية ـ التى شنت الحرب على العراق ـ والتى أعلنت «الحملة الصليبية» ضد الإسلام فى ١٦ / ٩/ ٢٠٠١م ـ فقالت الصحيفة الأمريكية:

«إن السيد «كولن باول» يصف نفسه بأنه عاشق للطقوس الكنسية المسيحية الصهيونية.. والسيدة «كوندليزارايس» كان والدها قسيسًا بإحدى كنائس المسيحية الصهيونية بولاية ألاباما.. و «ديك تشينى» يؤمن بنفس المنهج التبشيرى للرئيس جورج بوش، والقائم على فكرة أن الطريق إلى التبشيرية يبدأ بالمدفع والإنجيل!.. ونفس الأمر ينطبق على وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد».. فى حين تؤثر ديانة «بول وولفويتز» ـ اليهودية ـ على توجهاته السياسية.. مما دفع بعض المراقبين للقول:

إن السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية الحالية تتم صياغتها والتعبير عنها طبقًا للمعتقدات التنصيرية، وتقسيم العالم إلى مؤمنين ووثنيين»!![1].

هكذا استخدمت ـ وتستخدم ـ العلمانية الغربية «المدفع والإنجيل» فى مواجهة الإسلام والمسلمين!.

* * *

(١) [نيويورك تايمز] فى ٥، ٦ ـ ٤ ـ ٢٠٠٣م. والنقل عن صحيفة [الأسبوع] ـ القاهرة ـ فى ١٤ ـ ٤ ـ ٢٠٠٣م.

إن الغرب، الذى زرع - ويزرع - العلمانية فى المجتمعات الإسلامية، بواسطة سلطات الاستعمار المباشر، وبواسطة المتغربين العلمانيين من أبناء جلدتنا الذين صنعهم على عينه فى بلادنا . . هو الذى أعلن الحرب على الإسلام، عندما جعله العدو و «الخطر الأخضر» الذى أحلّه محل «الخطر الشيوعى الأحمر» فور سقوط الشيوعية وأحزابها وحكوماتها أوائل ١٩٩١م . . لا لشىء إلا لاستعصاء الإسلام على العلمنة، ومن ثم استعصائه على التبعية والذوبان فى النموذج الحضارى الغربى، ورفضه - من ثم - الاستسلام للإمبريالية الغربية . .

لقد أعلن هذا الغرب الإمبريالى الحرب على الإسلام وأمته وحضارته وعالمه كى يجرعه «كأس العلمانية المسموم»، الذى همش المسيحية الغربية وأصابها بالهزال والإعياء والإفلاس . .

وعن هذه الحقيقة كتبت مجلة [شئون دولية] - الصادرة فى «كمبردج» بلندن - عدد يناير سنة ١٩٩١م - تقول :

«لقد شعر الكثيرون بالحاجة إلى اكتشاف تهديد يحل محل التهديد السوفيتى. وبالنسبة لهذا الغرض فإن الإسلام جاهز فى المتناول! . .

إن أوروبيين كثيرين يتساءلون عما إذا كان من الممكن جعل الإسلام يقبل بقواعد المجتمع العلمانى مثلما فعلت المسيحية بعد صراعات كثيرة وطويلة ومؤلمة؟ أم أن رسوخ الإسلام فى المجال السياسى والإجتماعى يجعله يرفض القبول بالمبدأ المسيحى/ الغربى الذى يميز بين ما لله وما لقيصر، وبما لا يسمح لمعتنقيه أن يصبحوا مواطنين خاضعين للقانون بصورة يعول عليها فى ديمقراطية علمانية؟.

إن النظرية التى يعتنقها علماء الاجتماع، والتى تقول : إن المجتمع الصناعى والعلمى الحديث يقوض الإيمان الدينى، صالحة على العموم . . لقد تناقص التأثير السياسى والسيكلوجى للدين، عمليًا، فى كل المجتمعات، وبدرجات متفاوتة، وأشكال مختلفة . . لكن عالم الإسلام استثناء مدهش وتام جدًا من هذا! . . فلم تتم أى علمنة فى عالم الإسلام . إن سيطرة الإسلام على المؤمنين به هى سيطرة قوية، وهى بطريقة ما أقوى الآن عما كانت من مائة سنة مضت . إن الإسلام مقاوم للعلمنة

نوعًا ما، والأمر المدهش هو أن هذا يظل صحيحا فى ظل مجموعة مختلفة من النظم السياسية، فهو صحيح فى ظل نظم راديكالية (ثورية) اجتماعيًا، وهو صحيح أيضًا فى ظل النظم التقليدية، وهو صحيح بالنسبة إلى النظم التى تقف بين النوعين. .

إن وجود تقاليد محلية للإسلام. . قد مكن العالم الإسلامى من أن يفلت من المعضلة التى أرّقت مجتمعات أخرى أثار الغرب فيها الاضطراب والإذلال. . معضلة إضفاء الطابع المثالى على الغرب، ومحاكاته. . لقد امتلك الإسلام مقومات الإصلاح الذاتى، باسم الإيمان المحلى، وذلك هو التفسير الأساسى لمقاومة الإسلام المرموقة لاتجاه العلمنة.

إن الإسلام، من بين الثقافات الموجودة فى الجنوب، هو الهدف المباشر للحملة الغربية الجديدة، ليس لسبب سوى أنه الثقافة الوحيدة القادرة على توجيه تحد فعلى وحقيقى لمجتمعات يسودها مذهب اللاأدرية وفتور الهمة واللامبالاة، وهى آفات من شأنها أن تؤدى إلى هلاك تلك المجتمعات ماديًا، فضلاً عن هلاكها المعنوى. . »[1].

وعن ذات الحقيقة ـ حقيقة استعصاء الإسلام على العلمنة والتبعية للنموذج الغربى. . وعداء الغرب للإسلام بسبب هذه الممانعة الفريدة والأكيدة ـ يقول المفكر الاستراتيجى الأمريكى «فوكوياما»:

«إن الحداثة التى تمثلها أمريكا وغيرها من الديمقراطيات المتطورة، ستبقى القوة المسيطرة فى السياسة الدولية، والمؤسسات التى تجسد مبادئ الغرب الأساسية ستستمر فى الانتشار عبر العالم. . وهذه القيم والمؤسسات تلقى قبولا لدى الكثير من شعوب العالم غير الغربية، إن لم نقل جميعها. . ولكن السؤال هو:

ـ هل هناك ثقافات أو مناطق فى العالم ستقاوم، أو تثبت أنها منيعة على عملية التحديث ـ بهذا المعنى الأمريكى والغربى؟!»

ثم يجيب «فوكوياما» على هذا التساؤل الذى طرحه، فيقول:

(1) مجلة [شئون دولية] عدد يناير سنة ١٩٩١م ـ ملف عن «الإسلام والمسيحية» لعالم الاجتماع «إدوارد مورتيمر» و «الإسلام والماركسية» لعالم الاجتماع «إرنست جيلنر».

«إن الإسلام هو الحضارة الرئيسية الوحيدة فى العالم التى يمكن الجدال بأن لديها بعض المشاكل الأساسية مع الحداثة . . فالعالم الإسلامى يختلف عن غيره من الحضارات فى وجه واحد مهم، فهو وحده قد ولّد تكراراً خلال الأعوام الأخيرة حركات أصولية مهمة، ترفض لا السياسات الغربية فحسب، وإنما المبدأ الأكثر أساسية للحداثة: العلمانية نفسها . . وإنه بينما تجد شعوب آسيا وأمريكا اللاتينية ودول المعسكر الاشتراكى وأفريقيا الاستهلاكية الغربية مغرية، وتود تقليدها - لو أنها فقط استطاعت ذلك - فإن الأصوليين المسلمين يرون فى هذه الاستهلاكية دليلاً على الانحلال الغربى» . .

ويعترف «فوكوياما» أن هذا الاستعصاء الإسلامى على العلمنة، وهذه الممانعة الإسلامية للحداثة الاستهلاكية الغربية هى سبب الحرب التى يشنها الغرب على الإسلام - وليس السبب هو ما يسميه الغرب بالإرهاب! - فيقول:

«إن المسألة ليست - ببساطة - حربًا على الإرهاب، كما تظهر الحكومة الأمريكية بشكل مفهوم - [؟!] - وليست المسألة الحقيقية - كما يجادل الكثير من المسلمين - هى السياسة الخارجية الأمريكية فى فلسطين، أو نحو العراق. إن الصراع الأساسى الذى نواجهه، لسوء الحظ، أوسع بكثير، وهو مهم، ليس بالنسبة إلى مجموعة صغيرة من الإرهابيين، بل لمجموعة أكبر من الراديكاليين الإسلاميين، ومن المسلمين الذين يتجاوز انتماؤهم الدينى جميع القيم الأساسية الأخرى . . إن الصراع الحالى ليس - ببساطة - معركة ضد الإرهاب . . ولكنه صراع ضد العقيدة الإسلامية الأصولية التى تقف ضد الحداثة الغربية . . إنه يشكل تحديًا أيديولوجيًا هو، فى بعض جوانبه، أكثر أساسية من الخطر الذى شكلته الشيوعية.

وإن التطور الأهم ينبغى أن يأتى من داخل الإسلام نفسه، فعلى المجتمع الإسلامى أن يقرر فيما إذا كان يريد أن يصل إلى وضع سلمى مع الحداثة، وخاصة فيما يتعلق بالمبدأ الأساسى حول الدولة العلمانية . . أم لا ؟! . .»[1].

---

(١) [نيوزويك] - العدد السنوى: ديسمبر سنة ٢٠٠١م - فبراير سنة ٢٠٠٢م.

فهذه الحروب الصليبية الغربية المعلنة على الإسلام وأمته وحضارته ـ والتى تقودها أمريكا ـ ليس سببها ـ باعتراف «فوكوياما» ـ ما يسمى بالإرهاب . . وإنما السبب الحقيقى والأعمق هو استعصاء الإسلام على العلمنة . . ورفضه للحداثة الاستهلاكية الغربية! . .

* * *

● وإذا كان هذا هو تاريخ الغرب العلمانى فى استخدام الصليبية سلاحًا فى مشروعه الإمبريالى ضد العالم الإسلامى ـ وهو تاريخ قديم قدم المشروع الإمبريالى الغربى ـ :

ـ الذى استخدم النصرانية الرومانية والبيزنطية لقهر النصرانية الشرقية ، لعدة قرون قبل ظهور الإسلام ، والفتوحات الإسلامية .

ـ والذى استخدم الحملات الصليبية مدة قرنين من الزمان [٤٨٩ ـ ٦٩٠هـ ١٠٩٦ ـ ١٢٩١م] لإعادة اختطاف الشرق من الإسلام . .

فإن هذه النزعة الدينية الصليبية قد انتعشت وتزايدت فى اللغة الغربية والسياسات الغربية والممارسات الغربية ولدى النظم الغربية ـ المفترض علمانيتها! ـ فى العقود الأخيرة ، لأسباب عديدة منها الصحوة الإسلامية التى أعادت الإسلام ليكون «الفكرية ـ والأيديولوجية» التى يواجه بها المسلمون الإمبريالية الغربية ـ بعد سقوط الخيارات والنماذج التغريبية فى المجتمعات الإسلامية ـ . .

وعن هذه الحقيقة الهامة ـ حقيقة تزايد اللغة الدينية والتأثير الدينى لدى المؤسسات السياسية الغربية ـ تقول مجلة [شئون دولية] :

«إنه من الواضح أن الدين أصبح يقتحم الشئون الدولية بصورة متزايدة ، أو بالأحرى يعيد إدخال نفسه فيها . . .

ويصعب أن تكون مصادفة أن الديمقراطيين المسيحيين فى كل بلد أوروبى موجودون على الدوام بين أشد أنصار الوحدة الأوروبية حماسًا ، أو أن القادة القوميين الثلاثة الذين أرسوا أسس الاتحاد الأوروبى الحالى ـ كونوراد أديناور [١٨٧٦ ـ ١٩٦١م] والسيد دى جاسبرى [١٨٨١ ـ ١٩٥٤م] وروبرت شومان [١٨٨٦ ـ ١٩٦٣م] ـ كانوا جميعهم من الديمقراطيين المسيحيين ، ومن الكاثوليك المخلصين . . . ـ

إن هناك انطباعًا قويًا بأن الإشارات إلى المسيحية ـ فى سياق دولى ـ قد تضاعفت فى وسائل الإعلام الغربية . . ولا شك أن السبب الرئيسى فى هذا هو التغييرات التى وقعت فى الاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية . . ففى بعض بلدان أوروبا الشرقية لعبت الكنيسة دورًا مهمًا فى إحداث التغيير السياسى : بولندا بصورة واضحة ، وألمانيا الشرقية بصورة غير متوقعة ، بدرجة أكبر ، وكذلك تشيكوسلوفاكيا إلى حد ما .

وفى الاتحاد السوفييتى بدأ التغيير من أعلى ، وعلى يد المثقفين العلمانيين ، لكن دور المنشقين المسيحيين فى مقاومة النظام ، وتقدمهم لإدانته لم يكن بحال من الأحوال أمرًا تافهًا ، والأمر الذى كان مدهشًا حقًا هو السرعة التى اتجه بها المجتمع والدولة على حد سواء إلى الكنيسة فى بحث يائس عن شىء يملأ الفراغ الأخلاقى المروع الذى كشف عنه انهيار الأيديولوجية الشيوعية . .

وكان لهذه الأحداث تأثير مدهش على المواقف الغربية . . فبدلا من الكتلة السوفييتية . . اكتشفنا زملاء أوروبيين يشاركوننا ميراثنا الحضارى والدينى . .

وكان لا بد لأوروبا ـ التى اعتادت أن تعرّف نفسها من خلال تحديد الآخر ـ أن تبحث عن آخر جديد يحل محل الاتحاد السوفييتى والمعسكر الشرقى بعدما انهارت أيديولوجيته ، وكان هذا الآخر هو الإسلام . . إننا فى وقت يسود فيه انطباع قوى بتضاعف الإشارات إلى المسيحية فى السياق الدولى . . »

هكذا حللت المجلة الأكاديمية الرصينة هذا المتغير الهام . . متغير عودة العامل الدينى إلى السياسات الغربية من جديد . . وبصورة ملحوظة ومؤثرة ومتزايدة . . بعد أن «كان المجتمع الدولى للقرن العشرين تسوده الثقافة الغربية الحديثة ، وواحدة من سماتها العلمانية . . »[1] .

وخلاصة هذا التحليل هى :

١ ـ عودة العامل الدينى إلى الدخول والبروز والفعل والتأثير فى السياسات الغربية . .

---

(١) [شئون دولية] ـ مصدر سابق .

٢ ـ ودور المسيحية ـ والأحزاب المسيحية الديمقراطية ـ فى تأسيس الوحدة الأوروبية . .

٣ ـ ودور الكنائس الأوروبية فى إسقاط الشيوعية، وإعادة أوروبا الشرقية إلى الحضارة الغربية: المسيحية/ اليهودية . .

٤ ـ وعودة الدين كى يصبح «معيارا» فى تعريف أوروبا «نفسها» إزاء «الآخر» . .

٥ ـ ودور هذا العامل والمعيار الدينى فى اختيار الغرب للإسلام عدواً أحله محل العدو الشيوعى!! أى عودة النزعة الصليبية ـ من جديد ـ إلى السياسة الدولية، وخاصة فى المواجهة الغربية مع الإسلام . .

ففى الحقبة الرومانية والبيزنطية تجلت الوحدة بين «القيصرية» و «الكنيسة» فى مواجهة الشرق ونصرانيته . .

وفى الحقبة الصليبية ـ بالعصور الوسطى الأوروبية ـ توحد «أمراء الإقطاع الأوروبيون» مع «الكنيسة» و «البورجوازية التجارية» ضد الإسلام والشرق الإسلامى . .

واليوم . . وعقب سقوط «الخطر الشيوعى الأحمر» ـ وتوحد الغرب فى إطار الحضارة المسيحية اليهودية ـ وإحلال الغرب الإمبريالى الإسلام وصحوته عدواً وخطراً أخضر . . تعود الوحدة لمؤسسات الهيمنة الغربية فى المواجهة مع الإسلام . . وفى مقدمة هذه المؤسسات «المؤسسات السياسية» و «الكنائس الغربية» . .

● وفى ضوء هذا المتغير ـ الذى يجب أن يأخذ حقه فى الدرس والتحليل ـ نفهم الحديث عن وجوب جعل أوروبا «نادياً مسيحياً» مغلقاً فى وجه تركيا المسلمة ـ وهو موقف يعلنه السياسى الفرنسى «جيسكار ديستان» ـ واضع دستور الاتحاد الأوروبى ـ . . ونفهم موقف الفاتيكان الرافض لدخول تركيا إلى هذا «النادى المسيحى»! . .

ونفهم ـ كذلك ـ تخلى العلمانية الفرنسية عن حيادها إزاء الأديان، لتقف ـ فى مسألة الحجاب ـ ضد الشعائر الإسلامية على وجه الخصوص! . .

ونفهم إعلان بابا الفاتيكان «بنديكتوس السادس عشر» عن مخاوفه الثلاثة :

١ ـ انقراض المسيحيين الأوروبيين ديموجرافياً . .

٢ ـ وحلول الهجرات الإسلامية ـ العربية والإفريقية ـ محل المسيحيين الأوروبيين المنقرضين . .

٣ ـ وتحول أوروبا إلى «جزء من دار الإسلام فى القرن الواحد والعشرين»![١].

ونفهم اتحاد المؤسسات الغربية، واجتماعها ـ سياسية ودينية ـ على التخويف من الإسلام . . فمع القوانين المقيدة لحريات المسلمين فى الغرب، والتى تقنن التمييز العنصرى ضدهم . . ومع حملات الإعلام والثقافة التى تشيع الكراهية ضد الإسلام والمسلمين ـ والتى تمارسها المؤسسات السياسية الغربية ـ تأتى تصريحات كبار الكرادلة المحرضة على الإسلام والمسلمين . .

ـ فالكاردينال الإيطالى «جاكوموبيفى» ـ أسقف بولونيا ـ يدعو إلى **«استئصال المسلمين من أوروبا»! . . فصورة أوروبا والغرب ـ بل والعالم ـ بنظره ـ لا يمكن أن تكون متعددة الديانات! . . ووفق عبارته: «فإما أن تتحول أوروبا إلى مسيحية فوراً، وإلا ستكون إسلامية مؤكداً»!**[٢].

ـ والكاردينال «بول بوبار» ـ مساعد بابا الفاتيكان، ومسئول المجلس الفاتيكانى للثقافة ـ يعلن: **«إن الإسلام يشكل تحديًا بالنسبة لأوروبا وللغرب عمومًا»!**[٣].

ـ والمونسنيور «جوزيبى برناردينى» يقول ـ فى حضرة بابا الفاتيكان ـ: **«إن العالم الإسلامى سبق أن بدأ يبسط سيطرته بفضل دولارات النفط. وهو يبنى المساجد والمراكز الثقافية للمسلمين المهاجرين فى الدول المسيحية، بما فى ذلك روما عاصمة المسيحية. فكيف يمكننا ألا نرى فى ذلك برنامجًا واضحًا للتوسع، وفتحًا جديداً»!**[٤].

ـ والحكومات الغربية ـ التى كانت حارسة للحياد بين الأديان ـ غدت الحامية للتهجم على الإسلام ورموزه ومقدساته، تحت ستار «حرية التعبير»! . . وبعد أن كانت شديدة العداء ضد الأحزاب الفاشية الجديدة، رأيناها تفسح المجال للمظاهرات التى تقودها

---

(١) [بلا جذور، الغرب، النسبية، المسيحية والإسلام] ـ مصدر سابق.

(٢) صحيفة [العالم الإسلامى] ـ مكة ـ فى ٦ / ١٠ / ٢٠٠٠م.

(٣) صحيفة [الشرق الأوسط] ـ لندن ـ فى ١ / ١٠ / ١٩٩٩م.

(٤) المرجع السابق. فى ١٣ / ١٠ / ١٩٩٩م.

هذه الأحزاب الفاشية ـ فى العديد من العواصم والمدن الأوروبية ـ فى سبتمبر سنة ٢٠٠٧م ـ ضد ما يسمونه «خطر أسلمة أوروبا»!! . .

هكذا يتصاعد التحالف «العلمانى ـ الصليبى» الغربى ضد الإسلام والمسلمين . . وتتزايد ـ فى مواجهة الصحوة الإسلامية والصمود الإسلامى ـ «اللغة الدينية» فى المؤسسات الغربية ـ العلمانية والدينية جميعًا ـ . . وتسعى الإمبريالية الغربية ـ فى سبيل استعمارها الجديد لعالم الإسلام ـ إلى استخدام «المدفع . . والإنجيل» لكسر شوكة الإسلام والصحوة الإسلامية التى سرت وتسرى روحها بين جماهير المسلمين . .

ويجد المسلمون أنفسهم اليوم ـ كما وجدوها على امتداد تاريخهم الطويل ـ أمام السنة الإلهية التى لا تبديل لها ولا تحويل :

﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا﴾ [البقرة: ٢١٧].

﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾

[الصف: ٨].

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ (٣٦) لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُ جَمِيعًا فَيَجْعَلَهُ فِي جَهَنَّمَ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٦ ـ ٣٧] ـ . .

صدق الله العظيم

* * *

بهذه الصفحات ـ المليئة بالحقائق والوثائق ـ نقدم ـ تقديمًا جديدًا ـ لهذا الكتاب **[الإسلام والسياسة: الرد على شبهات العلمانيين]**

سائلين المولى ـ سبحانه وتعالى ـ أن ينفع بهذه الطبعة كما نفع بطبعاته السابقة . . إنه خير مسئول . . وأكرم مجيب

رمضان ١٤٢٨هـ

أكتوبر ٢٠٠٧م

د. محمد عمارة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

بقلم فضيلة الإمام الأكبر الشيخ:

جاد الحق على جاد الحق

(شيخ الأزهر الراحل ـ رحمه الله)

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله . . وبعد:

فإن جدلا كثيراً يدور فى بلادنا العربية والإسلامية، وبصوت عال حول «العَلْمَانية» وحول موقف الإسلام والمسلمين منها . . بل إن الكثيرين يتساءلون عن ماهية هذه العلمانية؟ ويريدون أن يعرفوا ـ بعد فهم ماهيتها ـ هل لها مكان طبيعى فى عالم الإسلام وأوطان المسلمين؟

وكان هذا ـ وبصفة خاصة ـ بسبب تراجع بل وسقوط كثير من النظريات والمذاهب الوضعية، فى تدبير الدولة والعمران، والاجتماع الإنسانى، وما صحب هذا التراجع من بروز وتعاظم مكانة المنهاج الإسلامى فى سياسة الدول، وبناء الحضارة، وتنمية العمران، إذ غدت المقارنة بين المنهج الإسلامى، الذى يصبغ العمران بالصبغة الإلهية، ويضبط **الخلافة الإنسانية بالشريعة الإسلامية ـ غدت المقارنة ـ بين واقع المنهج الإسلامى، وبين العلمانية، التى تعزل الدين عن كل شئون العمران ـ فى المعارف . . والتطبيق . . والسلوك ـ واحدة من أبرز القضايا، التى يدور حولها الجدل، فى وطن العروبة وعالم الإسلام . .**

وإذا كان لابد من كلمات فى التقديم لهذا الكتاب، الذى يطرق مبحث (الإسلام والسياسة) والذى يرد على (شبهات العَلْمَانيين) . . وهو أحد الأعمال الفكرية،

للأستاذ الدكتور/ محمد عمارة ـ فإن من الأهمية بمكان ـ في هذا التقديم ـ الإشارة إلى استظهار بعض الحقائق في عدد من النقاط . .

• فالعلمانية مذهب من مذاهب الحضارة الغربية، الحديثة والمعاصرة، يدعو إلى عزل الدين عن أن يكون إطاراً وضابطاً في النشاط الدنيوي للإنسان . . فيفك الارتباط، ويقصم العلاقة بين الشريعة الإلهية، وبين الدولة والسياسة، والاجتماع والاقتصاد والسلوك . . أي يعزل الدين عن الدنيا، وذلك باستثناء خصوصيات العقائد، والشعائر العبادية . .

• وهذه العلمانية قد نشأت في الغرب، إبان نهضته الحديثة، كرد فعل لحكم الكنيسة وتحكمها، عندما حول هذا الحكم الكنسي شئون الدنيا إلى كهنوت ديني مقدس، الأمر الذي أدى إلى ثبات المتغيرات الدنيوية ـ الفكرية والعلمية ـ فدخلت المجتمعات الغربية ـ بسبب هذا الحكم الكهنوتي ـ في عصور التخلف والجمود والظلام . . حتى جاءت العلمانية ـ كرد فعل ـ داعية إلى عزل الدين عن شئون الدنيا . . ومن هنا، وبسبب هذه الملابسات الخاصة لنشأة العَلْمَانية، كانت نسبتها ـ كمصدر غير قياسي ـ إلى «العالم» بمعنى «الدنيا» و«الواقع» في مقابل «الدين» و«المقدس» . . وليس إلى «العلم» كما يحسب بعض الناس . . . فالمصدر القياسي لها هو (العالمانية) ـ من «العالم» بمعنى «الدنيا» و«الواقع» اللذين لا قداسة لهما ولا ثبات، ولا دين يحكم شئونهما في نظر العَلْمَانيين . .

• وفي ضوء هذه الحقيقة . . حقيقة النشأة الغربية للعَلْمَانية، كثمرة غربية لملابسات غربية، تأتي مشروعية التساؤل عن احتياجات المجتمعات الإسلامية لهذه العَلْمَانية . . ؟

إن النصرانية تقول : إنها رسالة روحية، وتحصر همها في خلاص الروح، وفي مملكة السماء . . ولذلك كان تطلع كنيستها إلى شئون الدولة والعمران الدنيوي، تجاوزاً لمبدئها الداعي إلى أن تدع ما لقيصر لقيصر، وما لله لله . . فإذا جاءت العَلْمَانية لترد النصرانية إلى داخل الكنيسة، ولتحصرها في إطار علاقة الفرد بالخالق، جاز لها ذلك، بل وكان موقفها هذا تصحيحاً للخطأ الذي تجاوزت به الكنيسة الغربية حدود نصرانيتها . .

وليس هكذا الحال مع الإسلام، والحضارة الإسلامية . .

فالإسلام منهاج شامل للدين والدنيا . . للعقيدة والشريعة، والحضارة والأخلاق . . للحياة الدنيا وللآخرة، التي هي خير وأبقى . . فالدعوة إلى إبعاد الإسلام ـ بالعَلْمَانية ـ عن سياسة الدولة وشئون العمران، هي قطع لإحدى ساقيه، وتعطيل لإحدى رئتيه، وكفران ببعض آيات كتابه، ينتقص من كمال واكتمال الإيمان بهذا الإسلام . . وإذا كانت العَلْمَانية، في نشأتها الغربية، قد جاءت كرد فعل للتجاوز الكنسي، ولحكم الكهانة، وتحكم طبقة الكهان . . فإنها، بذلك، تكون (حلاً غربيًا) لـ «مشكلة غربية» وهذه المشكلة ـ الكهانة والكهنوت ووجود طبقة لرجال الدين، واحتكار هذه الطبقة لشئون الحكم ـ هي مشكلة لم تعرفها الحضارة الإسلامية ولا تاريخ المسلمين؛ لأن الإسلام يرفض ذلك كله من الأساس . .

ولذلك يبدو شذوذ الدعوة إلى العلمانية، في الواقع الإسلامي، باعتبارها دعوة إلى «حل» ليست له «مشكلة» في عالم الإسلام؟ . .

وحتى يموه العلمانيون على الناس شذوذ دعوتهم هذه، نجدهم يشوهون صورة الإسلام والتاريخ الإسلامي، حتى يصبح الإسلام مثل النصرانية، يدع ما لقيصر لقيصر، وما لله لله . . وحتى يصبح تاريخ الخلافة الإسلامية كهانة وكهنوتًا، وكأنهم بهذا التمويه ـ يفتعلون «مشكلة» ليفتعلوا لها «حلاً» . . وذلك بدلا من الاعتراف بتميز الإسلام عن غيره . . وتميز تاريخ المسلمين السياسي عن كهانة النصرانية وتاريخ الغرب، وحكم كنيسته، بما عرف لديهم «بالتفويض والحق الإلهي» .

● وأمام خطر هذه القضية . . وخطورة التمويه العلماني . . تتأكد أهمية هذا الكتاب الذي نقدمه إلى المسلمين، ليزدادوا إيمانًا بشمول المنهاج الإسلامي لكل ميادين العمران البشري . . عقيدة وشريعة، وحضارة وخلقًا . . بل وإلى العلمانيين ليثوبوا إلى عقيدة الإسلام وشريعته، إطارا حاكمًا وهاديًا في كل شئون الحياة . .

فعندما تقدم صفحات هذا الكتاب الرؤية الإسلامية، لعلاقة الإسلام بالسياسة، ولمعنى «إسلامية الدولة» وعندما تتتبع بدايات ومراحل الاختراق العَلْمَاني للفكر العربي، في ظل الغزوة الاستعمارية الغربية لبلادنا . . ولموقف تياراتنا الفكرية من هذا الاختراق العلماني . .

ثم تفصل الحديث فى الرد على أبرز شبهات العلمانيين من مثل :

ـ الخشية من «التطبيق البشرى للشريعة الإلهية» . .

ـ والخشية من «الاستبداد باسم الدين» . . .

ـ والخشية من الحكم الإسلامى على الوحدة الوطنية . . إلخ إلخ .

عندما تقدم صفحات هذا الكتاب الرؤية الإسلامية لهذه القضايا ـ وغيرها مما يتعلق بهذا الموضوع ـ فإنه يكون عملاً فكريًا ، جديراً بأن يسهم فى ترشيد الحياة الفكرية ، فى العالم الإسلامى ، وتبيان صفحة من صفحات أصالتنا الإسلامية . . تزيد المؤمنين بالمنهاج الإسلامى إيمانًا . . وتقدم للذين لا يعلمون . . بل وللضالين عن هداية هذا المنهاج ، النور الذى يضىء لهم سبيل العودة إلى أحضان الإسلام ، وإلى جماعة المسلمين . .

والله من وراء القصد . . نسأله ، سبحانه وتعالى ، أن ينفع بهذا الكتاب . . وبكاتبه . . إنه سميع مجيب الدعاء . . وصلى الله وسلم على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه ، ومن اهتدى بهدى الإسلام إلى يوم الدين . .

٢٨ من ذى الحجة ١٤١٢هـ — **شيخ الأزهر**

٢٩ من يونيه ١٩٩٢م — **جاد الحق على جاد الحق**

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة طيبة

الإسلام : دين ودولة . . وكما كان النبي ﷺ حامل الرسالة الإسلامية ، فلقد كان مؤسس الدولة الإسلامية أيضًا.

والمدنية الإسلامية : هى ميراث حلال لكل أبناء الشرق ، من المسلمين والكتابيين ، وتاريخهم مشترك ، والكل تضافروا على إيجاد هذه المدنية .

وهناك رأى يقول :

إن على مصر أن تنظر إلى المدنيات الغربية ، فتختار من كل أحسنه . وأكبر ضعف فى هذا الرأى ، أنه ينسى أن مصر لها مدنية أصيلة ، وحاجتها الآن هى : جعل هذه المدنية ملائمة للعصر الحاضر . وليست مصر هى الدولة الطفيلية الحديثة التى ترقع لها ثوبًا من فضلات الأقمشة التى يلقيها الخياطون؟! . .

د. عبد الرزاق السنهورى باشا

«أبو القانون المدنى الحديث»

تمهيد

عن الإسلام والسياسة

ليس هناك خلاف في فكرنا ـ القديم منه والحديث ـ على تعريف «**الإسلام**» . . فهو الخضوع والانقياد لله ـ سبحانه وتعالى ـ وفق ما جاء به وأخبر عنه الرسول ﷺ من الشرائع والأحكام[1] . .

أما «**السياسة**»، فإن في مضمون مصطلحها خلافًا :

فقبل الاحتكاك الفكرى بين حضارتنا الإسلامية والحضارة الغربية بعد الغزوة الاستعمارية الغربية الحديثة لديار الإسلام، وعندما كانت المضامين «**العربية ـ الإسلامية**» هى الوحيدة والسائدة والشائعة فى معاجمنا وقواميسنا وموسوعاتنا، لم يكن هناك خلاف فى مضمون مصطلح «السياسة»؛ لأن هذا المضمون الإسلامى كان تعبيراً أميناً عن صورة الإنسان كما صورها وتصورها الإسلام.

الإنسان: الخليفة عن الله ـ سبحانه وتعالى . . الحامل لأمانة عمران الحياة الدنيا كابتلاء وامتحان ومعيار للحياة الآخرة . . التى هى خير وأبقى . . فسياسته لعمران الدنيا ليست هى المقاصد والغايات، وإنما هى السبل والوسائل للدار الآخرة . . وهو، بحكم خلافته عن الله، ليس سيد هذا الكون . . وإنما هو عبد لسيد هذا الكون، وإن كان سيداً فيه . . هو عبد لله وحده: وسيد لكل شىء بعده! . . ومن ثم كانت حرية هذا «العبد ـ السيد» محكومة بشريعة خالقه، التى هى بنود عقد وعهد الاستخلاف، الأمر الذى جعل المضمون الإسلامى للسياسة فى العمران الإسلامى لا يقف عند المعايير

---

(١) انظر (التعريفات) للجرجانى. طبعة القاهرة سنة ١٩٣٨م و [معجم ألفاظ القرآن الكريم]. وضع مجمع اللغة العربية ـ طبعة سنة ١٣٧٠هـ ١٩٧٠م.

المادية فى حدودها الدنيوية معزولة عن معايير الصلاح الأخروى . . وإنما ربط هذا المضمون الإسلامى لمصطلح السياسة بين المعايير الدنيوية والأخروية بعروة وثقى ! . .

لقد عرّفت القواميس الإسلامية «السياسة» ـ انطلاقًا من هذه «الصورة الإسلامية» للإنسان، بأنها : «هى استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجى فى العاجل والآجل . وتدبير المعاش مع العموم على سنن العدل والاستقامة . . »[1] .

فهى ليست مطلق طلب الصلاح والمصلحة الدنيوية والعاجلة . . بل الصلاح والمصلحة التى تجعل نجاة الدنيا محققة للنجاة فى الآخرة . . وهى ليست مطلق تدبير المعاش وتنميته وفق المعايير الدنيوية وحدها . بل التدبير المحكوم بمعايير سنن العدل والاستقامة، التى وضعها الخالق لخليفته إطارًا وفلسفة حاكمة لسياسة العمران . .

ولما كان العمران البشرى فى الدنيا هو ميدان «السياسة»، وفيه من «المتغيرات» و«المستجدات» أكثر مما فيه من «الثوابت» . . جاءت نصوص الدين والشرع الإلهى متناهية، بينما لا تتناهى متغيرات العمران الدنيوى ومستجداته . . فكان أن وقفت النصوص الشرعية، فى سياسة العمران، عند الثوابت والكليات، والفلسفات، والقواعد، والمبادئ، والأطر الحاكمة، تاركة للعقل الإنسانى والاجتهاد البشرى حرية التفريع والبناء، والتفصيل والإبداع، فى إطار القواعد والمبادئ والأطر الحاكمة، تحقيقًا لإسلامية العمران المتجدد؛ بمد فروع إسلامية من الأصول والقواعد، لتظلل بالإسلام هذه المتغيرات والمستجدات . . فتتواصل الصبغة الإسلامية للعمران، دونما جمود . . ودونما قطيعة مع الأصول .

ولتحقيق هذه الخصيصة التى اقتضاها ختم الرسالات الإلهية برسالة سيدنا محمد ﷺ استقر الرأى فى الفكر السياسى الإسلامى على أن «شرعية» السياسة لا تقف عند ما نص عليه الشرع، وإنما هى ـ «الشرعية» ـ متحققة فيما يبدع المسلمون من السياسات، طالما أنها لا تخالف ما شرعه الله . . «فالسياسة ما كان من الأفعال بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد، وإن لم يشرعه الرسول ﷺ ولا نزل به وحى . . فهى لا تنحصر فيما نطق به الشرع، وإنما تشمل ما لم يخالف ما نطق به الشرع . . والسياسة العادلة غير مخالفة للشريعة الكاملة، بل

(١) أبو البقاء [الكليات] : تحقيق : د . عدنان درويش . محمد المصرى . طبعة دمشق سنة ١٩٨٢م .

هى جزء من أجزائها وباب من أبوابها، وتسميتها سياسة أمر اصطلاحى، وإلا فإذا كانت عدلاً فهى من الشرع.

وتقسيم بعضهم الحكم إلى: شريعة، وسياسة، كتقسيم غيرهم الدين إلى: شريعة، وحقيقة، وكتقسيم آخرين الدين إلى: عقل ونقل. وكل ذلك باطل.

بل السياسة، والحقيقة، والطريقة، والعقل، كل ذلك ينقسم إلى قسمين: صحيح وفاسد، فالصحيح قسم من أقسام الشريعة، لا قسيم لها، والباطل ضدها ومنافيها.. ومن له ذوق فى الشريعة واطلاع على كمالها وتضمنها لغاية مصالح العباد فى المعاش والمعاد، ومجيئها بغاية العدل الذى يسع الخلائق، وأنه لا عدل فوق عدلها، ولا مصلحة فوق ما تضمنته من المصالح، تبين له أن السياسة العادلة جزء من أجزائها، وفرع من فروعها، وأن من أحاط علمًا بمقاصدها ووضعها موضعها، وحسن فهمه فيها، لم يحتج معها إلى سياسة غيرها ألبتة، **فإن السياسة نوعان: سياسة ظالمة، فالشريعة تحرمها، وسياسة عادلة، تخرج الحق من الظالم الفاجر، فهى من الشريعة، علمها من علمها، وجهلها من جهلها.. وهذا الأصل من أهم الأصول وأنفعها**[1].

هكذا، استقر فى الفكر الإسلامى الإخاء بين «إسلامية» مضمون مصطلح «السياسة» انطلاقًا من صورة الإنسان فى الإسلام - صورة الإنسان الخليفة عن الله - ومن كون سياسته للعمران البشرى هى الأمانة التى حملها والتكليف الإلهى الذى اختاره، كرسالة محكومة حريته فى أدائها بالشريعة الإلهية، التى هى بمثابة بنود عهد وعقد الوكالة والاستخلاف.. ولم تقف هذه «الإسلامية» لـ«السياسة» عند حدود ما نصت عليه النصوص المتناهية، بل امتدت - باستصحاب ضوابط النصوص وروحها وفلسفة قواعدها - امتدت، بالاجتهاد الإسلامى، إلى ما لم ترد به النصوص.

ذلك هو مضمون مصطلح «السياسة» فى فكر الإسلام: **«استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجى فى العاجل والآجل.. والأفعال التى يكون الناس معها أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد. وتدبير المعاش على سنن العدل والاستقامة الإسلامية..»**.

---

(١) ابن القيم [إعلام الموقعين] جـ٤ ص٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٥ طبعة بيروت سنة ١٩٧٣م. و[الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية] ص١٧ - ١٩، ٥ تحقيق: د. جميل غازى، طبعة القاهرة سنة ١٩٧٧م.

وعلى هذا النحو ظلت السيادة لهذه المضامين فى معاجمنا وقواميسنا إلى أن جاء الاحتكاك الحضارى بين أمتنا وبين فكر الغرب وحضارته، فدخلت فى معاجمنا وقواميسنا المعربة المضامين الغربية المتميزة لمصطلح «السياسة» لتصب فى نفس الوعاء.. الأمر الذى أحدث ازدواجية فى المفهوم والمضمون، رغم وحدة المصطلح والوعاء.. وهى مشكلة تواجه العقل المسلم فى بحثه عن المضامين الإسلامية، المتميزة فى قواميس ومعاجم خلطت مضامين الغرب بمضامين الإسلام عندما عرفت الكثير من المصطلحات!..

فإذا كانت «السياسة»، فى العرف الإسلامى لا تقف عند استصلاح الخلق فى العاجلة ـ [الدنيا] وحدها؛ لأن صورة الإنسان فى الإسلام هى صورة الخليفة عن الله، والذى يعمر الدنيا كمعبر للآخرة، التى هى خير وأبقى.. **فإن «السياسة» فى الحضارة الغربية، ذات الطابع الوضعى، إنما تقف عند تدبير الإنسان لحياته الدنيا وحدها**.. فهو فى عرف تلك الحضارة سيد هذا الكون، ومقاصد عمرانه لدنياه هى تعظيم اللذة فى هذه الحياة، وتنمية الوفرة المادية، وتكثير القوة، دونما رابط يربط ذلك بالدار الآخرة، أو ضابط دينى، ولا معيار شرعى يتخذه إطاراً حاكماً لهذه التدابير والسياسات.. فالواقع المحسوس هو المنطلق ـ والعقل والحواس هما سبل المعرفة. و ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤].. إنها سياسة دنيوية المحتوى والمقاصد، لا تبغيا شيئًا خارج العمران الدنيوى، ولا تحكمها أية معايير غير دنيوية، ولا دخل فيها لسنن الدين وفلسفته وضوابطه!.

ولهذه النظرية الدنيوية الخالصة للإنسان، ولسياسته للعمران البشرى، كانت علمانية الحضارة الغربية فصلاً للدين، لا عن «الدولة» وحدها ـ كسلطة تنفيذية ـ وإنما فصلا له واستبعاداً لمعاييره من كل شئون العمران البشرى، المعرفية، والاجتماعية، والتربوية، والاقتصادية، والأخلاقية، والفلسفية.. إلخ.. إلخ.. فإنسانها «دنيوى» ذو مقاصد «دنيوية» تحكم سياسته للعمران المعايير الدنيوية وحدها.

وعندما يكتب أستاذ مسيحى مُعَرِّفًا مصطلح «العلمانى» ـ Secu Lar ـ فيقول إنه «نسبة إلى العَلْم ـ [مصدر غير قياسى] بمعنى العَالَم، وهو خلاف الدينى أو الكهنوتى،

وهذه تفرقة مسيحية لا وجود لها فى الإسلام، وأساسها وجود سلطة روحية هى سلطة الكنيسة، وسلطة مدنية هى سلطة الولاة والأمراء. والعلمانيون يُحكِّمون، بوجه عام العقل، والمصلحة العامة دون تقيد بنصوص أو طقوس دينية..»[1].. فإنه يقدم شهادة ـ غير متهمة ـ على أن العلمانية الغربية ـ فضلا عن أنها خصيصة غربية ـ هى فصل للدين عن الدنيا. واستبعاد لمعاييره عن أن تكون حاكمة فى سياسة العمران.. كل العمران..

ولذلك كان طبيعيًا فى حضارة علمانية أن تكون السياسة علمانية هى الأخرى، فهى تدبير «الإنسان ـ الدنيوى» لحياته «الدنيا»، وصولا إلى مقاصد «دنيوية» صرفة ـ ولقد صاغ مكيافيللى [١٤٦٩ ـ ١٥٢٧م] فى كتاب [الأمير] فلسفة السياسة فى الحضارة الغربية العلمانية، باعتبارها: «الممكن من الواقع» ـ دونما ضوابط أو معايير دينية لهذا الممكن من هذا الواقع.. وتحدثت القواميس عن هذه السياسة ـ Policy ـ فقالت: «**إنها أسلوب معين للعلم اختير بطريقة مقصودة بعد استعراض كافة البدائل الممكنة**..».. دونما إشارة إلى الصلاح الدينى الذى يربط سياسة الدنيا بمقاصد الآخرة.. ولذلك جاهرت التعريفات الغربية بأن «القوة» وعلاقتها، والصراع بين مالكيها هما محور هذه «السياسة». فالتعريفات الحديثة للسياسة ـ Politics ـ تذهب إلى أن محور السياسة: هو الصراع حول طبيعة الحياة الخيرة، وعلاقة مصالح الجماعة بها. أما العناصر التحليلية الرئيسية فهى: الصراع، والقوة. والفعل السياسى: هو الذى يحدث من خلال منظور القوة التى تمارس من خلال عملية الحكم وفى إطار الدولة. ودراسة السياسة: هى تحليل لعلاقات القوة..»[2]..

فالإنسان دنيوى فقط.. والحضارة دنيوية ـ علمانية ـ فقط.. ومن ثم فالسياسة فيها هى فن الممكن ـ الدنيوى ـ من الواقع ـ الدنيوى.. دونما علاقة بين هذه الدنيا وبين الآخرة، ولا علاقة بين تدبير المعاش وسياسة العمران، وبين الاستقامة الدينية.

ذلك هو جوهر ومنطلق الخلاف بين مضمون «السياسة» فى الحضارة الإسلامية، ومضمونها فى الحضارة الغربية. يبدأ الخلاف حول تصور كل حضارة لـ «الإنسان» ـ أخليفة هو عن الله، سبحانه وتعالى. فتكون دنياه معبرًا إلى الآخرة، التى هى خير

(١) د. حنا رزق. انظر [معجم العلوم الاجتماعية] تصدير ومراجعة: د. إبراهيم مدكور. طبعة القاهرة سنة ١٩٧٥م.

(٢) [قاموس علم الاجتماع] تحرير ومراجعة: د. محمد عاطف غيث. طبعة القاهرة سنة ١٩٧٩م.

وأبقى، فيسوس عمران الدنيا بشريعة الدين، قياماً بتكاليف عقد وعهد الاستخلاف. على النحو الذى يجعل هذه «السياسة»: «سياسة ـ شرعية». . ؟؟ أم أن هذا الإنسان هو سيد هذا الكون، الذى تقف معارفه وعلومه عند ظاهر الحياة الدنيا. . والذى تتغيا سياسته للعمران تحقيق المقاصد الدنيوية ولا شيء وراءها. . حتى ليفصل الدين عن العمران كله، وليس فقط عن الدولة «كسلطة تنفيذية»؟؟.

هكذا وجدنا وتجد أنفسنا أمام مضمون واحد لمصطلح «الإسلام». وأمام مضمونين متميزين لمصطلح «السياسة» اختلطا فى المعاجم والقواميس، التى صبت المعانى الغربية المتميزة فى أوعية المصطلحات التى اتفقت فيها الحضارات!.

* * *

وإذا كنا نلح اليوم، ونحن نسعى إلى صفاء الرؤية الإسلامية، وإلى تحرير العقل المسلم من الغبش الذى ألحقه به عدم التمييز بين «أوعية» ـ مصطلحات ـ لا مشاحة فى وضعها واستخدامها، وبين «مضامين» تحمل خصوصيات حضارية متميزة بتميز الحضارات والثقافات. . إذا كنا نسعى إلى ذلك، فنحن لا نبتدع اختراعاً غير مسبوق. . فالعلامة ابن خلدون [٧٣٢ ـ ٨٠٨هـ ١٣٣٢ ـ ١٠٤٦م] عندما تحدث عن «الدولة» و «الملك» ـ الذى تشترك فيه كل ألوان الاجتماع البشرى ـ ميز بين «السياسات» التى تطبع وتصبغ الدول وسلطات المُلك. . فتحدث عن تميز «السياسة الإسلامية» عن «السياسة الدنيوية». . فالأولى سياستها شرعية، تربط صلاح الدنيا بصلاح الآخرة، بينما لا تربط الثانية بين الصلاحين. . **فالسياسة الدنيوية هى التى تقف مرجعيتها عند العقل، كملكة للإنسان الدنيوى. . بينما تجعل السياسة الإسلامية من الشريعة إطاراً حاكماً لحركة العقل المسلم، وصولا بالسياسة إلى تغيى سعادة الدنيا والآخرة كليهما.** . بل لقد ميز ابن خلدون بين هذين اللونين من ألوان «السياسة» وبين «سياسة القهر» والاستبداد، التى لا قانون لها، ولا مرجعية تحكمها إلا شهوة استبداد المستبدين!.

لقد تحدث ابن خلدون عن أنواع السياسات هذه، فقال: «. . وحقيقة الملك: أنه الاجتماع الضرورى للبشر. . ويجب أن يرجع فى ذلك إلى **قوانين سياسية** مفروضة يسلمها الكافة وينقادون إلى أحكامها. . . وإذا خلت الدولة من مثل هذه السياسة لم يستتب أمرها ولا يتم استيلاؤها، سنة الله فى الذين خلوا من قبل.

فإذا كانت هذه القوانين مفروضة من العقلاء وأكابر الدولة وبصرائها ـ كانت سياسة عقلية.

وإذا كانت مفروضة من الله، بشارع يقررها ويشرعها، كانت سياسة دينية نافعة فى الحياة الدنيا وفى الآخرة. وذلك أن الخلق ليس المقصود بهم دنياهم فقط، فإنها كلها عبث وباطل، إذ غايتها الموت والفناء والله يقول: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾ [المؤمنون: ١١٥] والمقصود بهم إنما هو دينهم المفضى بهم إلى السعادة في آخرتهم ﴿صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٥٣].

فجاءت الشرائع بحملهم على ذلك فى جميع أحوالهم، من عبادة ومعاملة، حتى فى الملك، الذى هو طبيعى، للاجتماع الإنسانى، فأجرته على منهاج الدين، ليكون الكل محوطًا بنظر الشارع، فما كان منه بمقتضى القهر والتغلب وإهمال[1] القوة الغضبية فى مرعاها، فجور وعدوان ومذموم عنده، كما هو مقتضى الحكمة السياسية، وما كان منه بمقتضى السياسة وأحكامها، فمذموم أيضًا؛ لأنه نظر بغير نور الله ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٤٠]؛ لأن الشارع أعلم بمصالح الكافة فيما هو مغيب عنهم من أمور آخرتهم، وأعمال البشر كلها عائدة عليهم فى معادهم، من ملك أو غيره، قال ﷺ: «إنما هى أعمالكم ترد عليكم»[2].

وأحكام السياسة إنما تطلع على مصالح الدنيا فقط ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الروم: ٧]، ومقصود الشارع بالناس صلاح آخرتهم، فوجب بمقتضى الشرائع حمل الكافة على الأحكام الشرعية فى أحوال دنياهم وآخرتهم، وكان هذا الحكم لأهل الشريعة، وهم الأنبياء ومن قام فيه مقامهم وهم الخلفاء.

فقد تبين لك من ذلك معنى الخلافة:

* والملك الطبيعى: هو حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة.

---

(١) أى إطلاق.

(٢) وفى صحيح مسلم: «إنما هى أعمالكم أحصيها لكم».

* والسياسى: هو حمل الكافة على مقتضى النظر العقلى فى جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار.

* والخلافة: هى حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعى فى مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها، إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة، فهى فى الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع فى حراسة الدين وسياسة الدنيا به..»[1].

فالسياسة.. كالملك.. والدولة.. مصطلحات عامة فى كل النظم والحضارات.. لا مشاحة فى وضعها ولا فى استعمالها.. لكن المضامين، فى هذه المصطلحات، تتمايز بتمايز النظم والحضارات..

فالسياسة الشرعية هى التى تتغيا بتدبير عمران الدنيا تحقيق سعادة الآخرة.. وإنسانها خليفة عن الله، يتعبده بسياسة العمران الدنيوى.. فهو عبد لله وحده، وسيد لكل شيء بعده!.

بينما السياسة الدنيوية ـ العلمانية ـ التى تقف بمرجعيتها عند عقلاء الدولة وأكابر بصرائها، فإنها تتغيا ـ بتعبير ابن خلدون أيضًا ـ «مصالح الدنيا فقط» ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾.

وهكذا تتميز مضامين «السياسة» بتميز صورة ومثال «الإنسان»:

أخليفة عن الله فى هذا الوجود؟؟.

أم السيد فى هذا الوجود؟؟!.

* * *

(١) [المقدمة] ص١٥٠، ١٥١. طبعة القاهرة سنة ١٣٢٢هـ.

إسلامية الدولة

شيئًا فشيئًا . . ومع ما يشهده عالمنا، بحضاراته المختلفة، في السنوات الأخيرة، من سقوط وتراجع «الأيديولوجيات» العلمانية الوضعية، تلك التي ناصبت الدين والإيمان الديني العداء، أو تلك التي عزلته عن سياسات العمران . . شيئًا فشيئًا يدرك عقلاء العالم، من مختلف الحضارات، وتدرك فطرة الجماهير حاجة العمران البشري إلى العامل الديني وإلى النظرة المؤمنة والمعايير الدينية في شئون الحياة الدنيا . . فبعد تراجع الموجة المادية للعلم الغربي، تلك التي قامت على أساسها الوضعية الغربية، بمدارسها المادية والمنطقية، والتي أوهمت إنسان الحضارة الغربية أنه سيد الكون القادر على فض كل أسرار الغيب واكتشاف كل جوانب وحقائق المجهول . . يعود الإنسان مرة أخرى إلى اكتشاف صدق الحقيقة القرآنية ﴿وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥] وذلك عندما يكتشف التلازم بين إحساسه باتساع مساحات الغيب والمجهول كلما اتسعت مساحات المعلوم والمعروف؟![1].

وهذه التحولات الجديدة، في إطار صفوة العقلاء، وفطرة الجماهير، لابد وأن تلفت أنظار الكافة إلى عظمة الصدق، في المذهبية الإسلامية، التي ظلت صامدة أمام فتنة مادية الغرب ووضعيته وعلمانيته، معلنة عن أن الإسلام إنما هو منهج شامل لكل مناحي الحياة، وعن أن إسلامية العمران الإنساني وتدينه هي السبيل إلى توازن الإنسان مع نفسه، ومع معارفه وعلومه، ومع مجتمعاته وأقرانه، ومع الطبيعة التي سخرت له، ومع الكون الذي هو حامل أمانة إعماره، كخليفة عن الله، سبحانه وتعالى، وعن أن

---

(١) انظر: روبرت م. أغروس، جورج ن. ستانسيو [العلم في منظوره الجديد] ترجمة كمال خلايلي. طبعة الكويت، عالم المعرفة، سنة ١٩٨٩م.

هذه النظرة الإيمانية التي تتأسس عليها الفلسفة الإنسانية، فى النظر إلى «المبدأ». وإلى «المسيرة» ومعناها. . وإلى «المصير» والغايات منه. . هى السبيل لانتشال الإنسان من قنوطه ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦] وهى السبيل إلى تحقيق سعادته الحقيقية فى دنياه، والتى عليها تتأسس سعادته فى دار البقاء!.

إن إسلامية العمران الإنسانى، إنما تحقق هذه السعادة الإنسانية، بتحقيقها لتوازن الإنسان، والذى بدونه ـ التوازن ـ يختل كل شىء فى الوجود. . فالتوازن هو سر قيام كل ما عدا الواحد الأحد الذى ليس كمثله شىء!.

ونقطة البدء فى طريق هذا التوازن الذى تحققه إسلامية العمران البشرى، هى تحقيق توازن المعرفة الإنسانية، التى يتأسس عليها العمران، وذلك بإقامتها على حقائق ومعارف وسنن كل من «كتاب الوحى» المقروء و«كتاب الكون» المنظور، كمصدرين للمعرفة والعلوم. . فهما «الساقان» المحققان لتوازن مصادر المعرفة للإنسان. . وأيضًا تحقيق التوازن فى سبل المعرفة وأدواتها، باعتماد «العقل والحواس» و«النقل والأدلة السمعية» مع «الوجدان والفؤاد والذوق» سبلا متعاونة ومتكاملة فى تحصيل المعارف الإنسانية. .

إن عقول العقلاء، وفطرة قطاعات واسعة من الجماهير، خارج دائرة التدين بالإسلام، تدرك أكثر فأكثر ـ وخاصة بعد سقوط وتراجع الأيديولوجيات المادية والوضعية والعلمانية ـ أن السبيل الإيمانى والنظرة الإيمانية ـ اللذين ظل الإسلام رافعًا لأعلامهما ـ هما سبيل «المنفعة ـ الحقة» و«السعادة ـ الحقيقية» للإنسان فى هذه الحياة. .

وهنا. . يضيف الإسلام إلى هذا الذى بدأت الإنسانية اكتشافه والاتجاه نحوه. . عندما يؤكد على أن معيار «سعادة الدنيا» هو «سعادة الآخرة»؛ لأن الوقوف عند «سعادة الدنيا» هو وقوف عند «المادة» و«اللذة» و«الشهوة». . أى أنه، فى الحقيقة، «الخلل» الذى لا علاقة له «بالتوازن» المنشود؟!. . فالذين لا يعلمون إلا ﴿ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾ [الروم: ٧] لابد وأن تكون دنياهم، فقط ﴿لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الأَمْوَالِ وَالأَوْلادِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَامًا﴾ [الحديد: ٢٠].

بل ويضيف الإسلام، فى تأكيد هذا المنهاج ـ منهاج إسلامية العمران البشرى ـ ما هو أبعد من «منفعة ـ التوازن» المحققة «للسعادة ـ الإنسانية»، عندما يعلمنا أن هذه الإسلامية ـ أى إقامة العلاقة بين «سنن الله» المبثوثة فى «كتاب الوحى» وبين «سنن الأنفس والآفاق» المخلوقة فى الاجتماع الإنسانى، وفى الكون المادى. إنما هى فريضة دينية، وواجب إلهى، وتكليف شرعى، بدون الالتزام به يكون الإنسان عاصيًا للخالق، وناقضًا لعقد وعهد خلافته عن الله فى إقامة العمران الدنيوى، وخائنًا للأمانة التى حملها وهو حر مختار.. فالصبغة الإسلامية، والطابع الإيمانى، والمعايير الشرعية للعمران الإنسانى، **ليست مجرد خيار واختيار محقق للتوازن، ومن ثم للمنفعة والسعادة، وإنما هى تكاليف وفرائض وواجبات دينية لا يصح الإيمان الدينى بإنكارها وجحودها، ولا يكتمل بتعطيلها.. إنها عبادة المخلوق للخالق فى شئون العمران الدنيوى، كما أن الصلاة والصوم ـ وغيرهما من التكاليف الفردية ـ هى عبادة المخلوق للخالق، بها تؤدى شعائر التكاليف الدينية!.**

تلك هى إسلامية العمران الإنسانى.. وفيها يرد كل «البلاغ القرآنى» وكل «البيان النبوى لهذا البلاغ القرآنى» ـ وليس فقط آيات الأحكام ـ فى القرآن ـ.. والسنة التشريعية ـ فى الحديث النبوى ـ..

وهذه الإسلامية للعمران كله، هى مدخل لموضوع هذه الصفحات: إسلامية سياسة الدولة، كما يراها الإسلام، ومعنى هذه الإسلامية وأطرها ومعاييرها، التى تضمن تحقيق الإسلامية فى مؤسسات الدولة: التشريعية.. والقضائية.. والتنفيذية..

* * *

فى القرآن الكريم آيات أجملت قواعد وبنود التعاقد بين «الرعية» وبين «الرعاة».. بين «الأمة» وبين «أولى الأمر» فيها.. ومن هذه الآيات قول الله، سبحانه وتعالى، فى سورة النساء ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا (٥٨) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ

وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً (٥٩) أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلالاً بَعِيدًا (٦٠) وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا (٦١) فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلاَّ إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا (٦٢) أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلاً بَلِيغًا (٦٣) وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا (٦٤) فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٥٨ - ٦٥].

﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [الشورى: ١٠].

ففى هذه الآيات القرآنية - التى آثرنا الاكتفاء بالنظر فيها تحقيقًا للإيجاز - مع الوفاء والحسم - نجد بنود التعاقد بين «الرعية» و «أولى الأمر» واضحة ومحددة غاية الوضوح والتحديد . .

* فعلى أولى الأمر أن يؤدوا الأمانات . . أمانات السلطات التى فوض إليهم الناس أمر القيام بها نيابة عنهم . . أن يؤدوا هذه الأمانات إلى أهلها المستحقين لها . . كل الأمانات ، وكاملها ، فى كل ميادين السلطات . .

* ولقد بدأت بنود التعاقد بما هو مفروض على أولى الأمر ، لما لسلطانهم وسلطاتهم من خطر فى شئون الدولة والعمران . . وللتأكيد على أن وفاءهم بما فرض الله عليهم هو الشرط والمبرر لطاعة الأمة والرعية لهم؟! . .

* وزيادة فى التنبيه على خطر مسئولية ولاة الأمر ، نبهت الآية على أن هذا الوفاء

فى تأدية الأمانات، هو أمر الله وفريضته.. فهو ليس شأنًا دنيويًا صرفًا بين الرعاة والرعية.. وإنما هو فريضة إلهية، أمر بها الله، وهو يعظهم بالامتثال لأمره فيها..

* ومع الشمول الذى يدل عليه مصطلح «الأمانات»، خصت الآية بالذكر «الحكم بالعدل بين الناس» وفيه التأكيد على إسلامية سلطات «التشريع» و«القضاء»!..

* وفى مقابل وفاء أولى الأمر بأداء الأمانات إلى أهلها والحكم بالعدل بين الناس، تكون طاعة الرعية.

*** على أن اللافت للنظر فى هذه الآيات، أن الطاعة الواجبة على الرعية ليست لمطلق «أولى الأمر».**

فالطاعة أصلا إنما هى لله ـ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ﴾.. ثم للرسول، فيما يبلغ عن الله.. ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ ـ وطاعة الله ورسوله تعنى التزام الأمة بالبلاغ الإلهى ـ القرآن الكريم ـ وبالبيان النبوى لهذا البلاغ القرآنى ـ السنة النبوية الصحيحة فى التشريع ـ وبهذه الطاعة يتحقق إيمان الأمة، فتستحق خطاب ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ ـ.. ثم تأتى الإشارة إلى طاعة أولى الأمر، فتذكرهم بصيغة الجمع، تأكيدًا على نفى الاستبداد والانفراد بالسلطة والسلطان ـ فهم «أولوا الأمر»، لا «ولى الأمر»؟! ولابد أن يكونوا من الأمة المؤمنة، التى معيار إيمانها هو طاعة الله والرسول.. أى لابد وأن يكون أولوا الأمر ملتزمين بالطاعة لله والرسول، فتكون الشريعة هى الحاكمة فى علاقتهم بالمحكومين ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾؟!.

* وتمضى الآية لتحدد، وتفصل فى بنود هذا التعاقد، فتجعل المرجعية، عند حدوث التنازع والاختلاف، بين طرفى التعاقد ـ الرعية.. والرعاة ـ لله ورسوله.. أى للبلاغ القرآنى والبيان النبوى لهذا البلاغ.. ـ ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ ـ..

* ولا تكتفى الآية بهذا التحديد لهذه المرجعية ـ وهو التحديد الذى **يؤكد على إسلامية المرجعية للدولة الإسلامية، وحاكمية الشريعة الإلهية فى مختلف ميادين سياساتها ـ لا تكتفى الآية بهذا التحديد الواضح والجلى، وإنما تضيف الإعلان الإلهى عن أن الوفاء ببنود هذا التعاقد المحدد لإسلامية الدولة وإسلامية علاقة الحكام**

بالمحكومين هو شرط الإيمان بالله واليوم الآخر . . فإسلامية «الدولة» هي الشرط في تحقيق الإيمان «بالدين»؟! . . وإذا انتفت هذه الإسلامية، بالإنكار والجحود، انتفى إيمان المنكرين والجاحدين لها بالله واليوم الآخر - ﴿إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر﴾ فمعيار الإيمان بالله واليوم الآخر، هو جعل الشريعة الإلهية المرجعية للدولة، وللتعاقد بين الرعية والرعاة . .

* ثم تمضي الآيات في ضرب الأمثال . . وفي إيراد المؤكدات على أن هذه هي حقيقة طبيعة التعاقد - الدولة - في النظرة الإسلامية . .

فالذين يتحاكمون إلى الطاغوت، لا إلى الشريعة الإلهية، ليسوا بمؤمنين بالدين، رغم أنهم **﴿يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك﴾ . . فحاكمية الشريعة في «الدولة» شرط لتحقيق الإيمان «بالدين»! . .**

والإسلام ليس بالدين الذي نزل ليقف الرسول به عند حدود «البلاغ» . . وإنما هو دين جاء ليقيمه الناس معياراً حاكماً للعمران، وليجسدوه نظماً وسياسات في الدنيا، وأعمالاً ترد عليهم يوم القيامة - **﴿وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله﴾** [النساء : ٦٤] . .

ثم يأتي ختام السياق بقسم الله - سبحانه وتعالى - بذاته، **أن الإيمان الديني منفي عن الذين لا يحكمون الشريعة الإلهية قانوناً لقضاء الدولة والمجتمع . . لا كواقع يذعنون له . . بل وعلى النحو الذي لا تجد فيه نفوسهم منه حرجاً - ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما﴾** [النساء : ٦٥] . .

تلك هي بنود التعاقد القرآني بين «الأمة» وبين «أولي الأمر» على إقامة «الدولة الإسلامية» . .

«أمة» ملتزمة بالكتاب والسنة . . و«أولوا أمر»، منها، ومثلها في هذا الالتزام بالكتاب والسنة . . والمرجعية الإسلامية لهذا التعاقد، هي الشرط لتحقق الإيمان بالله واليوم الآخر، لكل من الحاكمين والمحكومين . .

فإسلامية «الدولة» شرط لتحقيق الإسلام فى «الدين» . . فهى ليست مجرد سبيل لتحقيق «المصلحة» الدنيوية، وإنما هى تكليف من تكاليف الدين! . .

ولقد كانت لمحة عبقرية من شيخ الإسلام ابن تيمية [٦٦١ ـ ٧٢٨هـ ١٢٦٣ ـ ١٣٢٨م] عندما رأى فى هذه الآيات القرآنية ـ التى حددت بنود التعاقد بين الرعية والرعاة ـ رأى فيها «جماع السياسة العادلة، والولاية الصالحة» . . أى جماع السياسة الشرعية، وإسلامية السياسة . . فكتب فى رسالته [السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية] يقول: «هذه الرسالة مبنية على آية الأمراء فى كتاب الله، وهى قوله تعالى: **﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا (٥٨) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا (٥٩)﴾**.

قال العلماء: نزلت الآية الأولى فى ولاة الأمور، عليهم أن يؤدوا الأمانات إلى أهلها، وإذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالعدل، ونزلت الثانية فى الرعية، من الجيوش وغيرهم، **عليهم أن يطيعوا أولى الأمر الفاعلين لذلك**، فى قسمهم وحكمهم ومغازيهم وغير ذلك، **إلا أن يؤمروا بمعصية الله تعالى، فإن أمروا بمعصية الله فلا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق . . وإذا كانت الآية قد أوجبت أداء الأمانات إلى أهلها، والحكم بالعدل، فهذان جماع السياسة العادلة، والولاية الصالحة**[1].

أما الإمام محمد عبده [١٢٦٦ ـ ١٣٢٣هـ ١٨٤٩ ـ ١٩٠٥م] فلقد نبه ـ عندما وقف أمام هذه الآيات ـ على شمول مصطلح [أولى الأمر] لكل القيادات والسلطات والمؤسسات فى المجتمع، الأمر الذى يجعلها نصًا قاطعًا فى **إسلامية «العمران الإنسانى»، وليس فى إسلامية «الدولة» ـ بسلطاتها الثلاث ـ وحدها** . . كما نبه على الشروط التى تجعل لسلطات [أولى الأمر] هؤلاء حجية شرعية ومشروعية إسلامية . . فقال: «إن المراد بأولى الأمر: جماعة أهل الحل والعقد من المسلمين، وهم الأمراء ـ [أى السلطة التنفيذية] ـ والحكام ـ [أى السلطة القضائية] ـ والعلماء ـ [أى السلطة التشريعية] ـ ورؤساء الجند، **وسائر الرؤساء والزعماء الذين يرجع إليهم الناس فى**

---

(١) ص١٥، ١٦. تحقيق: محمد إبراهيم البنا، محمد أحمد عاشور. طبعة القاهرة سنة ١٩٧١م.

الحاجات والمصالح العامة ـ [أى قيادات كل مؤسسات المجتمع] ـ فهؤلاء إذا اتفقوا على أمر أو حكم وجب أن يطاعوا فيه، بشرط أن يكونوا منا، وأن لا يخالفوا أمر الله ولا سنة رسوله ﷺ، التى عرفت بالتواتر، وأن يكونوا مختارين فى بحثهم فى الأمر واتفاقهم عليه، وأن يكون ما يتفقون عليه من المصالح العامة، وهو ما لولى الأمر سلطة فيه ووقوف عليه. وأما العبادات وما كان من قبل الاعتقاد الدينى فلا يتعلق به أمر أهل الحل والعقد، بل هو مما يؤخذ عن الله ورسوله فقط، ليس لأحد رأى فيه إلا ما يكون فى فهمه..[1].

فالإسلامية فريضة فى مطلق سلطات قيادات ومؤسسات الاجتماع الإنسانى، وليس فى نطاق الدولة وحدها. والآيات تختص بالحديث عن سلطات ومؤسسات العمران البشرى ـ السياسة، والاجتماعية والاقتصادية، والتربوية، والمعرفية، والحربية.. إلخ.. ـ وليس عن ميادين «الدين ـ الخالص» من العقائد والعبادات، فهذه إنما تؤخذ مباشرة عن الله ورسوله، دونما وساطة سلطات أو مؤسسات!.. إنها ميادين الإنسان الخليفة، فى إعمار الحياة الدنيا، تلك التى حمل أمانة إعمارها بالحرية والاختيار.. حددت معايير الإسلامية لها شريعة الله التى مثلت وتمثل بنود عقد وعهد الاستخلاف.

***

وهذه الشريعة الإلهية.. هى «وضع إلهى»، ملزمة دائما وأبدا.. فالتكليف باتباعها يأتى بفعل الأمر: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ (١٨) إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا عَنكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ (١٩) هَٰذَا بَصَائِرُ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [الجاثية: ١٨ ـ ٢٠] والحكم بها يأتى التكليف به بصيغة فعل المضارع ـ للحال والاستقبال ـ: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُن لِّلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥].

---

(١) [الأعمال الكاملة] جـ٥ ص٢٣٨، دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة. طبعة بيروت سنة ١٩٧٢.

وإذا كان ختم الرسالات السماوية برسالة نبينا ورسولنا محمد ﷺ قد اقتضى - إلى جانب عالمية الرسالة - خلودها . . فإن هذا الخلود قد اقتضى وقوف الشريعة عند حدود المنهاج، وفلسفة التشريع، ومبادئه وقواعده، مع أحكام وحدود الأمور الثوابت التى لا تغير فيها . . فضمن ثبات الشريعة وحدة وتميز منظومتها، عبر الزمان والمكان، ومن ثم تواصل الأمة على دربها وفى ظل صبغتها . . على حين ضمن نمو الفقه الإسلامى - وهو علم الفروع - تطور الأحكام فى المتغيرات، وانبثاق الفروع من الأصول لتظلل المستجدات بظلال الشريعة المتميزة، عبر الزمان والمكان . . .

ولتكامل هذه الشريعة - كشريعة عمران إنسانى . . وليس كشريعة قضاء وتنفيذ فقط - كانت إحاطة مبادئها بالعمران الاجتماعى الداخلى، وبالعلاقات الدولية والخارجية أيضا: ﴿عَسَى اللَّهُ أَن يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُم مِّنْهُم مَّوَدَّةً وَاللَّهُ قَدِيرٌ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝٧ لَّا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ۝٨ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الممتحنة: ٧ - ٩].

هكذا، قامت وتقوم البراهين القرآنية، القطعية الثبوت والدلالة، التى جاءت بها آيات محكمات، والتى وقفنا أمام نماذج منها . . قامت هذه البراهين وتقوم على أن إسلامية السياسة والدولة والقانون والحكم والتنفيذ . . بل وكل شئون ومناهج العمران الإنسانى، إنما هى فريضة إلهية، وواجب شرعى، وتكليف دينى . . بدون إقامتها لا تكتمل إقامة الدين . . وبإنكار مرجعيتها لا يتحقق الإيمان بالله واليوم الآخر . . **فهذه الإسلامية، المحققة لتوازن الحياة الإنسانية، ومن ثم لسعادة الإنسان فى هذه الحياة ليست مجرد خيار إنسانى، يحقق به سعادة الدنيا، وإنما هى فريضة دينية يتوقف على قيامها الوفاء بكل الفرائض الدينية الكفائية الاجتماعية - التى هى أشد توكيداً عند الله، سبحانه وتعالى، وأعلى مقاماً، فى الدين، من فرائض العين - الفردية - . . فالعروة وثقى بين «الإسلام» وبين «السياسة»، على نحو ما هى وثقى بين سعادة الدنيا والسعادة فى الآخرة، التى هى خير وأبقى! . .**

* * *

إن الله، سبحانه وتعالى، هو الذى اصطفى محمداً نبيًا ورسولاً، ولم يكن للناس مدخل فى هذا الاصطفاء.. وهو معصوم فيما يبلغ عن الله من «دين»، وضعه الله، وليس فيه اجتهاد منه ولا من غيره حتى يكون موضعاً للشورى أو التجربة، بما تحتمل من خطأ وصواب..

فلما ضيَّق الشرك الخناق على الدعوة بمكة، حتى حاصرها على امتداد ثلاثة عشر عامًا.. كانت الهجرة من مكة إلى المدينة فتحًا فى جدار الحصار، امتلكت بها «الدعوة» «الدولة» التى تحميها وتجسدها نظامًا وعمرانًا، بعد أن ظلت إيمانًا يصعب على أصحابه حتى أن يجاهروا بعبادتهم الفردية فى محيط المشركين!..

وفى بيعة العقبة، التى سبقت الهجرة، بايع الأنصار، بالشورى والاختيار، رسول الله ﷺ على إقامة الدولة الإسلامية فى المدينة.. وولدت يومئذ أولى المؤسسات الدستورية الإسلامية بالاختيار.. مؤسسة «النقباء الاثنى عشر».. فتميزت «الدولة» عن «النبوة والرسالة»، بكون الأولى اختياراً بشريًا وبناء مدنيًا، وبكون الثانية اصطفاء إلهيًا لا مدخل للناس فيه.. ويكون «الدولة» ثمرة للاجتهاد البشرى، بينما «الدين» وضع إلهى، على البشر فيه السمع والطاعة وإسلام الوجه لله..

لكن هذه «الدولة» نشأت واستمرت «إسلامية»، لا لأنها، فقط، قد تعاقد على إقامتها قوم «مسلمون» يؤمنون بالله واليوم الآخر، وإنما لأنها اختارت المرجعية الإسلامية - قرآنًا وسنة - الله ورسوله - حكمًا بين رعيتها ورعاتها فى كل مناحى سياساتها وعمرانها.. لقد قامت هذه «الدولة» لحراسة «الدين»، ولسياسة «الدنيا» بهذا «الدين» فكانت إنجازًا «مدنيًا» أقامه البشر، و «إسلاميًا»؛ لأن حاكميتها هى شريعة الله..، إنها ليست «الدين» الخالص، ولا «الوضع الإلهى» الذى لا مدخل فيه لاجتهادات الناس.. وليست، أيضًا، الإنجاز البشرى الذى لا علاقة له بـ «الدين»..
إنها «دولة: مدنية.. وإسلامية» فى الوقت ذاته.. لقد قامت بالشورى والبيعة والاختيار البشرى، وارتضت الحاكمية «الإلهية» مرجعية لسياستها.. فهى «اجتهاد - بشرى» محكوم بمرجعية «الدين - الذى هو وضع إلهى».. وذلك نمط فى علاقة «الدين» بـ «الدولة» لم يسبق له نظير فى تاريخ الحضارات السابقة والمغايرة لحضارة الإسلام.. وصدق رسول الله ﷺ عندما أشار إلى هذه الحقيقة التاريخية فى الحديث

الذى يقول فيه: «إن بنى إسرائيل كانت تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبى خلفه نبى، وإنه لا نبى بعدى، إنه سيكون خلفاء»[1].

لقد جاءت رسالة محمد ﷺ فى «الدين» بما سبق وأوحى به الله سبحانه وتعالى، إلى نوح وإبراهيم وموسى وعيسى.. لكن أيًا من هؤلاء الرسل ـ أولى العزم ـ لم يقم «الدولة» التى تجسد «الدين» صبغة للعمران البشرى فى الأمة التى استجابت له.. فكانت إقامة «الدين» بواسطة «الدولة» خصيصة من خصائص الرسالة المحمدية.. فالدين، بالنسبة لأمته، ليس مذهبًا فكريًا، ولا نظرية فى رؤية الكون، ولا مجرد علاقة بين العبد وربه تقف تكاليفه عند فروض العين ـ الفردية ـ وإنما هو ـ إلى جانب ذلك ـ منهاج كامل وشامل للحياة، مطلوب من المؤمنين به أن يقيموه كيانًا عمليًا حيًا فى سائر مناحى العمران.. **إنه صبغة إلهية للعمران البشرى الذى يبدعه الناس فى إطار ثوابت وحى الله ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾** [الشورى: ١٣].

وإذا كان الله قد بعث رسوله ﷺ ليتمم مكارم الإخلاق ـ «بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»[2] ـ فإن القرآن الكريم ـ ديوان الرسالة الخاتمة ـ قد خرجت من بين دفتيه أمة ودولة، وحضارة وعمران بشرى، مصبوغة بصبغته الإلهية.. فغدا كيانًا حيًا يعيشه الناس، ونورًا تستضىء به دروب الحياة.. وعندما ذهب الصحابى سعد بن هشام إلى أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها يسألها:

ـ «يا أم المؤمنين، أنبئينى عن خلق رسول الله؟..

ـ قالت: ألست تقرأ القرآن؟!..

ـ فقال: بلى!..

ـ قالت: فإن خلق رسول الله كان القرآن»[3].

---

(١) رواه البخارى وابن ماجه والإمام أحمد.

(٢) رواه الإمام مالك فى الموطأ، والإمام أحمد.

(٣) رواه مسلم والترمذى والنسائى وأبو داود وابن ماجه والدارمى والإمام أحمد.

هكذا قامت العلاقة المتميزة بين «الدين ـ الوضع الإلهى» ـ وبين «العمران البشرى ـ ومنه الدولة ـ الاجتهاد الإنسانى» . .

وإذا كان القرآن الكريم ، فى آيات التعاقد على إقامة الدولة وعلاقة الرعية بالرعاة ، قد جعل من مرجعية القرآن والسنة ـ الله ورسوله ـ الشرط لإسلامية الدولة ، ولإيمان أهلها ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء : ٥٩] فإن «الدستور» الأول لدولة الإسلام بالمدينة قد ترجم هذا التكليف القرآنى فى مادة من مواده . . ففى المادة [٤٦] من مواد هذا «الدستور» ـ الذى يشار إليه ـ فى نصوصه وفى مصادر تراثنا ـ باسم «الصحيفة . . والكتاب» ـ . . فى المادة [٤٦] نص يجسد مرجعية الله ورسوله ـ القرآن والسنة ـ حاكمية للدولة . . فيقول :

« . . وإنه ما كان من أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يُخاف فساده ، فإن مرده إلى الله وإلى محمد رسول الله . . »[1] . .

فهذا الدستور ـ الصحيفة ـ الكتاب ـ وهو «اجتهاد بشرى» ـ قد جاء مجسداً للنص القرآنى ـ الذى هو «وحى من الله» . .

ففى القرآن مبادئ الدستور . . والصحيفة هى دستور الدولة ، الذى قنن لمقومات الدولة والأمة . . ورغم بعد التاريخ ، وبساطة الواقع والمحيط ، فلقد اكتملت لدولة الإسلام الأولى ـ «المدنية ـ الإسلامية» ـ كل مقومات الدولة ـ بمقاييس العصر والواقع ـ . . فكان على رأسها محمد ﷺ المعصوم فيما يبلغ عن الله من «دين» . . والذى يسوس «الدولة» بالاجتهاد المحكوم بإطار الشريعة الإلهية . . ففى التبليغ عن الله ، له السمع والطاعة وإسلام الوجه لله ، وفى الاجتهاد بشئون سياسة الدولة والعمران ، تبرم الأمور بالشورى المحكومة حدود قراراتها بثوابت الدين . .

ولقد أشارت المصادر التى رصدت معالم هذه الدولة الإسلامية الأولى ، إلى مؤسساتها وعمالاتها وولاياتها . . «هيئة المهاجرين الأولين» . و «النقباء الاثنى عشر» .

---

(١) انظر نص الصحيفة فى [مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوى والخلافة الراشدة] ص١٥ ـ ٢١ جمعها وحققها الدكتور محمد حميد الله الحيدر آبادى . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٦م .

و«مجلس السبعين ـ مجلس الشورى» . . وعمالات وولايات «الحجابة» و «السقاية» و«الكتابة» و «الترجمة» و «الخاتم» و «إمارة الحج» و «تعليم القرآن» و «تعليم القراءة والكتابة» و «تعليم الفقه» و «الإفتاء» و «إمامة الصلاة» و «الأذان» و «السفراء» و«الشعراء» و «الخطباء» و «أمراء الجند والقتال» و «كتاب الجيش» و «فارضو العطاء» و«العرفاء رؤساء الجند» و «ولاة الأقاليم» و «القضاة» و «عمال الجباية والخراج» و«عمال الزكاة والصدقات» و«صاحب الساحة» و«الخارصون ـ المقدرون للثمار» و«حراس الحمى» و «فارضو المواريث» و «فارضو النفقات» و «المحتسب» و«صاحب العسس» و «متولى حراسة المدينة» و «العين الجاسوس» و «السجان» و«المنادى» و «مقيم الحدود» و «أمراء الجهاد» و «المستخلفون على المدينة» و «من يستنفر الناس للقتال» و «صاحب السلاح» و«صاحب اللواء» و «أمراء أقسام الجيش الخمسة» و «حراس القائد» و «القائمون على متاع السفر» و «من يخذّلون الأعداء» و«من يبشرون بالنصر» . . إلى آخر عمالات وولايات وظائف هذه الدولة[1] . .

لقد أقام «المسلمون» دولة «الإسلام» . . إنجازاً «بشريًا . . مدنيًا» مرجعيته «الشريعة . . الإلهية» . . فأقاموا، بذلك، «الدين» وساسوا به «الدولة»، بل وكل مناحى العمران . . فعرفت الإنسانية «حضارة» أبدعها البشر، لكنها مصطبغة بصبغة «الإسلام» . . فكل عمرانها المدنى، من علوم وآداب وفنون ـ وكل تطبيقات لها ـ إنما تبغيا تحقيق السعادة الأخروية، بواسطة هذا الإبداع فى هذه الحياة الدنيا! . .

وعلى نفس الدرب، وبذات المنهاج استمرت دولة الخلافة الراشدة ـ بعد انتقال رسول الله ﷺ إلى الرفيق الأعلى ـ . يسوسها أولوا الأمر بالاجتهاد البشرى المحكوم بمرجعية الدين . . طاعتهم مشروطة بطاعة الله ورسوله . فإن تخلفت طاعتهم لله ورسوله، وخرقوا إطار حاكمية الشريعة، سقطت، تلقائيًا وفوراً، فريضة طاعتهم عن المحكومين . . يقررون هم ذلك فى إعلان ولايتهم، قبل أن تعلنه الرعية! . .

---

(١) انظر فى المصادر التى جمعت معالم دولة المدينة : الخزاعى [تخريج الدلالات السمعية] طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة . والطهطاوى [نهاية الإيجاز فى سيرة ساكن الحجاز] ـ الجزء الرابع من أعماله الكاملة دراسة وتحقيق : د . محمد عمارة . طبعة بيروت سنة ١٩٧٧م . والكتانى [نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية] جـ١ ، ٢ طبعة دار الكتاب العربى ـ بيروت .

فيخطب الصديق أبو بكر ﷺ عقب بيعته فيقول: «وليت عليكم، ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني!.. **أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لى عليكم**[1]!..

وفى ذلك تجسيد للمرجعية الإسلامية فى «الدولة» ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ واستمرار لإعمال نص «الصحيفة - الكتاب»: «.. وأنه ما كان من أهل هذه الصحيفة من حدث، أو اشتجار يُخاف فساده، فإن مرده إلى الله وإلى محمد رسول الله..»..

بل إن مكانة كلٍّ من «مرجعية الدين» و «اجتهادات البشر» فى الدول الإسلامية، وعلاقة كلٍّ منهما بالآخر لتتجسد فى النظام الذى اتبعته هذه الدولة فى سن القوانين وتفريعها، بالاجتهاد، من مبادئ الشريعة وقواعدها وأسسها.. فالنظام الذى اعتمدته الدولة لتنمية وتطوير قانونها الإسلامي وفقه معاملاتها شاهد على مرجعية «الدين» لـ «الاجتهاد» ومن ثم شاهد على **«إسلامية الاجتهاد البشرى فى القانون»**... فعن ميمون بن مهران قال: **«كان أبو بكر إذا ورد عليه الخصم: نظر فى كتاب الله، فإن وجد فيه ما يقضى بينهم قضى، وإن لم يكن فى الكتاب، وعلم من رسول الله ﷺ فى ذلك الأمر سنة قضى بها.**

فإن أعياه خرج فسأل المسلمين..: هل علمتم أن رسول الله ﷺ قضى بقضاء؟.. فإن أعياه أن يجد فيه سنة فى ذلك من رسول الله جمع رءوس الناس وخيارهم فاستشارهم، فإذا اجتمع رأيهم على أمر قضى به..»[2].

هكذا كانت مكانة مرجعية الكتاب والسنة للاجتهاد الذى يطور وينمى القانون.. وبها تحققت إسلامية الفقه - فقه المعاملات - الذى هو «وضع الفقهاء» محكومًا بشريعة الله، وعلى هذا المنوال كان الإبداع فى كل مناحى العمران الإسلامى، علومًا وتطبيقات، فتحققت الإسلامية لهذا الإبداع الذى تجسد فى هذا العمران.

***

(١) النويرى [نهاية الأرب فى فنون الأدب] جـ١٩ ص٤٢ - ٤٥ طبعة دار الكتب المصرية. القاهرة.

(٢) رواه الدارمى.

وحتى بعد أن خرجت الدولة الإسلامية من طور البساطة الذى كانت عليه شبه الجزيرة العربية وانفتحت ـ بعد الفتوحات ـ على المواريث الحضارية للفرس والهنود واليونان . . وجدنا المنهاج الإسلامى فى إسلامية سياسات العمران صراطًا مستقيمًا ومتبعًا . . فلقد أخذ المسلمون عن الحضارات الأخرى ما هو «مشترك إنسانى عام» : حقائق وقوانين العلوم الطبيعية . . المادية . . الموضوعية . . المحايدة . . ثم أخضعوا تطبيقاتها لمقاصد الشريعة وغاياتها من وراء هذه التطبيقات على النحو الذى يجعل البحث فيها والاستفادة من ثمراتها سعادة دنيوية تبتغيا سعادة الآخرة التى هى خير وأبقى . . فتميزت حضارة الإسلام بفلسفتها لهذه العلوم التى هى مشترك إنسانى عام . .

أما فى العلوم الإنسانية ، التى هى أدخل فى «الخصوصيات الحضارية» ، فلقد اكتفى المسلمون بما لديهم من إبداع محكوم بخصوصيتهم الحضارية الإسلامية . .

لقد أخذوا عن الرومان «تدوين الدواوين» . . ورفضوا «القانون الرومانى» استغناء بالشريعة الإسلامية المتميزة فى المرجعية والمعايير والمقاصد والغايات . .

وأخذوا عن الفرس كثيرًا من التراتيب الإدارية والاقتصادية ، بعد أن أخضعوها لفلسفة الإسلام فى الإدارة والاقتصاد . . ثم رفضوا مذاهب الفرس ، وشنوا عليها حربًا شعواء سجلتها مصادر التراث فى علم «الملل والنحل» . .

وأخذوا عن الهند «الفلك» و«الحساب» . . فى ذات الوقت الذى رفضوا فيه فلسفتها . .

وحتى ترجمتهم للفلسفة اليونانية . . فإنها لم تكن تبنيًا لها ، كفلسفة للأمة ـ ففلسفتنا هى علم التوحيد ـ وإنما كانت «سلاحًا ـ يونانيًا ـ عقلانيًا» لمواجهة الخطر الأكبر ، يومئذ ، وهو الفكر «الغنوصى ـ الباطنى ـ العرفانى» ذى الصبغة الأفلوطينية اليونانية[1]؟! .

* * *

(١) انظر تفصيل هذه الحقيقة الهامة بكتابنا [الغزو الفكرى ـ وهم أم حقيقة؟] ص٢٠٧ ـ ٢٤٨ ـ طبعة القاهرة سنة ١٩٨٩م .

بل إن هذه الإسلامية لسياسات العمران لم تطو صفحتها - كما يتوهم البعض - عندما تراجعت عن بعض ميادينها، بعد الانقلاب الأموى الذى أحل نظام «الملك العضوض» محل فلسفة الحكم الشورى. صحيح أن ثغرة كبرى قد حدثت فى «إسلامية علاقة الحاكم بالمحكوم»، وفى «إسلامية حقوق الناس فى الثروات والأموال».. فتراجعت الشورى عن مكانتها فى علاقة الأمة بولاتها.. وتراجع العدل الاجتماعى عن مكانته فى قضايا الثروات والأموال.. لكن البلوى لم تعم، والظلام لم يطبق، كما يحسب الذين يرون تاريخنا بعيون «الاستشراق»؟!..

لقد سن معاوية بن أبى سفيان لعلاقة «الدولة» - كسلطة تنفيذية - بـ «الأمة» قانونًا لخصه فى عبارته التى تقول: «لن نمنع الناس ألسنتهم ما خَلَّوا بيننا وبين أمرنا»؟!..

فانصرف الحكام للاستبداد بالسلطان، وحرسوه بالسيف!..

وانصرف العلماء، ومعهم الأمة، لبناء الحضارة المصطبغة بصبغة الإسلام..

فالولاة قادوا الفتوحات.. والعلماء نشروا الإسلام فى البلاد التى فتحوها.

والولاة حرسوا مناصبهم بالسيوف.. والعلماء أقاموا منارات الحرية التى أثمرت إبداعًا لا مثيل له فى الفقه ومذاهبه.. والكلام ومدارسه.. والفلسفة وتياراتها.. والسياسة وفرقها.. والتعددية، الدينية، بمللها ونحلها.. والتمايزات القومية بلغاتها وخصوصياتها.. وفى الفنون والآداب.. وفى الانفتاح على مختلف الحضارات..

لقد أبدعت الأمة، خلف علمائها وبواسطة مؤسساتها الأهلية هذه الحضارة التى أنارت الدنيا، والتى تتلمذت عليها الدنيا، وصبغتها بصبغة الإسلام.. وتم كل ذلك فى ظل الثغرات التى انفتحت فى علاقة الرعية بالرعاة.. لأن هذه الثغرات قد وقفت عند حدود السلطة التنفيذية، التى لم تكن مساحتها على نحو ما هى عليه اليوم فى الدول الحديثة والمعاصرة.. ويكفى أن نعلم أن أغلب اختصاصات دولة اليوم.. من علم وتعليم.. وصحة.. وفنون وآداب.. واقتصاد.. بل وجهاد إلخ - إنما كانت تنهض به «الأمة» بواسطة المؤسسات الأهلية - وفى مقدمتها «الأوقاف» -.. الأمر الذى أبقى الانحراف محصورًا فى نطاق.. فلم تعم البلوى.. ولم يطبق الظلام على تاريخ الإسلام والمسلمين.. بل لقد أبدعت الأمة «حضارة - إسلامية»، جعلتها «العالم

الأول» على ظهر هذا الكوكب لأكثر من عشرة قرون.. ومكنتها من هزيمة الغزاة الذين لم يعرفوا مرارة الهزيمة خارج ديار الإسلام.

تلك هي قصة علاقة «الدولة» بـ «الدين» في خصوصية الإسلام.

أمة لا يتحقق إيمانها الديني إلا إذا أطاعت الله والرسول.. وأولو أمرها، لابد وأن يكونوا منها. أي مؤمنين مثلها، بطاعتهم لله والرسول.. والحاكمية الإلهية هي المرجعية عند التنازع..

فإسلامية كل سياسات العمران البشري.. ومنها سياسة الدولة ـ هي شرط تحقق إيمان الرعية والرعاة بالله واليوم الآخر..

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً (٥٩)﴾.

تلك هي «المذهبية الإسلامية» التي تجسدت في «الحضارة الإسلامية».

* * *

متى؟ وكيف حدث الاختراق؟؟

وكما ارتبطت سيادة حاكمية الشريعة الإسلامية، وإسلامية العمران ـ بما فيه السياسة ـ بالخلق والإبداع والازدهار لحضارة الإسلام.. كذلك ارتبط تراجع هذه الحاكمية والإسلامية بدخول حضارتنا الإسلامية طور الجمود والتقليد وذبول الإبداع.. ولقد حدث ذلك، أول ما حدث، فى ظل حقبة الحكم المملوكى ـ العثمانى التى تعسكرت فيها الدولة، فلما طال بها العهد تعسكر كثير من دوائر العمران..

إن ظاهرة التخلف والتقدم فى تاريخنا الحضارة، والعلاقة بين كلٍّ منهما وبين حاكمية الدين وإسلامية العمران، هى على النقيض من مثيلتها فى الحضارة الغربية، بشكل مطلق وأكيد.. فسيادة اللاهوت فى الغرب قد اقترن بالتخلف... وتراجع اللاهوت قد أثمر النهضة.. بينما كان تقدمنا وازدهارنا ثمرة لحاكمية الشريعة، فلما تراجعت دخلت حضارتنا عصر التخلف والركاكة والجمود.. ولذلك فإن مأساة الفكر العلمانى فى المجتمعات الإسلامية، نابعة من أنه ينظر إلى هذه الظاهرة فى تطورنا الحضارى بذات المناهج والمعايير التى سادت ميادين النظر إليها فى تطور الحضارة الغربية..

إن الغرب ـ وهذه حقيقة يجب أن يصحو على هولها الدارسون لتطوره الحضارى ـ لم يشهد حقبة للحضارة المسيحية الحقة؟!.. فالمسيحية عندما تدينت بها الدولة الرومانية، قد طُوعت للطابع الخاص بالحضارة الإغريقية ـ الرومانية، وغدت مجرد قسمة هامشية فى تلك الحضارة، بل لقد أُخرجت عن أخص خصائصها، خاصية: الصوفية المسالمة، والسلام المتصوف!..

وبعبارة الإمام المعتزلى قاضى القضاة عبدالجبار بن أحمد الهمدانى [٤١٥هـ ـ ١٠٢٤م] فإن النصرانية عندما دخلت روما، لم تتنصر روما، ولكن النصرانية هى التى تَروَّمت؟!..

وحتى عندما حكمت الكنيسة المسيحية أوروبا ـ بشكل غير مباشر ـ بالقياصرة الذين حكموا بالحق الإلهى ـ أو بشكل مباشر ـ بالبابوات ـ فإن الذى شهدته أوروبا لم يكن حضارة مسيحية؛ لأنه لم يكن «حضارة» أصلاً؟! . . فالذى قام يومئذ كان تخلفًا وتراجعًا عن «الحضارة»، ساد فيه ما اتفق الجميع على تسميته بعصور الظلمات! . .

أما الحضارة الغربية والنهضة الأوروبية ـ الحديثة والمعاصرة ـ فهى ثمرة للثورة على المسيحية وليست، من ثم، حضارة مسيحية . . فالمسيحية لم تثمر حضارة أوروبية . . والحضارة الأوروبية قد جاءت ثمرة للعلمانية والفكر الوضعى، المؤسس على أنقاض حاكمية اللاهوت المسيحى؟! . .

وعلى العكس من ذلك تمامًا كانت مسيرة حضارتنا الإسلامية . . فهى ـ مع الأمة والدولة ـ قد خرجت من بين دفتى القرآن الكريم، بمعنى أن البلاغ القرآنى والبيان النبوى ـ القرآن والسنة ـ قد مثلا «موضوع» العلوم الشرعية فى حضارتنا الإسلامية، كما مثلا «صبغة . . وفلسفة» كلٍّ من العلوم الإنسانية والطبيعية . . فالعلم الشرعى والتمدن المدنى قد أتيا كلاهما كثمرات لحاكمية الشريعة، التى أثمرت إسلامية العمران فى حضارة الإسلام . .

وكما ارتبط التحضر، والتقدم فى العمران بحاكمية الشريعة وإسلامية العمران، كذلك ارتبط التراجع الحضارى بالاختراق الذى حدث لسيادة هذه الحاكمية على شئون العمران . .

ولقد بدأ هذا الاختراق جزئيًا، ومحدود النطاق . .

فقبل العصر المملوكى عرفت علاقة الحاكم بالمحكوم جورا وظلمًا وانحرافات كثيرة . . لكن لم تشهد دول الأمويين أو العباسيين أية مزاحمة من أى قانون وضعى، أو أجنبى للشريعة الإسلامية، ولفقه المعاملات النابع منها، والمحكوم بمبادئها ومناهجها . .

فلما حكم المماليك ـ وهم ذوو أصول تترية ـ حدث أن استعاروا ـ لأول مرة فى تاريخ الحضارة الإسلامية ـ قانونًا غير إسلامى، جاءوا به ليزاحم الشريعة الإسلامية، وإن فى دائرة محدودة هى دائرة «قضاء العسكر» ـ الطبقة الحاكمة . . والجيش ـ

و «الدواوين السلطانية» ـ مؤسسات السلطنة ـ في ذلك التاريخ . . بينما ظلت حاكمية الشريعة وإسلامية العمران مرعية في قضاء الأمة، ومؤسساتها وسائر مناحي حياتها . .

تلك كانت بداية الاختراق لحاكمية الشريعة الإسلامية في تاريخنا الحضاري . . عندما جعل المماليك «ياسة» جنكيز خان [٥٦٢ ـ ٦٢٤هـ ١١٦٧ ـ ١٢٢٧م] ـ وهي مجموعة قانونية ـ تختلط فيها الوثنية بالمسيحية بالإسلام ـ قانونًا لقضاء العسكر والدواوين السلطانية . . وبمرور الوقت، حرف العامة نطق كلمة «ياسة» إلى «سياسة» . . فأصبح في واقعنا «سياسة غير شرعية»: هي قضاء العسكر والسلاطين، و«سياسة شرعية»، تمثل حاكمية الشريعة الإسلامية على الأمة ومؤسسات العمران فيها . .

كانت تلك هي بواكير الاختراق . . اختراق القانون الوضعي لحاكمية شريعتنا الإسلامية، ولإسلامية عمراننا . . وكان هذا هو نطاق الاختراق، الذي يحدثنا عنه أبرز مؤرخي مصر في ذلك العصر: تقي الدين المقريزي [٧٦٩ ـ ٨٤٥هـ ١٣٦٥ ـ ١٤٤١م] فيقول عند حديثه عن مضمون مصطلح «السياسة»:

«اعلم أن الناس في زماننا، بل ومنذ عهد الدولة التركية ـ [المملوكية] ـ بديار مصر والشام، يرون أن الأحكام على قسمين:

حكم الشرع . .

وحكم السياسة . .

فالشريعة: هي ما شرع الله ـ تعالى ـ من الدين وأمر به، كالصلاة والحج وسائر أعمال البر.

والسياسة: هي القانون الموضوع لرعاية الآداب والمصالح وانتظام الأحوال . .

والسياسة نوعان: سياسة عادلة، تخرج الحق من الظالم الفاجر، فهي من الأحكام الشرعية . . وسياسة ظالمة فالشريعة تحرمها . .

وليس ما يقوله أهل زماننا في شيء من هذا، وإنما هي كلمة «مُغْلية»، أصلها «ياسة»، فحرفها أهل مصر، وزادوا بأولها سينًا فقالوا: «سياسة»، وأدخلوا عليها الألف واللام، فظن من لا علم عنده أنها كلمة عربية. وما الأمر فيها إلا ما قلت لك.

واسمع الآن كيف نشأت هذه الكلمة حتى انتشرت بمصر والشام . . إن جنكيز خان

قرر قواعد وعقوبات أثبتها فى كتاب سماه «ياسة» . . ومن الناس من يسميه «يسق» ، والأصل فى اسمه «ياسة» جعله شريعة لقومه فالتزموه كالتزام أول المسلمين حكم القرآن . . فلما كثرت وقائع التتر فى بلاد المشرق والشمال وبلاد القبجاق ، وأسروا كثيراً منهم وباعوهم ، تنقلوا فى الأقطار ، واشترى الملك الصالح نجم الدين أيوب جماعة منهم سماهم البحرية ، ومنهم من ملك ديار مصر ، وأولهم المعز أيبك ـ [٦٥٦هـ ١٢٥٨م] .

وكانوا إنما رُبوا بديار الإسلام ، ولُقنوا القرآن ، وعرفوا أحكام الملة المحمدية . . **فجمعوا . . بين الحق والباطل ، وضموا الجيد إلى الردىء ، وفوضوا لقاضى القضاة كل ما يتعلق بالأمور الدينية من الصلاة والصوم والزكاة والحج ، وناطوا به أمر الأوقاف والأيتام ، وجعلوا إليه النظر فى الأقضية الشرعية . . واحتاجوا فى ذات أنفسهم إلى الرجوع لعادة جنكيز خان ، والاقتداء بحكم «السياسة» فلذلك نصَبوا الحاجب ليقضى بينهم . . على مقتضى الياسة ، وجعلوا إليه ، مع ذلك ، النظر فى قضايا الدواوين «السلطانية»**[1] .

هكذا بدأ أول اختراق من «القانون الوضعى» ، غير الإسلامى ، لحاكمية الشريعة الإسلامية ، فى تاريخ تطورنا الحضارى . . عندما ازدوج القضاء : قضاء للعسكر والدواوين السلطانية ـ مؤسسات السلطنة ـ وقضاء للأمة . . قانون الأول «وضعى» . . بينما ظلت الشريعة ، وفقه معاملاتها هى قانون الأمة ومؤسساتها . .

ولقد كان نطاق هذا الاختراق محدوداً بحدود «العسكر» والمؤسسات الخاصة بالسلطان ؛ لأن أغلب ما يدخل الآن تحت مصطلح «الدولة . . ومؤسساتها» ، كان ، يومئذ ، «أهليًا» ، تقوم عليه مؤسسات أهلية ، تموله الأوقاف الأهلية والخيرية ، التى كانت تضم معظم ثروة الأمة وأبرز قطاعاتها فى ذلك التاريخ ! . .

والذى يهمنا إعادة التذكير به ، وزيادة التأكيد على دلالته . . هو اقتران هذه البواكير لهذا الاختراق بعصور تراجعنا الحضارى ، التى بدأت بعسكرة الدولة ، ثم المجتمع . . والتى وقفت ـ لغربة أهلها عن لسان الإسلام ـ العربية ـ وعن روح الحضارة عند شكل التدين . . وعند «القوة» التى استدعتها مقاومة الأخطار الخارجية . . على حساب مضمون التدين ، والإبداع الحضارى الذى يجدد ويخلق ويضيف[2] . .

---

(١) [الخطط] جـ١ ص ٦٠ ، ٦١ ، ٦٣ . طبعة دار التحرير . القاهرة .

(٢) انظر فى تفصيل عوامل التراجع الحضارى ومظاهره كتابنا [الطريق إلى اليقظة الإسلامية] ص ٨١ ـ ١٣٨ طبعة القاهرة سنة ١٤٠١هـ ١٩٩٠م .

وإذا كانت الدولة العثمانية قد مثلت التجديد لشباب العسكرية فى الدولة الإسلامية الجامعة، فإنها كانت الاستمرار للحقبة المملوكية فيما يتعلق بعوامل ومظاهر التراجع الحضارى.. لقد رممت جدار القوة العسكرية، فأخرت الاجتياح الغربى لعدة قرون، بل ونقلت المواجهة إلى أرض العدو.. لكنها لم تمثل النهضة والتجديد الحضارى الذى يعود بخط بيان التحضر إلى الصعود، الأمر الذى فتح فى سور مقاومتها للغرب العديد من الثغرات عندما ضعف سلاحها الوحيد: القوة العسكرية؟!..

***

فلما جاء الغرب إلى بلادنا، فى غزوته الاستعمارية الحديثة، التى بدأت غزو القلب بحملة بونابرت، [١٧٦٩ ـ ١٨٢١م] على مصر [١٢١٣هـ ١٧٩٨م] ـ بعد أن التف حول عالم الإسلام، بما سمى بالكشوف الجغرافية؟! كان الغرب متميزاً عن غرب الغزوة الصليبية [٤٨٩ ـ ٦٩٠هـ ١٠٩٦ ـ ١٢٩١م].. لقد جاء هذه المرة بـ«الفكر» مع «المدفع».. وبـ«البعثة العلمية» مع «الجيش».. وبـ«الصحيفة.. والمطبعة» مع «النهب الاقتصادى».. جاء بقوة الثورة الصناعية، والطابع العلمانى لفكر عصر نهضته وإحيائه وتنويره.. فبدأت مرحلة ثانية لقصة إسلامية عمراننا وحاكمية شريعتنا مع الاختراق.. **فبعد بواكير الاختراق، المحدود النطاق، الذى مثلته «ياسة» جنكيز خان»، جاءت مرحلة الاختراق التى مثلتها نظريات الوضعية الغربية، بمدارسها المختلفة، والتى مثلها القانون الوضعى، ذو الأصول والفلسفة الغربية.. وهو اختراق لم تقف حدوده عند جيوش الاحتلال ومؤسسات حكمه، وإنما ذهب ليغير «الواقع واقع الأمة.. والدولة»، وليغير «القانون» الذى يحكم هذا الواقع.. ولقد غدا نطاق «الدولة» ومدى تأثيرها، فى ظل هذا الاختراق، أوسع ـ بما لا يقارن ـ عن نظيره فى «دولة» المماليك.. الأمر الذى جعل تأثير الاختراق، الذى تمارسه «الدولة» ـ التى أصبحت تحت هيمنة الأجنبى ـ كبيراً وواسعاً وخطيراً؟!..**

لقد بدأ الغرب يبشر فى بلادنا بعلمانيته، التى لا تقف فقط عند حدود فصل «الدين» عن «الدولة»، وإنما تذهب إلى فصل «الدين» عن «العمران»، بكل معارفه ومؤسساته؟!.. إما لأن هذه هى حقيقتها ـ نفى إسلامية العمران كله ـ وإما لأن نطاق «الدولة الحديثة» قد امتد إلى الكثير من ميادين هذا العمران!..

ولقد عرفت لغتنا العربية أول ترجمة لمصطلح «العلمانية» في معجم عربي فرنسي، كان أثرًا من آثار الحملة الفرنسية على مصر . . فواضعه ـ لويس بقطر المصرى ـ كان من الذين رحلوا إلى فرنسا مع جيش الحملة الفرنسية المنهزم، ودرّس هناك العامية المصرية . . وأصدر معجمه هذا سنة ١٨٢٨م . . وفيه ترجم الكلمة الفرنسية Lailque بـ «علماني» . . من العَلْم ـ نسبة إلى «العالَم»، باعتباره «الدنيا» المقابلة «للدين»، للتعبير عن مذهب الوضعية الغربية الذى يقيم «ثنائية ـ التناقض» بين «الدين» وبين «العمران الدنيوى»[1] . . ثم استخدم المصطلح، بعد ذلك في العربية ترجمة للكلمة الإنجليزية Secularism.

وعندما تحالف الغرب ـ على ما بين دوله من تناقضات ـ لإجهاض مشروع النهضة الذى قاده محمد على باشا الكبير [١١٨٤ ـ ١٢٦٥هـ ١٧٧٠ ـ ١٨٤٩م] في العقد الخامس من القرن الميلادى التاسع عشر . . ثم زادت الجاليات الأجنبية بمصر، بعد افتتاح قناة السويس [١٢٨٦هـ ١٨٦٩م] بدأت ـ مع ضعف الدولة المصرية ـ والدولة العثمانية ـ بواكير اختراق القانون الوضعي الغربي ومزاحمته للقانون الإسلامي في «المحاكم القنصلية»، التي كان يقضى فيها الأجانب بالقانون الأجنبي في المنازعات التي يكون أحد طرفيها أجنبيًا . . وفي «المجالس التجارية المختلطة» التي رتبت للفصل في المنازعات بين التجار الشرقيين والتجار الأوروبيين . . ثم حدث وقامت «المحاكم المختلطة»، التي يقضى فيها قضاة أجانب، بقانون فرنسى، ولغة فرنسية، في المنازعات التي يكون الأجانب أطرافًا فيها [١٢٩٢هـ ١٨٧٥م].

هكذا بدأ الاختراق الغربي لقضائنا وقانوننا . . فمع زيادة النفوذ الأجنبى، وتزايد أعداء الذين يأخذون «الحماية» الغربية، أخرج هذا النفوذ الغربي قطاعًا ممن يعيشون على أرضنا من تحت حاكمية «النظم الأهلية القضائية والإدارية»[2] . . فأنشأ الخديوى سعيد [١٢٣٧ ـ ١٢٧٩هـ ١٨٢٢ ـ ١٨٦٣م] «مجلس تجار» مختلط من المصريين والأجانب، في ١٢ شعبان سنة ١٢٧٢هـ ١٨ إبريل سنة ١٨٥٥م[3] . . ثم «مجلس

---

(١) د. السيد أحمد محمد فرج [علماني وعلمانية: تأصيل معجمي] ٥ مجلة [الحوار] عدد ٢ ص١٠١ ـ ١١٠ سنة ١٩٨٦م.

(٢) عبدالرحمن الرافعي [عصر إسماعيل] جـ١ ص٢٠٥. طبعة القاهرة سنة ١٩٤٨م.

(٣) أمين سامي باشا [تقويم النيل] المجلد الأول من الجزء الثالث. ص١٦٠ طبعة القاهرة سنة ١٩٣٦م.

قومسيون مصر» ـ أغلبيته أجنبية؟! [١٢٧٧هـ ١٨٦١م](١) . . ثم جاءت «المحاكم المختلطة» لتوحد فوضى هذا الاختراق [١٢٩٢هـ ١٨٧٥م]؟!(٢) . .

وفى مواجهة بواكير هذا الاختراق لقضائنا الوطنى وتشريعاتنا الإسلامية قامت معارضة لها وزنها ودلالاتها . فأبرز مفكرى ذلك العصر ـ رفاعة الطهطاوى [١٢١٦ ـ ١٢٩٠هـ ١٨٠١ ـ ١٨٧٣م] ـ ينبه على خطر وخطأ تسرب القانون الأجنبى ليحل محل الشريعة الإسلامية فى «المجالس التجارية المختلطة» . . ويذكّر بصلاحية الشريعة الإسلامية ووفائها ـ بعد تقنينها ـ بكل الاحتياجات . . ويدعو ـ وهو الذى مثل عين الشرق على الغرب ـ إلى التمييز فى علوم الغرب بين العلوم الطبيعية . علوم التمدن المدنى . . وبين العلوم الفلسفية والإنسانية ، المملوءة بالفواحش والبدع والضلالات . . . ينبه الطهطاوى على هذه الحقائق ، ليعلم قومه ضرورة التمييز ، فى الانفتاح على الغرب ، بين «الخصوصيات الحضارية» وبين «المشترك الإنسانى العام» ، مؤكداً على أن القانون الإسلامى هو من أبرز الخصوصيات التى يتميز بها العمران الإسلامى . . فيكتب قائلاً : «إن مخالطات تجار الغرب ومعاملتهم مع أهل الشرق أنعشت نوعًا همم هؤلاء المشارقة وجددت فيهم وازع الحركة التجارية ، وترتب على ذلك نوع انتظام ؛ حيث ترتب الآن فى المدن الإسلامية مجالس تجارية مختلطة لفصل الدعاوى والمرافعات بين الأهالى والأجانب بقوانين فى الغالب أوروبية ، **مع أن المعاملات الفقهية لو انتظمت وجرى عليها العمل لما أخلت بالحقوق ، بتوفيقها على الوقت والحالة ، مما هو سهل العمل على من وفقه الله لذلك من ولاة الأمور المستيقظين . . ولكل مجتهد نصيب . . ومن أمعن النظر فى كتب الفقه الإسلامية ظهر له أنها لا تخلو من تنظيم الوسائل النافعة من المنافع العمومية ، حيث بوبوا للمعاملات الشرعية أبوابًا مستوعبة للأحكام التجارية ، كالشركة ، والمضاربة ، والقرض ، والمخابرة ، والعارية ، والصلح ، وغير ذلك . . إن بحر الشريعة الغراء ، على تفرع مشارعه ، لم يغادر من أمهات المسائل صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وأحياها بالسقى والرى ، ولم تخرج الأحكام السياسية عن المذاهب الشرعية . . لأنها أصل ، وجميع مذاهب السياسات عنها بمنزلة الفرع . .**» .

---

(١) [عصر إسماعيل] جـ١ ص٤٧ ، ٤٨ .

(٢) انظر تفصيل هذا الاختراق بكتابنا [العلمانية ونهضتنا الحديثة] ص١٤٤ ـ ١٤٨ . طبعة القاهرة سنة ١٩٨٦م .

ثم يتوجه الطهطاوى إلى حصن الشريعة وعلومها ـ الأزهر الشريف ـ يهيب بأبنائه النهوض بأخذ زمام مبادرة التجديد الحضارى، الذى يأخذ العلوم الكونية عن الغرب مع الاحتفاظ بالعلوم الشرعية والإنسانية. . . فيقول، معلقاً الآمال على الأزهر: «. . **وإن مدار سلوك جادة الرشاد والإصابة منوط ـ بعد ولى الأمر ـ بهذه العصابة ـ [أهل الأزهر] ـ التى ينبغى أن تضيف إلى ما يجب عليها من نشر السنة الشريفة ورفع أعلام الشريعة المنيفة: معرفة سائر المعارف البشرية المدنية، التى لها مدخل فى تقديم الوطنية. وإن هذه العلوم الحكمية العملية، التى يظهر الآن أنها أجنبية، هى علوم إسلامية، نقلها الأجانب إلى لغاتهم من الكتب العربية، ولم تزل كتبها إلى الآن فى خزائن ملوك الإسلام كالذخيرة! . .**»[1].

كتب الطهطاوى ذلك فى ستينيات القرن التاسع عشر، التى شهدت تزايد النفوذ الأجنبى بمصر، بل ونشره فى نفس عام افتتاح قناة السويس [١٢٨٦هـ ١٨٦٩م] بكتابه [مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية].

وكان قد سبق له، منذ مطلع مشروعه الفكرى، أن أدان المناهج الوضعية للفكر الغربى، تلك التى لا تعتمد إلا على التحسين والتقبيح العقليين فى سبل المعرفة، فتنطلق من الواقع المادى وحده، مهملة مصدر «الشرع» و «الوحى» و «الأدلة السمعية». . وهى المناهج التى أثمرت «معرفة كافرة» بدلاً من «المعرفة الإسلامية. . المؤمنة». . وأقامت «عمراناً مادياً» لا إسلامياً. .

كان قد سبق للطهطاوى، منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر أن كتب فى حديثه عن «باريس» المتقدمة فى «العلوم المدنية» والضالة فى «العلوم الشرعية والإنسانية». يقول:

أيوجد مثل باريس ديار	شموس العلم فيها لا تغيب
وليل الكفر ليس له صباح	أما هذا، وحقكم، عجيب!

فهذه المدينة، كباقى مدن فرنسا وبلاد الإفرنج العظيمة مشحونة بكثير من الفواحش والبدع والضلالات، وإن كانت من أحكم بلاد الدنيا وديار العلوم البرانية. . .

---

(١) [الأعمال الكاملة] جـ١ ص٥٤٤، ٣٦٩، ٣٧٠، ٥٣٣، ٥٣٤. دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة، طبعة بيروت سنة ١٩٧٣م.

إن أكثر أهل هذه المدينة! إنما له من دين النصرانية الاسم فقط، حيث لا يتبع دينه، ولا غيرة له عليه، بل هو من الفرق المحسنة والمقبحة بالعقل، أو فرقة من الإباحيين الذين يقولون إن كل عمل يأذن فيه العقل صواب.. ولذلك فهو لا يصدق بشيء مما في كتب أهل الكتاب، لخروجه عن الأمور الطبيعية».

ثم يمضي الطهطاوي، في نقده ورفضه للوضعية الغربية، فيقدم البديل الإسلامي في المعرفة، ذلك الذي يقيمها على العقل والنقل.. على الطبيعة والشرع.. فيقول: .. وإن تحسين النواميس الطبيعية لا يعتد به إلا إذا قرره الشرع.. والتكاليف الشرعية والسياسية، التي عليها مدار نظام العالم، مؤسسة على التكاليف العقلية الصحيحة الخالية من الموانع والشبهات؛ لأن الشريعة والسياسة مبنيتان على الحكمة المعقولة لنا أو التعبدية التي يعلم حكمتها المولى سبحانه، وليس لنا أن نعتمد على ما يحسنه العقل أو يقبحه إلا إذا ورد الشرع بتحسينه أو تقبيحه..

فلا عبرة بالنفوس القاصرة، الذين حكّموا عقولهم بما اكتسبوه من الخواطر التي ركنوا إليها تحسينًا وتقبيحًا، وظنوا أنهم فازوا بالمقصود، بتعدي الحدود. فينبغي تعليم النفوس السياسة بطرق الشرع، لا بطرق العقل المجردة.

ومعلوم أن الشرع الشريف لا يحظر جلب المنافع ولا درء المفاسد، ولا ينافي المتجددات المستحسنة التي يخترعها من منحهم الله العقل وألهمهم الصناعة.. فالذي يرشد إلى تزكية النفس هو سياسة الشرع.. ومرجعها الكتاب العزيز.. الجامع لأنواع المطلوب من المعقول والمنقول، مع ما اشتمل عليه من بيان السياسات المحتاج إليها في نظام أحوال الخلق، كشرع الزواجر المفضية إلى: حفظ الأديان، والعقول، والأنساب، والأموال.. وشرع ما يدفع الحاجة على أقرب وجه يحصل به التعرض، كالبيع، والإجارة، والزواج، وأصول أحكامها. فكل رياضة لم تكن بسياسة الشرع لا تثمر العاقبة الحسنى..»[1].

فمدار نظام العالم، وعمرانه، مؤسس على «الحكمة المعقولة لنا أو التعبدية التي يعلم حكمتها المولى سبحانه».. أي أن هذا العمران الإسلامي مؤسس على كتابي الله: «الوحي ـ المقروء.. والكون ـ المنظور».. وليس فقط على ما يحسنه العقل من الواقع

(١) المصدر السابق، جـ٢ ص١٥٩، ١٦٠، ٧٩، ٣٢، ٤٧٧، ٣٨، ٣٨٧.

المادى، كما تحسب «النفوس القاصرة» التى لا تعترف إلا «بطرق العقل المجردة» . . والذين نفوا تدين القانون فى بلادهم، ثم جاءوا بهذا القانون الوضعى ليزاحم شريعتنا الإسلامية فى مؤسسات الحقوق ودوائر القضاء! . .

لكن اختراق القانون العلمانى الغربى لمنظومتنا القانونية ومؤسساتنا القضائية لم يقف عند الحدود التى شهدتها حياة الطهطاوى . . حدود «مجالس التجار» و «القضاء القنصلى» . . فجاءت «المحاكم المختلطة» [١٢٩٢هـ ١٨٧٥م] لتقنن هذا الاختراق . . ولتمثل ـ على حد وصف أحد قضاتها الهولنديين ڤان بملن Van Bemmelen ـ : «ركنًا قويًا من أركان السيطرة الأوروبية على مصر»؟! كما سبق ومثل «القضاء القنصلى» ـ على حد وصفه أيضا بـ «الاغتصاب الواقع من الأقوياء على حقوق الضعفاء»[1]!.

ثم جاءت الطامة الكبرى، التى عممت بلوى هذا الاختراق العلمانى، باحتلال إنجلترا لمصر [١٢٩٩هـ ١٨٨٢م].

ففى المدة من ٢ مايو حتى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣م عمم القانون العلمانى الغربى فى «القانون المدنى» و «التجارى» و «التجارى البحرى» و «المرافعات» لسائر القضاء الأهلى المصرى ـ بعد أن كان وقفًا على منازعات «المحاكم المختلطة» وحدها؟! . . وحدث ذات الشىء مع بعض التعديلات، فى «قانون العقوبات» و «تحقيق الجنايات» . .

وكثمرة لهذه العلمنة التى حدثت «للقانون» تعلمنت ـ فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣م ـ دوائر المحاكم المصرية . . فبعد أن كانت دوائر المحاكم يعين فى كل دائرة منها اثنان من علماء الشرع الإسلامى، أحدهما حنفى والآخر شافعى، عين فى كل محكمة أهلية ـ بدلاً من علماء الشرع ـ قاض أجنبى، كحد أدنى، وعين فى محكمة الاستئناف أربعة من القضاة الأجانب[2]؟! . .

هكذا عمت بلوى الاختراق العلمانى لشريعتنا وقضائنا .

---

(١) [عصر إسماعيل] جـ٢ ص٢٤٧، ٢٤٣.

(٢) محمد مختار باشا المصرى [التوفيقات الإلهامية]. دراسة وتحقيق : د . محمد عمارة . طبعة بيروت سنة ١٩٨٠م . والرافعى [عصر إسماعيل] جـ٢ ص٢٤٠ و [مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال] ص٦٥ ـ ٦٨ طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦م .

وإذا كان هذا الاختراق العلماني، الذى فرضته السلطة المباشرة للاحتلال الأجنبى، قد وجد الرضى والتأييد، فقط من سدنة الاحتلال، الذين كانوا، فى جملتهم، مجموعة من المثقفين الموارنة، الهاربين إلى مصر من الولايات الشامية العثمانية، والذين كونوا «مدرسة [المقطم]» «الصحفية. . والفكرية» ـ من أمثال: يعقوب صروف [١٨٥٢ ـ ١٩٢٧م] وشاهين مكاريوس [١٨٥٣ ـ ١٩١٠م] ـ وبعض المصريين الكارهين للإسلام ـ مثل سلامة موسى [١٨٨٨ ـ ١٩٥٨] أو المنبهرين بالنموذج العلمانى الغربى ـ والذين تراجعوا، فى مرحلة نضجهم الفكرى عن هذا الانبهار ـ فإن الأمة ـ ممثلة فى علمائها وساستها ومفكريها ـ قد وقفت موقف الرفض والمقاومة لهذا الاختراق. .

● فالقانونى الفذ محمد قدرى باشا [١٢٣٧ ـ ١٣٠٦هـ ١٨٢١ ـ ١٨٨٨م] يسهم بالجانب العملى لمقاومة القانون «الوضعى العلمانى» عندما يعكف على تقنين فقه المذهب الحنفى، فينجز فيه كتبه:

١ ـ [**مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان**] فى المعاملات الشرعية على مذهب الإمام الأعظم أبى حنيفة النعمان، ملائمًا لعرف الديار المصرية وسائر الأمم الإسلامية. .

٢ ـ [**تطبيق ما وجد فى القانون المدنى موافقا لمذهب أبى حنيفة**]. .

٣ ـ و [**قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف**]. .

٤ ـ و [**الأحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية**]. .

● أما الأستاذ الإمام محمد عبده [١٢٦٦ ـ ١٣٢٣هـ ١٨٤٩ ـ ١٩٠٥م] فإنه هو الذى يتصدى، بالتجديد لتقديم البديل الإسلامى لهذه العلمانية الغربية، التى اقتحمت بلادنا فى ركاب الغزاة. .

فهو يرفض الخيار الغربى الوضعى ـ فى النهضة ـ من الأساس. . ويقول للذين انبهروا بالنموذج الغربى فى التقدم والنهوض: **إن الإسلام هو طريق التقدم والنهوض؛ لأنه كافل لتحقيق السعادة من أبوابها الطبيعية، ولأنه الفكرية المناسبة لاعتقاد الأمة، فدعوتها إليه، وانتماؤها لمشروعه فى النهضة أيسر من دعوتها إلى**

مشروع وضعى لا علاقة له بمعتقدها، وغريب عن هويتها، ومن ثم فإن قدرة الخيار الإسلامى على تحريك الأمة إلى النهضة لا تعادلها قدرة أى مشروع وضعى آخر . . فلم العدول عن الإسلام، سبيلاً للإصلاح، إلى غيره من خيارات النماذج الوضعية للتقدم والنهوض؟! . . «إن سبيل الدين، لمريد الإصلاح فى المسلمين، سبيل لا مندوحة عنها، فإن إتيانهم من طرق الأدب والحكمة العارية عن صبغة الدين، يحوجه إلى إنشاء بناء جديد، ليس عنده من مواده شىء، ولا يسهل عليه أن يجد من عماله أحدا.

وإذا كان الدين كافلاً بتهذيب الأخلاق، وصلاح الأعمال، وحمل النفوس على طلب السعادة من أبوابها، ولأهله من الثقة فيه ما ليس لهم فى غيره، وهو حاضر لديهم، والعناء فى إرجاعهم إليه أخف من إحداث ما لا إلمام لهم به، فلم العدول عنه إلى غيره؟! . . »[1].

إنه يرفض ـ فى سبل النهوض ـ كل الخيارات الوضعية، رافعاً شعار: الإسلام هو الطريق! . .

ثم يطمئن الذين يقرءون تاريخنا الحضارى بعيون غربية، فيخافون من الخيار الإسلامى فى النهضة أن يقودنا إلى الكهانة والحكم بالحق الإلهى، على النحو الذى حدث للتاريخ الأوروبى عندما حكم فيها اللاهوت المسيحى . . يطمئن الأستاذ الإمام هؤلاء الخائفين، كاشفاً لهم عن الطبيعة المتميزة للإسلام فى هذه القضية . قضية «طبيعة السلطة» فى الدولة الإسلامية . . فهى «دولة . . مدنية»، ترفض الكهانة؛ لأن الإسلام يرفضها، بل ويشن عليها حرباً لا هوادة فيها . . وهى ـ الدولة ـ أيضاً «إسلامية» . . لأن الإسلام «دين» و «دولة» بل منهج كامل وشامل لإسلامية العمران . .

«إن الإسلام لم يعرف تلك السلطة الدينية . . التى عرفتها أوروبا . . فليس فى الإسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعظة الحسنة، والدعوة إلى الخير، والتنفير عن الشر . . وهى سلطة خولها الله لكل المسلمين، أدناهم وأعلاهم . . والأمة هى التى تولى الحاكم . . وهى صاحبة الحق فى السيطرة عليه، وهى تخلعه متى رأت ذلك من مصلحتها، فهو حاكم مدنى من جميع الوجوه . ولا يجوز لصحيح النظر أن يخلط الخليفة، عند المسلمين، بما يسميه الأفرنج «ثيوكرتيك»، أى سلطان إلهى . . فليس

---

(١) [الأعمال الكاملة] جـ٣ ص ٢٣١ .

للخليفة ـ بل ولا للقاضي، أو المفتى، أو شيخ الإسلام ـ أدنى سلطة على العقائد وتحرير الأحكام، وكل سلطة تناولها واحد من هؤلاء فهى سلطة مدنية، قدّرها الشرع الإسلامى.. فليس فى الإسلام سلطة دينية بوجه من الوجوه.. بل إن قلب السلطة الدينية، والإتيان عليها من الأساس، هو أصل من أجل أصول الإسلام؟!..»[1].

لكن نفى السلطة الدينية ـ سلطة الكهانة والحكم بالحق الإلهى بواسطة طبقة بعينها ـ لا يعنى نفى إسلامية السياسة والدولة.. فدولة الإسلام: «مدنية».. و«إسلامية» فى ذات الوقت.. وذلك «لأن الإسلام: دين وشرع، فهو قد وضع حدودًا، ورسم حقوقًا.. ولا تكتمل الحكمة من تشريع الأحكام إلا إذا وجدت قوة لإقامة الحدود، وتنفيذ حكم القاضى بالحق، وصون نظام الجماعة.. والإسلام لم يدع ما لقيصر لقيصر، بل كان من شأنه أن يحاسب قيصر على ماله، ويأخذ على يده فى عمله.. فكان الإسلام: كمالاً للشخص.. وألفة فى البيت.. ونظامًا للملك..»[2].

فالإسلام منهاج شامل لكل مناحى العمران.. عمران الإنسان الفرد ـ فهو فيه «كمال للشخص» ـ.. وعمران الأسرة، التى هى اللبنة الأساسية للاجتماع البشرى ـ فهو فيه «ألفة فى البيت» ـ.. وعمران النظام العام للاجتماع ـ فهو فيه «نظام للملك»..

وإذا كان هذا هو موقف تيار الإحياء والاجتهاد والتجديد من ذلك الاختراق العلمانى الغربى الذى اقتحم حياتنا فى ركاب الغزوة الاستعمارية الحديثة.. وهو موقف الرفض والمقاومة، الذى لا يقف عند حدود الرفض والمقاومة، وإنما يجتهد لصياغة معالم مشروع بديل للتقدم والنهوض.. فإن موقف تيار التقليد لموروثنا الفكرى والحضارى، كان أكثر شدة فى رفضه لهذا الاختراق العلمانى.. لأن تيار التقليد هذا قد رفض الغرب جملة وتفصيلاً.. صحيح أنه قد عجز ـ بسبب تقليده ـ عن تقديم البديل القادر على منافسة المشروع الغربى.. لكنه، فى رفضه للاختراق التغريبى، ولعلمنة القانون والسياسة والدولة كان أكثر شدة وأصلب عودًا من كل التيارات الأخرى؟!..

---

(١) المصدر السابق. جـ٣ ص٢٣٣، ٢٨٨، ٢٨٦، ٢٨٥.
(٢) المصدر السابق. جـ٣ ص٢٨٧، ٢٢٦.

هكذا رفضت الأمة الاختراق العلماني الغربي . . ولم يقف معه إلا تيار [المقطم] و [المقتطف] . . وهو تيار يصعب حسبانه من «الأمة» . . فلقد مثل ـ مع امتداداته لدى سلامة موسى، ثم لويس عوض [١٩١٥ ـ ١٩٨٩م] ـ نتوءاً شاذاً، نظرت إليه الأمة باعتباره «مشروعًا للخيانة الحضارية» أكثر من كونه «مشروعًا للنهوض الحضاري»؟! . .

* * *

علمنة الإسلام من الداخل؟!

وإذا كنا قد أشرنا إلى مواقف تيارات: «الإحياء والتجديد».. و«التقليد».. و«الخيانة الحضارية».. من هذا الاختراق العلمانى لنسق الإسلام المتميز، فى إسلامية السياسة والدولة والعمران.. فإن صورة خارطة الحياة الفكرية لا تكتمل إلا إذا نحن ألقينا الضوء على تيار رابع، انبهر بالمشروع الغربى، بسبب جاذبية هذا المشروع؛ وبسبب «سوء ظن» أو «قلة علم» بالبديل الإسلامى، لا «سوء نية وعداء» لهذا البديل؟!.. وهو تيار لعب دوراً مؤثراً فى حياتنا الفكرية، سواء فى مراحل انبهاره بالغرب وعلمانيته.. أو فى مراحل نضجه، التى تجاوز فيها الانبهار، واكتشف خصوصية النموذج الإسلامى فى إسلامية السياسة والعمران..

ولقد مثل كتاب الشيخ عبدالرازق [١٣٠٥ - ١٣٨٦هـ ١٨٨٧ - ١٩٦٦م] - [الإسلام وأصول الحكم] - الذى صدر سنة ١٣٤٣هـ ١٩٢٥م - «النموذج» و«الحالة» لموقف هذا التيار الذى تبنى العلمانية الغربية، لا عن «سوء نية وعداء» للإسلام، وإنما عن «سوء ظن.. وقلة علم» بتميز الإسلام عن المسيحية، وتميز حضارتنا الإسلامية وتاريخنا الإسلامى عن حضارة الغرب وتاريخه فى علاقة الدين بالدولة والعمران..

على أن كتاب الشيخ على عبدالرازق، قد ذهب أبعد مما ذهب إليه الذين بشروا بعلمانية الغرب سبيلاً للتقدم الذى يتجنب مخاطر الكهانة والدولة الدينية - بالمعنى الغربى - لقد ذهب فادعى دعوى غير مسبوقة من أحد ممن درس الإسلام وتاريخه الحضارى، مسلماً كان هذا الدارس أو غير مسلم.. لقد ادعى علمانية الإسلام، بمعنى انقطاع الصلة بينه وبين السياسة والدولة والعمران الاجتماعى.. لقد أنكر إقامة

الرسول ﷺ «دولة» - وتلك دعوى انفرد بها الرجل على مر تاريخ الدراسات التى كتبت عن الإسلام؟! . . وزعم أن الإسلام لا ينقص منه شىء إذا اختار أهله أى نظام من نظم الحكم، حتى ولو كان البلشفية؟! . . وأن الإسلام ليس إلا رسالة دينية خالصة كالديانات التى سبقته . . ونبيه ورسوله، محمد ﷺ كذلك، لم يكن إلا رسول دعوة دينية خالصة، كالخالين قبله من الرسل . . فلا علاقة بين السياسة وبين الإسلام؟! . . وبعبارته، التى لا تحتمل لبسًا ولا تأويلاً . . «. . إن محمدًا ﷺ ما كان إلا رسولاً لدعوة دينية خالصة للدين . . غير مشوبة بشىء من الحكم . . وإنه لم يقم بتأسيس مملكة بالمعنى الذى يفهم سياسة من هذه الكلمة ومرادفاتها، ما كان إلا رسولا كإخوانه الخالين من الرسل، وما كان ملكًا ولا مؤسس دولة، ولا داعيًا إلى ملك.

هيهات هيهات، لم يكن ثمة حكومة، ولا دولة، ولا شىء من نزعات السياسة، ولا أغراض الملوك والأمراء . . لم يكُن هناك ترتيب حكومى، ولم يكن ثمة ولاة ولا قضاة ولا ديوان . . إلخ . . كانت زعامة دينية . . ويا بعد ما بين السياسة والدين . . »[1]؟! . .

وحول هذه الدعوى غير المسبوقة دارت معركة فكرية، امتدت من مصر إلى كل بقاع ديار الإسلام . . لتكشف عن موقف تيارات الفكر فى بلادنا من الاختراق الغربى العلمانى لإسلامية السياسة والدولة والعمران فى النموذج الإسلامى . .

وإذا كان المقام لا يحتمل الإفاضة فى الحديث عن هذه المعركة الفكرية الكبرى[2] . . فإننا ستقف هنا عند نماذج من الفكر الذى جوبهت به دعوى الشيخ على عبدالرازق هذه . . وستخير النماذج التى يعبر فكرها عن ثقل متميز فى موازين الفكر فى ذلك التاريخ:

* كان سعد باشا زغلول [١٢٧٣ - ١٣٤٦هـ ١٨٥٧ - ١٩٢٧م] يومئذ هو زعيم الأمة بمصر، وأبرز زعماء العالم العربى، وقائد أعظم الثورات الشعبية العربية فى العصر الحديث . . وهى الثورة التى جمعت، فى وحدة رائعة، بين المسلمين والمسيحيين [سنة ١٣٣٧هـ - ١٩١٩م].

---

(١) [الإسلام وأصول الحكم] ص٤٨ - ٨٠. طبعة القاهرة سنة ١٩٢٥م.

(٢) انظر فى تفصيل وقائع ووثائق وتيارات هذه المعركة الفكرية كتابنا [معركة الإسلام وأصول الحكم] طبعة القاهرة سنة ١٤١٠هـ سنة ١٩٨٩م.

وإذا كان البعض لا يعرف عن التكوين الفكرى لسعد زغلول إلا فكر مهنته فى المحاماة ـ الثقافة القانونية ـ . . فإن سعد زغلول هو ابن الأزهر الشريف ـ الشيخ سعد ـ وتلميذ الشيخ محمد عبده وجمال الدين الأفغانى . . ولذلك ، فإنه عندما يعرض لموقف الإسلام من السياسة والدولة ، فإنما يتحدث كخبير . . ﴿ولا ينبئك مثل خبير﴾ [فاطر : ١٤] . . لقد تحدث سعد زغلول عن كتاب [الإسلام وأصول الحكم] فقال كلامًا هو أشبه ما يكون بوثيقة حكم بالإدانة والإعدام على دعوى صاحب هذا الكتاب . . قال :

لقد قرأت كتاب [الإسلام وأصول الحكم] بإمعان ، لأعرف مبلغ الحملات عليه من الخطأ والصواب . فعجبت : أولاً كيف يكتب عالم دينى بهذا الأسلوب ، فى مثل هذا الموضوع؟! .

لقد قرأت كثيرًا للمستشرقين ولسواهم ، فما وجدت ممن طعن منهم فى الإسلام حدة كهذه : حدة فى التعبير ، على نحو ما كتب الشيخ على عبدالرازق . .

لقد عرفت أنه جاهل بقواعد دينه ، بل بالبسيط من نظرياته ، وإلا فكيف يدعى أن الإسلام ليس دينا مدنيًا؟! ولا هو بنظام يصلح للحكم؟! فأية ناحية من نواحى الحياة لم ينص عليها الإسلام؟! هل البيع؟ أو الإجارة؟ أو الهبة؟ أو أى نوع آخر من المعاملات؟؟ ألم يدرس شيئًا من هذا فى الأزهر؟! أو لم يقرأ أن أممًا حُكمت بقواعد الإسلام فقط عهودًا طويلة كانت أنضر العصور؟! وأن أممًا لا تزال تحكم بهذه القواعد، وهى آمنة مطمئنة؟! . .

فكيف لا يكون الإسلام مدنيًا ودين حكم؟! . .

أين كان هذا الشيخ من الدراسة الدينية الأزهرية؟! .

إن قرار «هيئة كبار العلماء» بإخراج الشيخ على من زمرتهم قرار صحيح لا عيب فيه؛ لأن لهم حقًا صريحًا بمقتضى القانون ، أو بمقتضى المنطق والعقل ، أن يُخرجوا من يخرج على أنظمتهم من حظيرتهم ، وذلك أمر لا علاقة له مطلقًا بحرية الرأى . . لقد فعل العلماء ما هو واجب وحق ، وما لا يجوز أن توجه إليهم أدنى ملامة فيه .

والذى يؤلمنى حقًا أن كثيرًا من الشبان الذين لم تقو مداركهم فى العلم القومى ،

والذين تحملهم ثقافتهم الغربية على الإعجاب بكل جديد، سيتحيزون لمثل هذه الأفكار، خطأ كانت أو صوابًا، دون تمحيص ولا درس.

وكم وددت أن يفرق المدافعون عن الشيخ بين حرية الرأى، وبين قواعد الإسلام الراسخة التي تصدى كتابه لهدمها.»[1].

فالإسلام: دين مدنى.. ونظام حكم.. أثمرت دولته عصوراً من التمدن هى أنضر العصور.. ولا يزال كذلك.. والقول بأن الإسلام رسالة روحية فقط هو هدم لقواعد الإسلام.. والإعجاب بهذه الدعوى الشاذة لا يتأتى إلا من «الشبان الذين لم تقو مداركهم فى العلم القومى، والذين تحملهم ثقافتهم الغربية على الإعجاب بكل جديد.. دون تمحيص ولا درس..»؟!..

هكذا قال سعد زغلول!.. أعظم زعمائنا فى ذلك التاريخ..

* * *

ومن عجب - بل ومن جهل - أن أحد العلمانيين - فى أحد الحوارات - عندما واجهته بهذه الصفحة من فكر سعد زغلول.. لم يجدُ فى جعبته إلا أن قال:

لكن سعد زغلول هو قائد الثورة - ثورة سنة ١٩١٩م - التى رفعت شعار: «الدين لله.. والوطن للجميع»؟!..

وهذا الاعتراض العلمانى، إنما يكشف عن خلل فى مفاهيم كل العلمانيين - بل ومفاهيم بعض الإسلاميين - لشعار: «الدين لله. والوطن للجميع».. خلل جعلهم يحسبون هذا الشعار علمانية، على ثورة علمانية؟!..

لقد نسى هؤلاء الحقائق الصلبة العنيدة، التى تقول:

* إن قائد الثورة - الشيخ سعد زغلول - هو ابن الأزهر.. وتلميذ محمد عبده وجمال الدين الأفغانى - رواد اليقظة الإسلامية الحديثة.. والخيار الإسلامى فى النهضة الحضارية - بل إنه هو الذى رفض أن تنسب إليه ريادة النهضة، فنبه على أن أصولها تعود إلى حركة جمال الدين الأفغانى!..

---

(١) محمد إبراهيم الجزيرى [سعد زغلول: ذكريات تاريخية] ص٩٢، ٩٣. طبعة «كتاب اليوم» القاهرة.

* وإن ثورة تنطلق جماهيرها من المساجد ـ ومن الكنائس، لا يمكن أن تكون علمانية لا دينية!..

* وأن كلمتي: «الدين لله» ليست شعاراً علمانياً، يعني عزل الدين عن السياسة والدولة والعمران.. وإنما هما بعض من آيات القرآن الكريم؟!..

﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٣].

﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩].

﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ [الزمر: ٣].

فـ«الدين لله» يعني: إخلاص الدين لله.. دون إكراه يفتن المؤمن عن دينه.. وليس معناه العلمانية التي تعطل إقامة الدين في الاجتماع الإنساني! بل إن مصطلح «الدين» هنا معناه «الحاكمية الإلهية». فـ«الدين لله» هو على النقيض من معناه الزائف لدى العلمانيين؟!

وكذلك الحال مع كلمات: «.. والوطن للجميع»... فالإسلام لا يقف، فقط، عند جعل الوطن لجميع أبنائه.. بل يذهب إلى جعل الأرض كلها لجميع الأنام.. ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ⑩﴾ [الرحمن: ١٠].

فأين هي العلمانية.. وأين هو استبعاد الدين من السياسة والدولة والعمران.. في هذا الشعار، الذي رفعته الثورة التي قادها سعد زغلول؟!..

* * *

* وعلى ذات الدرب.. درب الرفض لدعوى علمنة الإسلام.. تقدم أعظم رجال القانون العرب في عصرنا الحديث الدكتور عبدالرزاق السنهوري باشا [١٣١٣ ـ ١٣٩١هـ ـ ١٨٩٥ ـ ١٩٧١م]..

كان السنهوري عندما صدر كتاب علي عبدالرازق يعد ـ في باريس ـ رسالة للدكتوراه في القانون والاقتصاد.. فتطوع وتقدم بدراسة دكتوراه ثانية عن [فقه الخلافة وتطورها].. ولذلك، كان طبيعياً أن يعرض لأفكار علي عبدالرازق حول «الخلافة» وحول علاقة «الدين» بـ«الدولة».. ولقد ضمن رسالته هذه للدكتوراه صفحات، وضعها تحت عنوان: «**رأي شاذ**».. نثبتها هنا؛ لأنها ـ هي الأخرى «وثيقة» صادرة من

أعظم عقل قانونى فى تاريخنا الحديث حول الموضوع الخطير، الذى أثار أكبر معركة فكرية فى تاريخنا الحديث.. لقد كتب يقول:

«لاحظنا أن مؤلفًا معاصرًا، هو الشيخ على عبدالرازق، قد أخذ برأى الخوارج، بعد أن أيده بحجج مستحدثة براقة، ولكنها فى نظرنا مشكوك فى متانتها.

بنى هذا المؤلف نظريته على فكرتين أساسيتين:

*** الفكرة الأولى: لا سند لوجوب الخلافة فى العقل ولا فى الشرع:**

يدعى الشيخ على عبدالرازق أن الإجماع الذى يستند إليه أهل السنة فى قولهم بوجوب الخلافة لم يوجد.

وحجته فى ذلك أنه إذا استثنينا الخلفاء الراشدين نجد أن الخلافة قامت دائمًا بالقوة. فكل أسرة حاكمة، سواء فى ذلك الأمويون أو العباسيون أو من بعدهم قد استعملت لفرض سلطانها أشد أنواع القتل والعنف والاضطهاد. ولا يمكن فى نظره أن يقال بأن الأمة رضيت بهذا النظام، ولا أنها أجمعت على ذلك؛ لأنه فرض عليها بالقوة.

كما يرى أيضا أن العقل، الذى يستند إليه المعتزلة فى قولهم بوجوب الخلافة إنما يستلزم إقامة حكومة نظامية من أى نوع.. ولكنه لا يمكن الاستناد إليه فى وجوب نوع معين من نظم الحكم، وهو نظام الخلافة أى الحكومة الإسلامية.

• نقد هذه الفكرة:

وردنا على هذا القول: إن الشيخ يخلط فيه بين أمرين كان من الواجب أن يميز بينهما، فهو يخلط بين وجوب نظام الخلافة، وبين اختيار الخليفة. والمسلمون لم يخلطوا قط بين الأمرين كما فعل هو. فمن ناحية مبدأ وجوب نظام الخلافة، فقد أجمعوا عليه، منذ وقف أبو بكر فيهم خطيبًا معلنًا **ضرورة إقامة الخلافة لضمان تنفيذ الشريعة الإسلامية. وأقره جميع الصحابة على ذلك، وأجمع عليه المسلمون منذ ذلك الحين.**

أما القوة والعنف، اللذين أشار إليهما، فإنه كان يهدف إلى فرض خليفة معين، واضطهاد منافسيه وأنصاره. والفتن بين المسلمين إنما كان سببها تنافس المرشحين على الوصول إلى منصب الخلافة. وهو أمر طبيعى فى جميع الأمم ـ وقد كان هذا الخلاف

محصوراً فى دائرة المناقشات السلمية فى عهد الخلفاء الراشدين، حينما كانت الحرية مكفولة.

لكن بعد ذلك لجأ البعض إلى حد السيف ليستولوا على المنصب بالقوة. وهى ظاهرة معروفة في تاريخ جميع الإمبراطوريات الكبرى، ولم تكن خاصة بالتاريخ الإسلامى، ولا مقصورة على نظام الخلافة.

فمن الخطأ - إذن - أن يقال بأن المسلمين لم يجمعوا قط على وجوب الخلافة، لمجرد أنهم كانوا مختلفين على الأشخاص الذين يتولون هذا المنصب، فالخلاف هنا كان منصبًا على الأشخاص، لا على المبدأ ذاته.

صحيح أن الخوارج أنكروا وجوب الخلافة[1] وخرجوا على هذا الإجماع. وقد استعان المؤلف - [الشيخ على عبدالرازق] - بأقوالهم في مواضع كثيرة من كتابه، **ولكن هذا لا ينفى وجود الإجماع الذى تستند إليه.** وبيان ذلك:

أولا: إن بحثنا يقتصر على نطاق مذاهب السنة. ومذاهب الخوارج بعيدة عن هذا النطاق.

ثانيًا: إنه لا يشترط لوجود الإجماع أن تتفق الأمة كلها - بل يرى بعض الفقهاء أن اتفاق الأغلبية كاف لوجود الإجماع. وأهل السنة هم الأغلبية بلا شك.

ثالثًا: إن طائفة الخوارج لم توجد إلا فى أواخر عهد على، بعد انقضاء عصر الخلفاء الراشدين. أى بعد أن وجد إجماع الصحابة فى عهد أبى بكر وعمل به مدة طويلة. ومن المعروف أن الإجماع إذا وجد لا ينقض إلا بإجماع لاحق. ولكن لا يكفى لنقضه خروج طائفة قليلة على حكمه.

● **أما الفكرة الثانية:** التى استطرد إليها الشيخ فى كتابه وجعلها أساس ادعاءاته، **فهى قوله: إن الإسلام نظام دينى بحت، ولا شأن له بنظم الحكم.**

---

(١) فى كتابنا [الإسلام وفلسفة الحكم] أثبتنا أن كل فرق الإسلام - بين فيهم الخوارج - لم يختلفوا فى «وجوب» الإمامة... وإنما كان الخلاف فى «طريق وجوبها» - وهى حقيقة تنقض رأى على عبد الرازق من الأساس، عندما تحرمه - حتى من هذا «الدليل» الواهى.. انظر كتابنا هذا - [الإسلام وفلسفة الحكم] - ص٢٣٥ - ٢٤٠ طبعة القاهرة سنة ١٤٠٩هـ سنة ١٩٨٩م.

يرى الشيخ أن النبي ﷺ جاء برسالة روحية دينية، وأنه لم يقصد قط إنشاء دولة إسلامية. وبالتالي فلا محل للقول بأن رسالته تضمنت وجوب إقامة تلك الدولة الإسلامية في صورة نظام الخلافة.

ويؤيد هذا الرأى بدراسة نظام الحكم في عهد الرسول ﷺ، وينتهى من تلك الدراسة إلى القول بأن ما وضعه الرسول ﷺ من أنظمة كانت مجرد أنظمة فطرية غير محكمة، سواء من ناحية القضاء أو الإدارة المالية أو الشرطة..

ويتساءل المؤلف، بعد ذلك، عما إذا كان النبي ﷺ قد قصد من هذه الأنظمة إنشاء حكومة أم أنه كان يعتبر الغاية الوحيدة هي نشر ديانته؟ ثم يناقش الرأى القائل بأن الرسالة النبوية تضمنت الأمرين، وهما تبليغ الرسالة الدينية وإقامة حكومة لتنفيذ الأحكام الشرعية. ويرد على هذا الرأى بأن ضعف النظم التى أقامها النبي للحكم ينقضه، إذ إنه في نظره لو كان إنشاء الدولة داخلا في رسالة النبي ﷺ حقيقة لوضع لها أسسا وقواعد محددة واضحة.

يفترض الشيخ عبدالرازق وجود ثلاثة اعتراضات على رأيه، ولكنه يرفضها جميعًا؛ لأن حجة رأيه في نظره قاطعة في أن النبي ﷺ لم يقصد إقامة دولة إسلامية.

أول هذه الاعتراضات: أن حكومة النبي ﷺ كانت تتضمن كل النظم الموجودة في الحكومات الحديثة، كما تدل على ذلك الوقائع التاريخية [ص٥٨].

والثاني: أن هناك نظمًا كانت موجودة في عهد النبي ﷺ، ولكن المؤرخين أهملوا دراستها. [ص٥٨، ٥٩].

والثالث: أن البساطة التى اتصفت بها حياة النبي ﷺ وشئونه الخاصة كان من الطبيعى أن تسود أيضًا في نظام حكومته.

بماذا - إذن - يفسر الشيخ مظاهر السلطة الحكومية التى مارسها النبي في حياته؟..
هناك تفسير يرفضه وهو القائل بأن النبي ﷺ أقام هذه النظم باعتباره رئيس دولة أو حاكمًا زمنيًا؛ لأن ذلك في نظره خارج عن رسالة النبوة.

أما التفسير الذى يقول به فهو أن هذه النظم كانت من مقتضيات سلطته الروحية لتبليغ الرسالة، وهذه السلطة خاصة بشخصه، ولا تنتقل بعد وفاته لغيره، ويؤيد ذلك بالآيات القرآنية والأحاديث التى تدل، فى نظره، على أن النبى ﷺ ما أرسل إلا ليبلغ الناس رسالة ربه دون أن يكون له سلطان عليهم.

• الحجج التاريخية لرأى الشيخ على عبدالرازق:

بعد أن انتهى الشيخ على إلى القول بأن الإسلام نظام دينى من الوجهة النظرية، حاول أن يؤيد هذا الرأى باستقراء الوقائع التاريخية.

فهو يقول أولا إن الوحدة العربية التى حققها النبى ﷺ كانت وحدة دينية بحتة، وإن النظام الإدارى والقضائى السابق على الإسلام بقى على حاله فى جميع القبائل، وإن الرابطة الوحيدة التى جمعت هذه القبائل كانت رابطة الدين. ورغم أن هذه الوحدة الدينية قد غيرت فى بعض النظم الإدارية والسياسية، إلا أن هذا التغيير لم يوجد العناصر الضرورية لإقامة دولة بالمعنى الصحيح.

فالقبائل العربية قد احتفظت فى عهد النبى باستقلالها، وبعد وفاة النبى ثارت هذه القبائل ضد أبى بكر؛ لأنه حاول تحويل هذه الوحدة الدينية إلى وحدة سياسية تهدد هذا الاستقلال.

ويرى الشيخ أن النبى لم يشر قط إلى وجود دولة إسلامية، ولم يعين من يخلفه على حكم هذه الدولة كما زعم بعض الشيعة.

وبموت النبى انتهت رسالته وانقطعت تلك الصلة التى كانت تصله بالسماء عن طريق الوحى. ولا يستطيع أحد أن يدعى أنه يخلفه فى سلطته الروحية، وهى السلطة الوحيدة التى أقر بها العرب له؛ ولكن أبا بكر قد أعلن أنه يخلفه. وهو لم يخلفه فى سلطته الروحية، ولا فى مظاهر السلطة الزمنية الضئيلة التى مارسها باعتبارها من مستلزمات سلطته الروحية، فلم يكن أبو بكر خليفة للرسول، وإنما كان منشئ دولة جديدة.

والحقيقة فى نظره، أن الصحابة، وعلى رأسهم أبو بكر، قد رأوا أن العرب قد تجمعت لهم كل العناصر اللازمة لتكوين دولة حية فتية، فأنشؤوا تلك الدولة، وكان ذلك من جانبهم عملاً سياسيًا لا عملاً دينيًا، وهو عمل سياسى قامت به الأمة العربية،

بقيادة زعمائها، ولو أن النبى لم يأمر به، ولم يبدأ فيه، وقد اعتمدت الوحدة السياسية التى أنشأها على الوحدة الدينية التى حققها النبى، ولكنا بلا شك أمام دولة عربية أقامها العرب، وجعلوها فى خدمة الدين الإسلامى، وهو دين عالمى وليس خاصًا بالعرب.

ويقول الشيخ: إن القبائل التى ثارت على أبى بكر، وحاربها فى تلك الحروب التى تسمى (حرب الردة) كان منها قبائل لم تخرج على الدين الإسلامى، كما اتهمت بذلك، وإنما ثارت على سلطة أبى بكر وحكومته التى كانت شيئًا جديدًا على الإسلام فى نظرهم؛ لأن الدين لم يستلزم إقامتها، وإن كانت قد صبغت بصبغة دينية.

وربما كانت هناك عوامل أخرى ساعدت على إعطاء حكومة أبى بكر مظهرًا دينيًا؛ منها جهوده السابقة فى خدمة الدعوة الإسلامية، وصلته الوثيقة بالنبى، وما سار عليه فى حكومته من اقتفاء أثر الرسول فى تسيير دفة شئون الدولة التى أنشأها، مثل هذه العوامل جعلت المسلمين يعتقدون - خطأ فى نظر الشيخ - بأن الخلافة نظام دينى، وأن على رأسها خليفة النبى.

ويقول الشيخ على: إن الخلفاء المستبدين قد ساعدوا على نشر هذه الفكرة الخاطئة القائلة بأن الخلافة يوجبها الدين، لتمكنهم من إحكام سيطرتهم على الأمة الإسلامية، فعلموا الناس أن طاعة الخلفاء يوجبها الدين، وأن الخليفة ظل الله فى الأرض، وبذلك وصل المسلمون إلى هذه النتيجة الشاذة، وهى اعتبار الخلافة من مسائل علم الكلام، كأنها جزء من العقيدة الإسلامية، فى حين أن الإسلام الصحيح - فى نظره - لا يفرض نظامًا معينًا للحكم، فللمسلمين أن يختاروا لحكمهم النظام الذى يرضونه، ولهم أن يغيروا نظام الخلافة، وأن يلغوه نهائيًا دون أن يكون فى ذلك خروج على مبادئ الإسلام.

نقد آراء الشيخ على عبدالرازق:

وللرد على أقوال الشيخ على يجب أن نحدد أولاً المقصود من «الدين» و «الدولة»، فقد استعمل هذين الاصطلاحين فى عرض حجته، ويظهر لنا أنه يقصد بهما المعنى الأوروبى المعاصر، أى أن الدولة هى مجموع سلطات ثلاث: التشريعية، والقضائية،

والتنفيذية، والدين هو القواعد التى تتعلق بعقيدة الفرد وعلاقته بربه وعباداته، وعلى هذا الأساس يرى أن النبى لم ينشئ دولة بالمعنى المعروف فى العصر الحاضر.

والحقيقة أن فكرتى الدين والدولة لم يكن التمييز بينهما بهذا الوضوح فى عهد الرسول وما قبله؛ لأن النظم السياسية كانت تقوم غالبًا على اعتبارات دينية، دون أن يغير ذلك من طبيعتها المدنية، وهذا هو الذى يفسر لنا الطابع الدينى الذى اصطبغت به النظم السياسية فى الإسلام.

أما أن نظم الدولة فى عهد النبى كانت غير محكمة، وهى الحجة الأساسية التى يعتمد عليها فى بناء نظريته، فإن ذلك لا يصلح سندًا له؛ لأن سببه هو الحالة الفطرية التى كانت تسيطر على المجتمع فى جزيرة العرب فى ذلك الوقت، والتى كانت لا تسمح بوجود نظم دقيقة معقدة.

إن النبى ﷺ قد وضع لحكومته أصلح النظم الممكنة فى وقته، لأنها تتناسب مع حالة المجتمع، كما فعل «صولون»[1] فى أثينا. ولا يعاب عليه أن حكومته لم تشمل النظم الموجودة فى الدول فى العصر الحاضر؛ لأن هذه النظم ما كانت تناسب المجتمع الذى كان يعيش فيه، ومع ذلك فإن حكومة النبى أقامت دولة حقيقية لا تقل فى نظمها عن الدولة الرومانية فى بدايتها، فالنبى قد وضع بالفعل النظم الأساسية للدولة الإسلامية، فأوجد نظامًا للضرائب وللتشريع، ونظمًا إدارية وعسكرية.. إلخ..

وهذه النظم كانت تحمل فى طياتها عوامل التطور والنمو مع الزمن، وقد تطورت فعلا دون أن تخرج بذلك عن كونها مؤسسة على الإسلام.

فنحن نرى أن السلطات التى باشرها النبى إنما كانت أنظمة مدنية حقيقية، كأى حكومة أخرى، فقد كان يفرض بمقتضاها عقوبات جنائية على من خالف أحكام التشريع الإسلامى، ولم يكتف بالجزاءات الأخروية التى يفرضها الدين، وكان له عمال إداريون وماليون، وكان له جيش مسلح، إنه كان حاكمًا دنيويًا إلى جانب صفته كنبى مرسل.

---

(١) أو «سولون» Solon [٦٤٠ ـ ٥٥٠ ق.م] أحد حكماء اليونان السبعة، اشتهر بالقوانين التى سنها لدولة أثينا، والتى خففت الأعباء عن الفقراء.

فالنبى حامل الرسالة الإسلامية، كان مؤسس الدولة الإسلامية أيضًا، فقد أوجد الوحدة الدينية للأمة العربية، وأوجد إلى جانبها الوحدة السياسية للجزيرة العربية بل يمكن القول بأنه أنشأ حكومة، مركزية فى المدينة، وعين حكامًا للأقاليم خاضعين لتلك الحكومة، كما حدث فى اليمن وغيرها من الأقاليم، والصحابة بعد وفاة النبى، لم ينشئوا دولة، وإنما وسعوا رقعة الدولة التى أنشأها، والتى كان يتوقع لها هذا الاتساع وتنبأ به قبل وفاته، ولم يفعل الصحابة أكثر من السير على الخطة التى بدأها وتحقيق نبوءاته.

أما قوله ـ [الشيخ على عبدالرازق] ـ بأن خلفاء السيطرة والقوة قد استغلوا الصفة الدينية للخلافة، فإن هذا الاستغلال لا يعيب النظام فى ذاته، وليس الإسلام مسئولا عنه، وإنما تقع تبعته على الشعوب التى سكتت على هذه الحكومات الاستبدادية، التى أخلت بالنظم الإسلامية، وخالفت الشريعة مخالفة صريحة[1] . . ».

تلك هى «وثيقة» نقض السنهورى باشا ـ إمام القانون الحديث ـ للفكرتين المحورتين فى كتاب على عبد الرازق عن [الإسلام وأصول الحكم] . . فالإسلام: دين ودولة . . لا فى الفكر النظرى فقط، بل لقد أقام دولته الإسلامية فى الممارسة والتطبيق . . وبعبارة السنهورى: **«فإن النبى: حامل الرسالة الإسلامية، كان مؤسس الدولة الإسلامية أيضًا . .»**

* * *

ولم يقف السنهورى باشا فى نقضه لمحاولات علمنة الإسلام، وفى دفاعه عن كون الإسلام «دينًا: ودولة» عند هذا الذى كتبه سنة ١٩٢٦م فى رسالته للدكتوراه عن [فقه الخلافة وتطورها] . . بل تابع القضية ـ فى سنة ١٩٢٩م ـ فى بحث بالغ الأهمية ـ نشره «بمجلة المحاماة الشرعية» ـ جعل عنوانه [الدين والدولة فى الإسلام] . . وهو بحث يكشف عن صفحة يجهلها أغلب المعاصرين الذين يجادلون حول علاقة الدين بالسياسة فى نموذج الإسلام . . وفى هذا البحث يؤكد السنهورى على:

- **أن الإسلام دين ودولة . . وأن الدولة جزء من رسالة الرسول ﷺ . .**

---

(١) [فقه الخلافة وتطورها] ص٩٦ ـ ١٠٨ ترجمة: د. نادية عبدالرزاق السنهورى. مراجعة وتعليقات وتقديم: د. توفيق الشاوى. طبعة القاهرة سنة ١٩٨٩م.

• وأن الإسلام، الذى يجمع ما بين «الدين» و «الدولة» يميز بينهما فى ذات الوقت. . فالدين ثابت؛ لأنه وضع إلهى ـ والدولة متطورة؛ لأن فيها اجتهاداً بشرياً محكوماً بثوابت الدين. . وهى فكرة عبقرية تكشف عن خصوصية هذه العلاقة ـ بين الدين والدولة ـ فى نموذج الإسلام. .

• ثم تقدم السنهورى فى هذا البحث ليحدد الأسس والمصادر التراثية التى يستطيع الاجتهاد الإسلامى المعاصر أن يبنى منها قانوناً إسلامياً معاصراً ومتطوراً. . وهى مصادر: فقه المعاملات. . وعلم أصول الفقه. . ومباحث الإمامة فى علم الكلام. . فمنها يتبلور لعصرنا قانون خاص ـ بفروعه: المدنى. . والمرافعات. . والتجارى ـ وأيضاً قانون عام. . بفروعه: الدستورى. . والإدارى. . والجنائى ـ. . كما يمكننا، أيضاً أن نكشف أصولاً نبنى عليها قانوناً إسلامياً دولياً عاماً، وقانوناً دولياً خاصاً. .

• ويبلور فى هذا البحث مذهب الشريعة الإسلامية فى التميز ما بين سلطات التشريع. . والقضاء. . والتنفيذ. . مع الإشارة إلى تاريخ هذه العلاقة فى الواقع المصرى. .

• خلوصاً إلى أن «الشريعة الإسلامية إذا صادفت من يعنى بأمرها، تستطيع أن تجارى القانون الحديث دون تقصير، بل وتتفوق عليه فى بعض المسائل». . لأنها تجمع إلى اجتهاد المجتهدين ـ الممثلين لسلطة الأمة ـ كخليفة عن الله ـ كتاب الله، والسنة المبينة له ـ وفيهما يتمثل سلطان الله!. .

ولأهمية هذا البحث الفريد لهذا القانون الفذ ـ والذى لابد وأن يتحول إلى وثيقة يدور حولها حوار أطراف النزاع حول إسلامية الدولة والقانون والعمران ـ فإننا نثبته كاملا فى هذا السياق:

[الدين والدولة فى الإسلام]

لحضرة الأستاذ المحقق/ عبدالرزاق بك السنهورى

مدرس القانون المدنى بكلية الحقوق بالجامعة المصرية

• الإسلام دين ودولة.

• السلطات العامة فى الدولة المصرية.

• ملخص تاريخ هذه السلطات بمصر.

أولاً: الإسلام دين ودولة:

١ ـ يمتاز الإسلام بأنه دين ودولة. وقد أرسل النبي ﷺ لا لتأسيس دين فحسب، بل لبناء قواعد دولة تتناول شئون الدنيا، فهو بهذا الاعتبار مؤسس: الحكومة الإسلامية، كما أنه نبي المسلمين، وهو بصفة كونه مؤسس حكومة، كانت له الولاية على كل من كان خاضعًا لهذه الحكومة، سواء كان مسلمًا أو غير مسلم، وبوصف كونه نبيًا لم يكن يطلب من غير المسلمين، من الذين تركهم على دينهم، الاعتراف بنبوته، ولو أن دعوته عامة لجميع البشر.

من هنا وجب التمييز بين الدين الإسلامي، والدولة الإسلامية، وإن كان الإسلام يجمع الشيئين. وفائدة هذا التمييز في أن مسائل الدين تدرس بروح غير الروح التي تدرس بها مسائل الدولة، فالدين ينظر إلى العلاقة بين العبد وخالقه، وهذه لا تتغير ولا يجب أن تتغير، فالخالق، سبحانه وتعالى، أبدي أزلي لا يجوز عليه التغيير ولا التبديل، فالعلاقة بينه وبين العبد ثابتة لا تتطور.

أما مسائل الدولة، فالنظر فيها يكون نظر مصلحة وتدبير، ولها ـ على ما أرى ـ خاصيتان:

(الأولى): أنها خاضعة لحكم عقولنا، وقد وهبنا الله تلك العقول، لتميز بين الحسن والقبيح، فالأحكام الدنيوية تنزل على حكم العقل، وتبنى على المصلحة، والعقل هو الذي يهدينا إلى المصلحة، ونحن نبني عليه ما نسميه علمًا، لأن العلم، اجتماعيًا كان أو طبيعيًا، لا يدرك إلا بالعقل، فهو الأساس.

ولقد كان النبي ﷺ يستشير في تدبير الشئون الدنيوية، وذلك لأن تدبير هذه الشئون مبني على العقل ـ كما تقدم ـ والنبي ﷺ كان بشرًا مثلنا، فاحتاج إلى المشورة، فيما يكون أساسه العقل، ولذلك نزلت الآية الكريمة: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

والسيرة النبوية الشريفة تضمنت كثيرًا من الأخبار التي تثبت أن النبي ﷺ كان يستشير كبار الصحابة، كأبي بكر، وعمر، وغيرهما. استشار ﷺ بعد غزوة بدر

فيما يفعل بالأسرى من قريش، واستعان برأى زعيمى الأنصار فى غزوة الخندق، لما أراد أن يفرق بين قريش والأعراب، فعدل عن رأيه بعد الاستشارة، وأخذ برأى الزعيمين، ويوجد غير ذلك أمثلة كثيرة مذكورة فى الطبرى، وابن الأثير، وغيرهما من كتب التاريخ الإسلامى.

(الثانية): أن الأحكام فى مسائل الدولة: تتطور مع الزمان والمكان، فهى تابعة للتطور الاجتماعى الذى يهدينا إليه العلم، وقد سبق أن هذه الأحكام خاضعة للعلم المبنى على العقل، فهى تابعة بالضرورة لما يكشفه العلم الاجتماعى من قوانين التطور.

الأحكام الدنيوية تتطور، وقد تطورت بالفعل فى عهد النبى ﷺ، وما نظرية الناسخ والمنسوخ فى القرآن الكريم، والتحريم التدريجى لبعض الأشياء كالخمر، واختلاف المذاهب الفقهية، واختلاف أئمة كل مذهب؛ إلا أثرًا من آثار هذا التطور، الذى اقتضته المصلحة العامة، والظروف.

وإنى أذكر على سبيل المثال، حادثة تشريعية واحدة، يرى فيها كيف تطورت الأحكام تبعًا للمقتضيات الاجتماعية، والاقتصادية، وقد اخترتها من الحوادث التى وقعت فى عهد النبى ﷺ لتكون أبلغ فى التدليل.

نعرف أن النبى ﷺ لما هاجر إلى المدينة، كان معه عدد من المهاجرين، وجدوا أنفسهم فى مدينة غريبة دون مأوى، ودون مرتزق، فشرع النبى ﷺ نظرًا لهذه الظروف الاقتصادية الاستثنائية ـ سنة المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، فكان لكل مهاجر أخ من الأنصار يشترك معه فى ماله، وفى بيته، وكان لهذه المؤاخاة من الأثر القانونى، ما يجعل الأخوين يتوارثان ـ نظام الأخوة هذا يشبه من بعض الوجوه نظام التبنى فى بعض الشرائع الأجنبية ـ واستمر العمل به مدة من الزمن حتى أيسر المهاجرون بما غنموه فى غزوة بدر، فتغيرت الظروف التى اقتضت التشريع الأول، ولذلك تطور التشريع نفسه، وأبطل النبى ﷺ سنة المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار[1]، واستقل كلٌ بماله.

---

(1) كانت المؤاخاة تعاقدًا على أمور ثلاثة: ١ ـ الحق ٢ ـ والمواساة ـ بمعنى الاشتراك والتكافل فى أمور المعاش ٣ ـ والتوارث. . والذى تطور وتغير هو البند الثالث. . وبقى التكافل فى الحق وفى أمور المعاش بين الأمة وليس فقط بين المهاجرين والأنصار. .

فانظر كيف يتطور التشريع من عمل إلى **إبطال**، ومن خلق **نسب قانونى**، إلى الرجوع إلى **النسب الطبيعى**، وذلك تمشيًا مع التطور الاقتصادى، وتبعًا لما تقتضيه الظروف والمناسبات، وتلمسًا للمصلحة فى النظم التى تقرر.

٢ ـ إذا تقرر أن الإسلام دين ودولة، فالقول مع بعض الكتاب[١] بأن رسالة النبى ﷺ قاصرة على أمور الدين فقط، وأن شئون الدنيا ليست مندرجة فى تلك الرسالة، وأن محمدًا كان نبيًا لا ملكًا. القول بهذا تأويل غير صحيح للرسالة المحمدية، وإنكار دون دليل للحقائق التاريخية الثابتة. ولئن صح أن النبى ﷺ كان فى مكة نبيًا فحسب، فلقد كان فى المدينة زعيم أمة، ومنشئ دولة، ولا ضير أن نقول: إنه كان ملكًا إذا أريد بهذه اللفظة أنه كان رأس الحكومة الإسلامية، ووليًا على المسلمين فى أمور دنياهم، كما كان الهادى لهم فى شئون دينهم. ولقد كان، عليه الصلاة والسلام، يجعل لأوامره ونواهيه ـ وهى لا شك من عند الله ـ جزاء يصيب الناس فى أنفسهم وأموالهم فى هذه الدنيا، ولم يقتصر على مجرد الوعد والوعيد بالثواب والعقاب فى الحياة الأخرى.

٣ ـ تبين ـ إذًا ـ أن الدين والدولة فى الإسلام شيئان مجتمعان، وأن التمييز بينهما مع ذلك له أهمية كبرى.

وإذا اقتصرنا ـ نحن المشتغلين بالقانون ـ على علم الفقه، وجدنا أن **الفقهاء أدركوا ضرورة هذا التمييز، فوضعوا أبوابًا للعبادات، وأبوابًا للمعاملات، وبذلك فرقوا بين المسائل الدينية، وبين القانون بمعناه الحديث. لذلك يجب أن نقتصر من الفقه فى أبحاثنا على أبواب المعاملات، فهذه هى الدائرة القانونية.**

وإذا أردنا ألا أن نبقى الشريعة على معناها المصطلح عليه من قديم، من أنها تشمل العبادات والمعاملات، فلنخلق اصطلاحًا آخر يدل على ما أردناه، ولنسم أبواب الفقه الخاصة بالمعاملات **«بالقانون الإسلامى»**، ولندخل ضمن هذا القانون، إلى جنب هذا الجزء من علم الفقه: **علم أصول الفقه، وهو** يبين لنا مصادر القانون، وكيفية استنباط الأحكام من تلك المصادر، ولندخل أيضًا فى القانون الإسلامى جزءًا من علم الكلام وهو المتعلق **بمباحث الإمامة**، فإن هذا أساس **القانون العام**، ولنقسم القانون الإسلامى

(١) الإشارة إلى دعوى الشيخ على عبدالرازق، فى كتابه [الإسلام وأصول الحكم].

بهذا التحديد تقسيمًا حديثًا إلى: **قانون خاص، وقانون عام، فالقانون الخاص يشمل القواعد التى تضبط علاقات الأفراد بعضها بالبعض الآخر، فأبواب المعاملات، والأحوال الشخصية: تدخل فى القانون الخاص، والقانون العام يشمل القواعد التى تسرى على السلطات العامة، وعلاقة هذه السلطات بالأفراد.**

وإذا أردنا أن نحدد فى كل قسم فروعه، سهل علينا دون كبير مشقة أن نجد فى القانون الإسلامى الخاص: قانونًا مدنيًا، وقانون مرافعات، وأساسًا لقانون تجارى. وأن نجد فى القانون الإسلامى العام: قانونًا دستوريًا، وقانونًا إداريًا، وقانونًا جنائيًا. ولأمكن أن نكشف أصولا نبنى عليها: قانونًا دوليًا عامًا وقانونًا دوليًا خاصًا.

وأهمية تقسيم القانون الإسلامى هذا التقسيم الحديث: أن ذلك يرتب أبواب هذا القانون ترتيبًا أقرب إلى نظام المدنية الحديثة، وأكثر انطباقًا على طرق البحث القانونية، بعد أن تخطى علم القانون أدوارًا غير قليلة فى سبيل الرقى.

ولا يراد بهذا التقسيم أن تندمج الشريعة الإسلامية فى القانون الحديث، وأن تفقد استقلالها، وإنما يراد بهذا تسهيل المقارنة بين الشيئين، وفتح باب لترقية طرق البحث فى الشريعة الإسلامية بحيث تتمشى مع القانون الحديث فى تقدمه.

٤ ـ قلنا إن أساس تقسيم القانون الحديث، هو التفريق بين القانون الخاص، والقانون العام، فهل نجد فى القانون الإسلامى محورًا ترتكز عليه هذه التفرقة؟.

لعلنا نجد فى تقسيم الأصوليين الحقوق إلى: **حق للعبد، وحق لله، وحق مشترك**، ولكن حق العبد غالب، **وحق مشترك**، ولكن حق الله غالب. فحقوق العبد، والحقوق المشتركة التى فيها حق العبد غالب، تصلح ـ كما أرى ـ أن تكون موضوعات للقانون الخاص، وبعض حقوق الله، وكذلك الحقوق المشتركة التى فيها حق الله غالب، تصلح أن تكون موضوعات للقانون العام.

ثانيًا: السلطات العامة فى الإسلام:

نريد من هذه المقدمة أن نقول: **إنه مادام لدى المسلمين (قانون إسلامى)، فلديهم حكومة إسلامية**. والحكومة الإسلامية ـ ككل حكومة ـ تشتمل على ثلاث سلطات: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية.

١ ـ السلطة التشريعية :

السلطة التشريعية فى الدول الإسلامية، لا يمكن تحديدها إلا بعد بحث واستقصاء.

السلطان عندنا نحن المسلمين: هو الله تعالى، لا حد لسلطانه، ولا راد لإرادته، فهو الشارع لأمور الدين والدنيا، مشيئته نافذة، وأمره قانون، فهو السلطة الكبرى.

ولكن أوامر الله ونواهيه لا تعرف إلا بالوحى، ولما كان الوحى قاصراً على الأنبياء، كان علينا أن نتبين إرادة الله، عز وجل، بواسطة نبيه، عليه الصلاة والسلام، ولقد بلغنا النبى ﷺ **كتاب الله الكريم: يتضمن إرادة الله ورسالته إلى عباده، فكان: أول مصادر التشريع وكانت سنته، عليه الصلاة والسلام، مفسرة له، فهى: المصدر الثانى.**

ولما كانت الأحكام الدنيوية ـ كما سبق أن قررنا ـ تتطور تبعًا لتطور المدنية، وكان لابد من انقطاع الوحى بقبض الرسول ﷺ أصبح محتمًا أن يكون لدى المسلمين مصدر ثالث للتشريع، هو الذى يضمن للأحكام الدنيوية جدتها وتمشيها مع روح الزمن، كان هذا المصدر هو: **إجماع الأمة**. قال عليه الصلاة والسلام: لا تجتمع أمتى على ضلالة[1].

نقف هنا قليلاً، وننظر كيف يكون إجماع المسلمين قانونًا؟

الإجماع هو اتفاق المجتهدين فى عصر من العصور على حكم شرعى، وليس المجتهدون طبقة من الطبقات كما كان معهوداً فى طبقة النبلاء، أو فى طبقة الكهنة، بل لكل مسلم أن يكون مجتهداً إذا وصل فى العلم إلى درجة الاجتهاد، فمعنى أن الإجماع قانون: أن طائفة من المسلمين ينوبون عن الأمة الإسلامية، ونيابتهم آتية لا بطريق التصويت العام، كالمعتاد فى المجالس النيابية الحديثة، بل الطريق: العلم، وهذه الطائفة تملك قوة التشريع فى حدود الكتاب والسنة، فحكومة المسلمين حكومة علماء، والعلماء فى الأمة الإسلامية كما يقول، عليه الصلاة والسلام: هم ورثة الأنبياء.

أما أن العلماء يملكون قوة التشريع فى الدولة الإسلامية، فهذا أصل من أصول الفقه معروف، بقى أن نحلله ونعرف مداه.

---

(١) رواه ابن ماجه.

أراد الشارع الحكيم ألا يترك الأمة دون هاد، بعد أن مضى عنها هاديها، فلم يجعل لفرد مهما عظمت سلطته، أن يحل من الأمة محل المشرع، والسيد المطلق: حكومة ليست من تعاليم الإسلام. فالخليفة، وهو رأس الحكومة الإسلامية، لا يملك من سلطة التشريع شيئًا، ولا يشترك فيها باعتبار أنه خليفة، بل يوصف أنه مجتهد ـ إذا كان مجتهدًا ـ شأنه فى ذلك شأن سائر المجتهدين.

جعل سبحانه وتعالى الأمة الإسلامية صاحبة السلطان فى شئونها مادامت تستعمل ذلك فى حدود الكتاب والسنة.

ولما كان غير متيسر أن يشترك كل فرد من أفراد الأمة في ذلك السلطان، كان لابد من أن يكون للأمة ممثلون يتوفرون على ما يجب من كفاءة خاصة، وهم المجتهدون، يستعملون ذلك السلطان باسمها، لا باعتبار أنهم سادة عليها، بل وكلاء عنها، فالأمة هى صاحبة السلطان، وهى خليفة الله فى أرضه، وتستعمل سلطانها بواسطة وكلاء عنها، فإذا أردنا أن نبحث عن السلطة التشريعية فى الدولة الإسلامية، وجدناها بعد الله، سبحانه وتعالى، فى الأمة نفسها، لا فى فرد من الأفراد، ولا فى طبقة من الطبقات.

هل يمكن أن نبنى على أصل الإجماع فى الإسلام مشروعية المجالس النيابية الحديثة؟ هذا بحث آخر نرجو أن نوفق إلى بحثه في مقال آخر.

٢ ـ السلطة التنفيذية:

أما السلطة فى الإسلام فهى: الحكومة: حكومة الخلافة، والخلافة حكومة خاصة، تمتاز عن سائر الحكومات بالمزايا الآتية:

(أولاً) أن الخليفة ليس حاكمًا مدنيًا فحسب، بل هو أيضًا الرئيس الدينى للمسلمين، ولا يتوهم أن للخليفة سلطة روحية شبيهة بما تنسبه النصارى للبابا فى روما، فالخليفة لا يملك شيئًا من دون الله، ولا يحرم من الجنة، وليس له شفاعة يستغفر بها للمذنبين، هو عبد من عباد الله لا يملك لنفسه ضرًا ولا نفعًا، ولى أمور المسلمين فى حدود معينة، ومعنى أنه الرئيس الدينى للمسلمين أن هناك مشاعر عامة يقوم بها

المسلمون جماعة، كصلاة الجماعة، والحج، وهذه لا تتم إلا بإمام: هو الخليفة؛ لذلك نطلق كلمة الإمام، خاصة، على الخليفة إذا ولى اختصاصاته الدينية، ونطلق عليه لقب أمير المؤمنين، إذا ولى اختصاصاته المدنية.

(ثانيًا) أن الخليفة فى استعمال سلطته التنفيذية يجب عليه أن يطبق أحكام الشريعة الغراء، وليس معنى هذا أنه ملزم بالسير على مذهب خاص من المذاهب المعروفة، فله، بل عليه ـ وهو مجتهد ـ أن يراعى ظروف الزمان والمكان، **وأن يطلب من المجتهدين أن تجتمع كلمتهم على ما فيه المصلحة لهذه الأمة، ولو خالف ذلك كل المذاهب المدونة فى الكتب**، ومعلوم أن إجماع المجتهدين مصدر من مصادر التشريع.

(ثالثًا) أن سلطان الخليفة يجب أن ينبسط على جميع العالم الإسلامى، **فوحدة الإسلام حجر أساس فى الدولة الإسلامية**، ووحدة الإسلام تستتبع وحدة الخليفة.

يجب أن يكون على رأس الإسلام خليفة واحد، وهذه هى الخلافة الكاملة، ولكن الظروف قد تلجئ المسلمين ـ وقد تمزقت وحدتهم ـ أن ينقسموا أممًا، لكل أمة حكومتها، فيجوز تعدد الخليفة للضرورة، لكن الخلافة هنا تكون خلافة غير كاملة.

على أن الخلافة الكاملة يمكن تحققها إذا اجتمعت كلمة المسلمين، لا على أن تكون لهم حكومة مركزية واحدة، فذلك قد يصبح مستحيلاً، بل يكفى ـ على ما أرى ـ أن تتقارب حكومات الإسلام المختلفة، وأن تتفاهم، بحيث يتكون منها هيئة واحدة، شبيهة (بعصبة أمم إسلامية) تكون على رأس الحكومات، وتكون هى هيئة الخلافة، ولا سيما إذا ألحق بهذه الهيئة مجلس مستقل عنها، يكون قاصرًا على النظر فى الشئون الدينية للمسلمين.

٣ ـ السلطة القضائية:

أما السلطة القضائية فى الإسلام فهى ليست مستقلة عن السلطة التنفيذية؛ إذ إن الخليفة يجمع بين السلطتين، وهو الذى يولى القضاة ويعزلهم، ويجوز أن يلى القضاء بنفسه، وكان النبى ﷺ ومن بعده من الخلفاء الأربعة يقضون بين الناس، فلما اتسعت شئون الملك وكثر عمال الخليفة، صار الخلفاء يولون القضاة فى الأمصار

والأقاليم، وصار القضاء يستقل شيئًا فشيئًا، حتى كسب له وجودًا متميزًا عن دائرة عمال السلطة التنفيذية[1].

ثالثًا: ملخص تاريخ هذه السلطات الثلاث بمصر:-

١ - اندمجت بلادنا المصرية فى الدولة الإسلامية بالفتح العربى، وصارت مصر قطرًا إسلاميًا حتى يومنا هذا، وحلت الشريعة الإسلامية محل الشريعة الرومانية. وكان من شأن ذلك أن كثر الفقهاء والمجتهدون فى مصر، ومن أعلامهم الإمام الشافعى ﷺ صاحب المذهب المعروف، قرب مذهبه بين المذهبين الكبيرين اللذين سبقاه: مذهب الإمام الأعظم أبى حنيفة النعمان، وهو مذهب أهل الرأى. ومذهب الإمام مالك ﷺ وهو مذهب أهل الحديث. ومازال المجتهدون يتوالون على مصر، **حتى أنشئ الجامع الأزهر، فى عهد الدولة الفاطمية، فضمن للعلوم الإسلامية مركزًا ثابتًا دائمًا، وجعل لمصر مكانة ممتازة بين الأقطار العربية، ولا شك أن المصريين وضعوا حجرًا كبيرًا فى بناء الشريعة الإسلامية، وساعدوا كثيرًا على إعلائها، على أن ما ينتظر منهم، فى المستقبل، أكبر خطرًا مما فعلوه فى الماضى، فهم أكبر أمة إسلامية تحمل فى عنقها أمانة النهضة بهذه الشريعة الغراء، فتتخطى بها أعناق القرون، حتى يتسلمها الجيل المقبل مجددة حية، فيها قوة تميت جراثيم الجمود، وتعيد إليها الجدة والشباب**[2].

٢ - وكان من شأن السلطة التنفيذية فى مصر أن تبعت دهرًا طويلاً حكومة الخلافة فى المدينة، وفى دمشق، وفى بغداد، حتى استقل بمصر ولاة معروفون فى التاريخ، ونشأت فيها دولة للخلافة، ثم رجعت تابعة بعد أن كانت متبوعة، وانتهى بها الأمر أن كانت فتحًا للعثمانيين من الأتراك، حكموها حتى جاء محمد على الكبير، فأخذ بيده مقاليد الأمور، وأسس الدولة المصرية، التى نعيش فى ظلالها اليوم.

٣ - أما القضاء فى مصر، فكان يليه قضاة ترسلهم حكومة الخلافة، وكلما استقلت

---

(١) عند هذا المكان - نص - علقت «مجلة المحاماة الشرعية» - فى الهامش - تعليقًا نصه: «نظرية الفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية لا يزال فيها الخلاف إلى الآن. فبعضهم يرى الفصل بينهما، وبعضهم لا يراه، وحجته أن القضاة تعينهم السلطة التنفيذية، وأن تطبيق القانون لا يخرج عن كونه تنفيذًا له. ولكل رأى أنصاره.

(٢) التأكيد على هذه العبارات للسنهورى باشا - ولذلك دلالته - أما التأكيد فيما سبق من النص فهو لنا.

مصر بشئونها استقلت بقضائها، حتى جاء محمد على باشا[1]، فأنشأ مجالس شرعية للمسائل الشرعية، ومجالس أقاليم للشئون الإدارية والمالية. وجعل على رأس هذه المجالس مجلس الأحكام، ومقره العاصمة.

ولما ولى سعيد باشا[2] أنشأ مجالس محلية للقضاء، نظمت فى عهد إسماعيل باشا، على أن الاضطرابات والفوضى كانت مِنْ مميزات القضاء فى مصر، **وزاد الأمر تعقيداً وجود الامتيازات الأجنبية، فسعى نوبار باشا[3] سعيه المعروف، حتى أنشئت المحاكم المختلطة، فى دائرة اختصاص معين، فلما استقام شأن القضاء فى هذه الدائرة، كان مشجعًا للحكومة المصرية على إنشاء المحاكم الأهلية.**

أما القضاء الشرعى فقد كان على رأسه قاض مصرى، يعينه السلطان العثمانى (حتى سنة ١٩١٤م لما انقطعت التبعية بين مصر وتركيا)، وقد سعى سعيد باشا لدى الباب العالى حتى جعل تعيين باقى القضاة من حقوق الحكومة المصرية، ولكن من جهة **أخرى أصبح القضاء الشرعى، بعد أن كان شاملاً لاختصاص عام، قاصراً على الأحوال الشخصية للمسلمين، بعد أن انتقصه القضاء المختلط، والقضاء الأهلى من أطرافه.** . ولعل تضييق دائرة القضاء الشرعى جعل من السهل نوعًا بذل العناية فى إصلاحه، فصدرت عدة لوائح لترتيب المحاكم الشرعية، وأهمها لائحة سنة ١٨٨٠م، ولائحة سنة ١٨٩٧م، ولائحة سنة ١٩٠٩م، ولائحة سنة ١٩١٠م، وكل لائحة تتلو سابقتها تعدل وتنقح فيما يستحق التعديل والتنقيح. وقد امتزجت فى هذه اللوائح الشريعة الإسلامية بالقانون الحديث، امتزاجًا دلت التجربة على أنه موفق، وهو يثبت من ناحية أخرى:

«أن الشريعة الإسلامية إذا صادفت من يعنى بأمرها، تستطيع أن تجارى القانون الحديث دون تقصير، بل وتفوق عليه فى بعض المسائل[4] [انتهى].

* * *

(١) حكم مصر ما بين [١٢٢٠هـ ١٨٠٥م و ١٢٦٤هـ ١٨٤٨م].

(٢) حكم مصر ما بين [١٢٧٠هـ ١٨٥٤م و ١٢٧٩هـ ١٨٦٣م].

(٣) نوبار باشا [١٨٢٥ ـ ١٨٩٩م] مسيحى أرمنى، كان ممثلاً للنفوذ الأجنبى فى الإدارة المصرية.

(٤) التأكيد على هذه العبارة للسنهورى باشا. انظر هذه الدراسة عدد «مجلة هيئة قضايا الدولة» المخصص لدراسات عن «الفقيه الإمام عبدالرازق السنهورى» ص ١٠٢ ـ ١١٠ ـ يونية سنة ١٩٨٩م.

تلك هى دراسة السنهورى باشا . . التى عرض فيها مشروعه لتطوير وتأسيس القانون الإسلامى الحديث، بغية إسلامية الدولة بسلطاتها الثلاث . . إيمانًا منه بأن الإسلام دين ودولة، بما للدولة الحديثة من شمولية فى مختلف ميادين العمران . .

ولقد جاءت هذه الدراسة فى سياق النقض لدعوى الشيخ على عبدالرازق علمنة الإسلام . . وامتدادًا لما سبق ونقد به السنهورى هذه الدعوى فى كتابه [فقه الخلافة وتطورها] ـ بل إن هذا الجهد الذى قدمه السنهورى باشا فى إطار التأكيد على إسلامية الدولة والقانون والسياسة فى النموذج الإسلامى، لهو استمرار لانحيازه المبكر للشريعة الإسلامية، ودعوته إلى إسلامية مشروع النهضة الحضارية الذى تنشده الأمة . .

فهو رافض لاستعارة النموذج الغربى فى التمدن ليكون خيارنا الحضارى فى النهضة ـ وناقد لأصحاب هذا الاتجاه . . يكتب عن ذلك ـ فى أوراقه الخاصة ـ بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٣م ـ فيقول: « . . وهناك رأى يقول: إن على مصر أن تنظر إلى المدنيات الغربية فتختار من كلٍّ أحسنه.

وأرى أن أكبر ضعف فى هذا الرأى أنه ينسى أن مصر لها مدنية أصيلة، وحاجتها الآن هى جعل هذه المدنية ملائمة للعصر الحاضر، وليست مصر هى الدولة الطفيلية الحديثة، التى ترقع لها ثوبًا من فضلات الأقمشة التى يلقيها الخياطون . . »[1]؟!! . .

وهذه المدنية الأصيلة، هى ـ برأى السنهورى ـ المدنية الإسلامية، الجامعة لشعوب الشرق ودياناته . . فى سبيل وحدة الشرق . . وليست سبيل شقاق طائفى ـ كما يحب الذين فى قلوبهم مرض . . « . . **إن المدنية الإسلامية هى ميراث حلال للمسلمين والمسيحيين واليهود من المقيمين فى الشرق، فتاريخ الجميع مشترك، والكل تضافروا على إيجاد هذه المدنية**[2] . . ».

بل لقد أدرك الرجل تميز الإسلام على المسيحية، لا بالشريعة التى تقتضى إسلامية الدولة والسياسات والعمران فحسب، بل وبإسلامية الحضارة . . فإسلامية العمران تثمر حضارة إسلامية، بينما استحال على المسيحية إقامة حضارة نصرانية . . فكان حكم لاهوتها انحطاطًا للحضارة، كما كان تحضر أهلها ثمرة لاستبعاد الدين عن شئون العمران؟! . .

---

(١) [عبدالرزاق السنهورى من خلال أوراقه الشخصية] ص١٠٠ ـ إعداد: د. نادية السنهورى، د. توفيق الشاوى. طبعة القاهرة سنة ١٩٨٨م.

(٢) المصدر السابق. ص١١٨ ـ وهى مذكرة كتبها فى أوراقه الخاصة بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٣م.

أدرك السنهورى، تميز الإسلام وامتيازه فى هذا الميدان، فكتب يقول: ". . **ويمتاز الإسلام على المسيحية، فى أن المسلمين استطاعوا أن يبنوا مدنية زاهرة، مع محافظتهم على عقائد الإسلام، أما المسيحيون فلم يستطيعوا أن يتحدثوا إلا عندما تركوا الدين المسيحى بالفعل. . . .**"[1]؟!

* * *

وإذ كنا وقفنا فى نماذج الرفض والنقض والمقاومة لدعوى الشيخ على عبدالرازق علمنة الإسلام عند نموذج سعد زغلول: أعظم قائد، لأعظم ثوراتنا فى ذلك التاريخ. . ونموذج السنهورى باشا. أعظم عقل قانونى فى عصرنا الحديث. . فغنى عن البيان ما قام به الأزهر الشريف - وخاصة هيئة كبار العلماء - وما قام به العلماء والمفكرون الذين ألفوا الكتب، وكتبوا الدراسات والمقالات فى نقد ونقض [كتاب الإسلام وأصول الحكم] وتفنيد ما جاء به عن نظام الحكم الإسلامى، وعن علاقة الإسلام بالسياسة فى المجتمعات[2]. .

* * *

على أن هناك مفارقات قد شهدتها حياتنا الفكرية فى الصراع الذى دار حول هذا الموضوع. . موضوع إسلامية الدولة والقانون والعمران. .

● فالذين فى قلوبهم مرض إزاء الإسلام، قد استمروا فى السير على طريق الرفض لإسلامية الدولة والسياسة، مرحبين بالاختراق العلمانى الغربى، ومستفيدين من دعوى الشيخ على عبدالرازق علمنة الإسلام. .

فسلامة موسى يكتب قائلاً: "إذا كانت الرابطة الشرقية سخافة. . فإن الرابطة الدينية وقاحة، **فإننا أبناء القرن العشرين أكبر من أن نعتمد على الدين جامعة تربطنا. . ونحن فى حاجة إلى ثقافة حرة أبعد ما تكون عن الأديان. . إننى كلما ازددت خبرة وتجربة وثقافة توضحت أمامى أغراض: يجب علينا أن نخرج من آسيا - [آسيا: تعبير يطلقه بعض المستشرقين على الإسلام؟!] وأن نلتحق بأوروبا، فإنى كلما زادت**

---

(١) المصدر السابق، ص١٤٢ - وهى مذكرة كتبها فى أوراقه الخاصة بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤م.
(٢) للإلمام بطرف من ذلك انظر كتابنا [معركة الإسلام وأصول الحكم].

معرفتى بالشرق زادت كراهيتى له، وشعورى بأنه غريب عنى، وكلما زادت معرفتى بأوروبا زاد حبى لها، وتعلقى بها، وزاد شعورى أنها منى وأنا منها. وهذا هو مذهبى الذى أعمل له طول حياتى، سرًا وجهرًا، فأنا كافر بالشرق، مؤمن بالغرب..»..[1].

فالرجل يعلن ـ فيما هو أكثر من الصراحة؟! ـ عن أنه سائر على درب العلمانية.. درب نوبار باشا ـ والمحاكم المختلطة ـ.. درب كرومر [١٨٤١ ـ ١٩١٧م] ـ ومدرسة [المقطم]..

ويلتقط لويس عوض الخيط من سلامة موسى فيزعم «أن الإسلام، كالمسيحية، قد عرفا دوراتهما الثيوقراطية والهيومانية..»[2].. وأن «معركة الديمقراطية المصرية كانت دائما معركة بين الحق الطبيعى، ومن يدعون بالحق الإلهى..»[3].

أما الدكتور محمد أحمد خلف الله.. فإنه يظل على تبنيه لآراء على عبدالرازق.. فيردد فى سنة ١٩٨٤م ما قاله على عبدالرازق فى سنة ١٩٢٥م.. ويقول: **«لم يكن نبى الإسلام فى أى وقت من الأوقات ملكًا أو رئيس دولة، وإنما ظل دائمًا النبى الرسول..!**[4].

يظل هذا النفر على درب العلمانية، مناصبين إسلامية الدولة والسياسة والعمران العداء.. ومقتفين أثر كرومر ـ حتى بعد رحيل استعماره الإنجليزى ـ.. ومرددين حجج على عبدالرازق ـ حتى بعد أن هدى الله على عبدالرازق.. فنقض هو نفسه ما بناه فى كتابه سنة ١٩٢٥م؟! ـ..

وتلك صفحة من صفحات فكرنا الحديث والمعاصر تستحق التأمل والتنويه..

***

---

(١) كتاب [اليوم والغد] طبعة سنة ١٩٢٧م.. والنقل عن كتاب د. محمد محمد حسين [الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر]، جـ٢ ص٢١٢ ـ ٢١٥ طبعة القاهرة سنة ١٩٨٠م.

(٢) مجلة [المصور] ـ القاهرة ـ العدد ٣٠٧٧ بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٨٠م.

(٣) المرجع السابق ـ العدد ٣١٠٦ ـ بتاريخ ٢٠ إبريل سنة ١٩٨٤م.

(٤) من مقال حول «النص والاجتهاد والحكم فى الإسلام» ـ مجلة [العربى] ـ الكويت ـ عدد ٣٠٧ ـ رمضان سنة ١٤٠٤هـ.

العودة عن علمنة الإسلام

إلى إسلامية السياسة

لم يكن كتاب [الإسلام وأصول الحكم] للشيخ على عبدالرازق، حالة فريدة للتحديات التى واجهت الإسلام والمسلمين، فى التاريخ الذى صدر فيه . .

● ففى [٢٢ رجب سنة ١٣٤٢هـ ٣ مارس سنة ١٩٢٤م] ألغيت الخلافة العثمانية، ونفى آخر خلفائها السلطان عبدالمجيد الثانى [١٢٨٦ ـ ١٣٦٤هـ ١٨٦٩ ـ ١٩٤٤م] . . فزال «الرمز» ـ ولو الشكلى ـ الذى حافظ على وحدة الأمة، والذى أبقت عليه الأمة منذ ظهور الإسلام!

● وفى [رمضان سنة ١٣٤٣هـ إبريل سنة ١٩٢٥م] أصدر الشيخ على عبدالرازق كتابه . . فجاء وكأنه «فتوى» من شيخ أزهرى، وقاض شرعى «تحلل» إلغاء الخلافة الإسلامية . . التى أجمع المسلمون، عبر تاريخهم الطويل، على أنها واجب «إسلامى ـ مدنى»، يتوقف على إقامته إقامة «الواجبات . . الدينية» ـ وما لا يقوم الواجب إلا به فهو واجب ـ فهى خلافة عن الأمة ـ التى هى الخليفة عن صاحب الشرع ـ لحراسة الدين، وسياسة الدنيا بهذا الدين! . .

● وفى العام التالى [١٣٤٤هـ سنة ١٩٢٦م] نشر الدكتور طه حسين [١٣٠٦ ـ ١٣٩٣هـ ـ ١٨٨٩ ـ ١٩٧٣م] كتابه [فى الشعر الجاهلى]، الذى استخدم فيه «الشك الديكارتى» للتشكيك فى «الشعر الجاهلى» . . ثم تجاوز نطاق «الشعر» فشكك فى بعض قصص القرآن الكريم: . .

وهزت هذه الأحداث ـ العملية ـ والفكرية التى بدت تنظيراً لها ـ ضمير الأمة من الأعماق . . فشبت معارك فكرية، من أعنف وأخصب ما شهد تاريخنا الفكرى الحديث، بل وتألفت جمعيات وجماعات لمواجهة هذا الزلزال، إن بالرفض أو بالتأييد . . وتميزت المنابر الفكرية والصحفية بالمواقف التى اتخذها أصحابها من هذه الاتجاهات . .

● وكانت صحيفة [السياسة] ـ اليومية ـ التى رأس تحريرها يومئذ المفكر والسياسى والأديب الدكتور محمد حسين هيكل باشا [١٣٠٥ ـ ١٣٧٥هـ ١٨٨٨ ـ ١٩٥٦م] أبرز المنابر الصحفية التى دافعت عن على عبدالرازق . . وعن طه حسين . . وعن علمنة الإسلام . . ومن هنا تأتى أهمية الوقوف عند ظاهرة تراجع هؤلاء الفرسان الثلاثة ـ على عبدالرازق . . وطه حسين . . وهيكل ـ عن هذا الاتجاه . . وعودتهم إلى إسلامية السياسة والدولة . . على النحو الذى يقرره ويتميز به الإسلام . .

فالرجل الذى ابتدع القول بعلمانية الإسلام . . يتراجع . . ويعلن أن **الإسلام «دين تشريعى** . . وليس مجرد **«رسالة روحية»** . . بل ويقول: إن عبارة الإسلام رسالة روحية فقط هى «عبارة ألقاها الشيطان على لسانى»! . . وطه حسين . . الذى أقام قواعد علمنة الإسلام ـ وخاصة فى كتابه [مستقبل الثقافة فى مصر] . . يتراجع هو الآخر، والدكتور هيكل باشا ـ أبرز المدافعين عن هذه الأفكار ـ يتراجع ـ فى شجاعة هى مضرب الأمثال؟! ـ . الأمر الذى يجعلنا بإزاء «ظاهرة ـ فكرية» تستحق التأمل . . والتنويه! . .

❊❊❊

لقد صدرت إدانة هيئة كبار العلماء لآراء الشيخ على عبدالرازق فى «الخلافة الإسلامية» وفى «روحانية الإسلام، وانفصام علاقته بالحكم والدولة والسياسة» . . صدرت هذه الإدانة ـ التى رتبت الهيئة عليها حكمًا تأديبيًا بإخراجه من زمرة العلماء ـ بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٣٤٤هـ ـ ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٥م ـ . أى بعد أربعة أشهر من صدور الكتاب ـ فى إبريل سنة ١٩٢٥م ـ . .

وفى اليوم التالى نشرت جريدة «البورص أجيبشن» حديثًا مع الشيخ على . . يتحدى فيه هيئة كبار العلماء وحكمها . . ويعلن فيه أنه سيمضى فى آرائه . . ناشراً لها

«بكل الوسائل الممكنة، كتأليف كتب جديدة، ومقالات في الصحف ومحاضرات وأحاديث»[1].

لكن الأيام والشهور والسنين مضت دون أن ينجز الرجل شيئًا من ذلك.. بل لقد حرص طوال حياته على البعد عن أفكار كتابه.. وعن إعادة نشره.. بل وعن الحديث عنه، وكأنه عار أو عورة من العورات؟! بل لقد حرص على ذلك أبناؤه من بعده، حتى أنهم أقاموا دعوى قضائية على من أعاد نشر الكتاب في بداية سبعينيات القرن العشرين، واستمرت منظورة أمام القضاء المصرى لأكثر من خمسة عشر عامًا؟!.

وفي الحقيقة، فإن الذى مارسه الشيخ على عبدالرازق - بعد إدانة أفكاره - إلي جانب الصمت عن إثارة القضية - **هو التراجع الضمنى والعملى، وغير المعلن أو الصريح!..**

فبعد شهر من إدانة الرجل.. نشرت صحيفة [السياسة] - اليومية - ١ سبتمبر سنة ١٩٢٥م تحت عنوان «حديث جديد مع الشيخ على عبدالرازق».. قال فيه:

«إن الإسلام دين تشريعى، وإنه يجب على المسلمين إقامة شرائعه وحدوده، وإن الله خاطبهم جميعًا بذلك، ويجب على المسلمين إقامة حكومة منهم تقوم بذلك، ولكن الله لم يقيدهم بشكل مخصوص من أشكال الحكومات، بل ترك لهم الاختيار في ذلك، وفق مقتضيات الزمن، وحيث تكون المصلحة»..

وفي هذا الحديث - برأينا - تراجع أكيد عن القول بانفصام العلاقة بين الإسلام والحكم والدولة والسياسة.. **فبعد أن كان يرى جواز حكم المسلمين بأى نظام: ديمقراطى.. أو بلشفى.. عاد وقال إن الإسلام دين تشريعى.. أى أن فيه شريعة وقانونًا للمجتمع والدولة.. وواجب على المسلمين إقامة الحكومة التى تقيم شرائع الإسلام وحدوده - وليس أى حكومة لأية أيديولوجية - والحرية والتطور هما في «شكل الحكومة» - وفق الزمان والمصلحة، وليس في مرجعية الحكومة.. فالمرجعية للشريعة التى أوجب الله إقامتها، وخاطب المسلمين جميعًا بهذا التكليف الواجب..**

فنحن أمام تراجع أكيد.. وإن لم يكن هناك استخدام لمصطلحات التراجع، أو الأوبة، أو النقد الذاتى!..

---

(١) انظر كتابنا [معركة الإسلام وأصول الحكم] ص١٣١.

وتمضي السنون . . حتى يأتي عام ١٩٥١م . . وفي لقاء بين علي عبدالرازق والدكتور أحمد أمين يتبادلان الحديث حول مشكلات المسلمين، وعلاج هذه المشكلات . . فيذكر علي عبدالرازق: **«إن دواء ذلك أن نرجع إلى ما نشرته قديمًا من أن رسالة الإسلام روحانية فقط، ولنا الحق فيما عدا ذلك من مسائل ومشاكل . . »؟!**

وفي هذه العبارة - «رسالة الإسلام روحانية فقط» اعتراف بما أدانته لأجله هيئة كبار العلماء قبل سبعة وعشرين عامًا؟! . . وهي «التهمة» التي كان يراوغ الرجل - أثناء محاكمته - في الاعتراف بها!! . . لكنه نطق بها في حواره مع أحمد أمين في سنة ١٩٥١م؟! . .

فلما نشر أحمد أمين هذا الحوار في مجلة [رسالة الإسلام] - إبريل سنة ١٩٥١م - تحت عنوان [الاجتهاد في نظر الإسلام] . . كتب علي عبدالرازق تعليقًا نشرته المجلة في عددها التالي - مايو سنة ١٩٥١م - تحت عنوان:

تعليق على مقال:
الاجتهاد في نظر الإسلام

لحضرة صاحب السعادة «علي عبدالرازق باشا»

وهو تعليق نثبته هنا كاملاً، لأهميته البالغة، كرأي نهائي لعلي عبدالرازق في الموضوع: -

«قرأت في العدد الأخير من مجلة [رسالة الإسلام] المؤرخ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٠هـ إبريل سنة ١٩٥١م بحثًا قيمًا لحضرة صاحب العزة الكاتب الكبير أحمد أمين بك تحت عنوان **«الاجتهاد في نظر الإسلام»، وقد جاء في صدر هذا البحث أنه كان يتجادل معي، وكنا نستعرض حال المسلمين وما صاروا إليه من جمود، فقلت فيما قلت: «إن دواء ذلك أن نرجع إلى ما نشرته قديمًا من أن رسالة الإسلام روحانية فقط، ولنا الحق فيما عدا ذلك من مسائل ومشاكل . . إلخ».**

وَقَفَتْ أمام ناظري كلمة **«رسالة الإسلام روحانية فقط»** ولم تشأ أن تمر من غير أن تثير ذكرى قصة قديمة لهذه الكلمة معي، وتبعث من جديد في خاطري صورًا من هذا

الصراع الذى احتدم يوم نشرت كتاب «الإسلام وأصول الحكم». فقد زعم الطاعنون الذين جعلوا فى قلوبهم الحمية يومئذ: أننى فى ذلك البحث **قد جعلت الشريعة الإسلامية شريعة روحية محضة**، ورتبوا على ذلك ما طوعت لهم أنفسهم أن يفعلوا. أما أنا فقد رددت ذلك عليهم، وقلت لهم يومئذ، صادقًا ومخالصًا: **«إننى لم أقل ذلك مطلقًا، لا فى هذا الكتاب ولا فى غيره، ولا قلت شيئًا يشبه ذلك الرأى أو يدانيه»**.

ثم كان ما كان من لدد فى الخصومة، وتماد فى الحق وفى الباطل، ومصابرة فى الهجوم وفى الدفاع، إلى أن قامت هدنة طال أمدها، والله وحده يعلم هل تمت الرواية أم لم تتم فصولاً!.

أسوق هذا الحديث ليذكر الأستاذ الكاتب الكبير، أن فكرة روحانية الإسلام لم تكن رأيًا لى يوم نشرت البحث المشار إليه، وأننى رفضت يومئذ رفضًا باتًا أن يكون ذلك رأيى. فما ينبغى - وذلك موقفى - أن أعود اليوم فأقول إننى أدعو إلى أن نرجع إلى ما نشرته قديمًا من «أن رسالة الإسلام روحانية فقط»؛ لأن ذلك لم يكن رأيى فى تلك الرسالة ولا فى غيرها.

أرجو ألا يظن صديقى أحمد أمين بك، أو من يقرأ كلمتى هذه، أننى أمارى من قريب أو من بعيد فى صحة الحديث الذى رواه عنى، فإنى لأذكر هذا الحديث نفسه، وأذكر أين ومتى كان؟ وما ينبغى لشيء يرويه أحمد بك أمين أن يكون موضعًا للمراء.

وما أرى فى الأمر إلا أن هناك خطأ فى التعبير جرى به لسانى فى المجلس الذى كنا نتجادل فيه ونستعرض حال المسلمين، وما أدرى كيف تسربت كلمة روحانية الإسلام إلى لسانى يومئذ، ولم أرد معناها، ولم يكن يخطر لى ببال؟ بل لعله الشيطان ألقى فى حديثى بتلك الكلمة ليعيدها جذعة تلك الملحمة التى كانت حول كتاب «الإسلام وأصول الحكم»، والتى أشرت إليها آنفًا، وللشيطان أحيانًا كلمات يلقيها على ألسنة بعض الناس.

هذه كلمة غير ذات بال، لا تمس موضوع المقال، ولكنها **تصحح وضعًا شخصيًا أرى من الإنصاف أن يصحح.**

أما الموضوع فى ذاته، فقد رأى الأستاذ الكاتب الكبير: «أن نظريته تؤدى إلى نفس

النتيجة التى أراها». وإنه ليشرح صدرى أن يرى الأستاذ الكبير أن غايته تتفق وغايتى، وذلك فضل من الله كبير، وما يسرنى أن لى به حمر النعم، ومن يدرى؟ فلعلنا لو حققنا النظر فيما يظنه الأستاذ الكبير خلافًا بيننا فى المقدمات لا فى النتائج، لوجدنا أكثره يرجع إلى اختلاف فى الأسماء، وفى تحديد ما تحمل من معان، ولعلنا لو استطعنا أن نحدد الكلمات التى يقوم الخلاف حول معانيها ومدلولاتها، مثل كلمات روحانية الإسلام، والاجتهاد المطلق.. إلخ. لوجدنا ـ بعون الله ـ الاتفاق تامًا بيننا فى المقدمات والنتائج، وفى المبادئ والغايات» ـ [انتهى].

***

ذلك هو نص المقال الذى كتبه، على عبدالرازق، تعليقًا على ما كتبه أحمد أمين، عن الحوار الذى دار بينهما... ونحن هنا:

١ ـ لن نقف طويلا أمام نفى على عبدالرازق تضمن كتابه [الإسلام وأصول الحكم] لفكرة أن رسالة الإسلام روحانية فقط.. يكفى أن نذكر أن فى كتابه هذه العبارات:

«إن محمداً ﷺ ما كان إلا رسولا لدعوة دينية خالصة للدين، لا تشوبها نزعة ملك ولا حكومة، وإنه ﷺ لم يقم بتأسيس مملكة، بالمعنى الذى يفهم سياسة من هذه الكلمة ومرادفاتها، ما كان إلا رسولا كإخوانه الخالين من الرسل، وما كان ملكًا ولا مؤسس دولة، ولا داعيًا إلى ملك.. إن ظواهر القرآن المجيد تؤيد القول بأن النبى ﷺ لم يكن له شأن فى الملك السياسى، وآياته متضافرة على أن عمله السماوى لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من كل معانى السلطان... ولاية الرسول على قومه ولاية روحية... وولاية الحاكم ولاية مادية... تلك ولاية هداية إلى الله وإرشاد إليه، وهذه ولاية تدبير لمصالح الحياة وعمارة الأرض، تلك للدين، وهذه للدنيا، تلك لله، وهذه للناس. تلك زعامة دينية، وهذه زعامة سياسية، ويا بعد ما بين السياسة والدين..؟!..»

يكفى أن نذكر أن هذه هى عباراته فى كتابه.. وأنه قد ساقها تحت عنوان: [**رسالة لا حكم ودين لا دولة**[1]]؟!

(١) انظر كتاب [الإسلام وأصول الحكم] ص٤٨ ـ ٨٠.

ب ـ المهم أن الرجل قد اعترف بأنه قال ـ فى حواره مع أحمد أمين «**رسالة الإسلام روحانية فقط**» . . وأن هذا ليس بالرأى الجديد له ـ فى سنة ١٩٥١ ـ . . وإنما هذا هو الرأى الذى «نشره قديمًا فى كتاب [الإسلام وأصول الحكم] سنة ١٩٢٥م؟؟؟!!» . .

اعترف الرجل بذلك . . ودعا أحمد أمين، ودعا القراء إلى «**عدم الظن بأنه يمارى من قريب أو من بعيد فى صحة الحديث الذى رواه عنه أحمد أمين**» . .

جـ ـ لكن الرجل قال : « . . **وما أرى إلا أن هناك خطأ فى التعبير جرى به لسانى فى المجلس الذى كنا نتجادل فيه، ونستعرض حال المسلمين، وما أدرى كيف تسربت كلمة روحانية الإسلام إلى لسانى . . يومئذ، ولم أرد معناها، ولم يكن يخطر لى ببال، بل لعله الشيطان ألقى فى حديثى بتلك الكلمة . . وللشيطان أحيانًا كلمات يلقيها على ألسنة بعض الناس**»؟! . .

ونحن، انطلاقًا من كلمات على عبدالرازق هذه ـ فى مقاله ـ «الوثيقة» هذا . . **نقول للعلمانيين العرب، الذين يقفون عند على عبدالرازق سنة ١٩٢٥م، مستشهدين به على علمانية الإسلام، وروحانيته المجردة من السياسة . . والذين يرددون كلمته القديمة : «ويا بعد ما بين السياسة والدين»، نقول لهؤلاء العلمانيين : إننا نحن الذين نحترم على عبدالرازق عندما نصدق قوله : «إن الشيطان هو الذى ألقى هذه الكلمات على لسانه» . . وليست له رأيًا . . بل هى ـ كما قال ـ رأى الشيطان؟! . . فتبينوا من هو إمامكم ورائد «تنويركم» . إنه ليس على عبدالرازق . . بل هو الشيطان؟؟!!** . .

هذا عن الشيخ على عبدالرازق . .

لقد عاد فأعلن حاكمية الشريعة الإسلامية . . ووجوب قيام الحكومة الملتزمة بتطبيقها . . مع تطور «شكل» هذه الحكومة وفق المصلحة والزمان :

وقطع بأن القول بروحانية الإسلام فقط هو من نزغات الشياطين! . .[1]

* * *

(١) هناك حقائق مثيرة حول الصاحب الحقيقى لفكرة «روحانية الإسلام» أنظرها فى كتابنا : [الإسلام بين التنوير والتزوير] ص٣٨ ـ ٩٦ . طبعة دار الشروق ـ القاهرة ١٩٩٥م .

• أما الفارس الثاني - إن لم يكن الأول - لعلمنة الإسلام، فهو الدكتور طه حسين [١٣٠٦ - ١٣٩٣هـ ١٨٨٩ - ١٩٧٣م].. تخرج من الأزهر - كعلى عبدالرازق - ثم نهل من علوم الغرب وآدابه.. الأمر الذي يجعله - أمام الرأي العام - خبيراً بالحديث عن الإسلام..

وجهود الرجل في علمنة الإسلام لا تقف فقط عند إسهاماته - بالمقالات - في الدفاع عن علي عبدالرازق إبان المعركة الفكرية التي أثارها كتاب [الإسلام وأصول الحكم].. ولا عند إخضاعه القرآن الكريم.. وحي الله.. الممثل لعلمه المطلق والمحيط، لمناهج الوضعية الغربية، التي تجعل من الواقع المحسوس المصدر الوحيد للحقيقة العلمية، ومن العقل والحواس السبل الوحيدة المعتمدة لتحصيل حقائق العلم والمعرفة - وما عدا ذلك فميتافيزيقا وخيالات فنية، وإيمان ديني؟! يمثل طوراً من أطوار طفولة العقل الإنساني؟!..

لقد تعامل طه حسين مع القرآن - وهو الوحي - مصدر المعرفة الغيبية - التي لا يستقل العقل الإنساني بإدراك كنهها - تعامل معه - بالشك الديكارتي - على أنه «نص» من «النصوص»؟!..

ومن هنا كان تشكيكه - عندما كتب كتابه [في الشعر الجاهلي] سنة ١٩٢٦م - في العام التالي لصدور [الإسلام وأصول الحكم]؟! - كان تشكيكه في صدق حديث القرآن الكريم عن خليل الله إبراهيم، ونبيه إسماعيل عليهما السلام... الخاص:

أ - بعلاقة الإسلام بملة إبراهيم.. والحنيفية والحنفاء..

ب - وقصة بناء الكعبة، ورفع قواعدها بواسطة إبراهيم وإسماعيل..

جـ - وأخبار الرحلة الحجازية لإبراهيم عليه السلام[1]..

ومع خطر هذا المنهج الوضعي، الذي يريد إقامة المعرفة على ساق واحدة.. هي «الكون المنظور»، ملغياً استقلال وتميز مصدرها الآخر: «الوحي المقروء».. فإن قمة جهود الدكتور طه حسين، في علمنة الإسلام، قد جاءت في كتابه [مستقبل الثقافة في مصر] - الصادر سنة ١٩٣٨م - والخطر العلماني في كتاب [مستقبل الثقافة في مصر] لا

---

(١) [في الشعر الجاهلي] ص٨٠، ٨١. طبعة القاهرة سنة ١٩٢٦م.

يقف فقط عند عباراته التي تعلن «ثمرات ونتائج» الموقف العلماني: ـ أي استبعاد الدين من السياسة والدولة ـ والتي يقول فيها:

«.. ومن المحقق أن تطور الحياة الإنسانية قد قضى منذ عهد بعيد بأن وحدة الدين، ووحدة اللغة، لا تصلحان أساسًا للوحدة السياسية، ولا قوامًا لتكوين الدول... ولقد فطن المسلمون منذ عهد بعيد إلى أصل من أصول الحياة الحديثة، وهو: أن السياسة شيء، والدين شيء آخر، وأن نظام الحكم وتكوين الدول إنما يقومان على المنافع العملية، قبل أن يقوما على أي شيء آخر..»[1].

لا يقف الخطر العلماني في هذا الكتاب عند هذه المقالات، التي تمثل «الثمرات والنتائج».. وإنما يتمثل هذا الخطر فيما ساقه، عبر العديد من الصحفات، من «فلسفة لعلمنة الإسلام»..

فإذا كان علي عبدالرازق قد «أشار» إلى مماثلة رسالة محمد ﷺ لرسالات الخالين من الرسل، في كونها «دينًا» لا «دولة».. وامتدح عبارة المسيح: «اعطوا ما لقيصر لقيصر، وما لله لله»، فقال: إنها «الكلمة البالغة»[2]؟!

ـ فإن طه حسين قد جاء ـ في كتابه [مستقبل الثقافة في مصر] ـ ليفلسف هذه المماثلة بين الإسلام والمسيحية.. بل وبين العقل المصري والشرقي المسلم، وبين العقل الغربي اليوناني المسيحي.. جاء ليقول: إن عقلنا يوناني التكوين.. لأنه ـ كالعقل الأوروبي ـ مرده إلى عناصر ثلاثة:

ـ «حضارة اليونان، وما فيها من: أدب وفلسفة وفن.

ـ وحضارة الرومان، وما فيها من: سياسة وفقه.

ـ والمسيحية، وما فيها من: دعوة إلى الخير وحث على الإحسان[3].

وكما لم يغير الإنجيل ـ عندما تنصرت أوروبا ـ من الطابع اليوناني للعقل الأوروبي.. فكذلك القرآن، لم يغير من الطابع اليوناني للعقل الشرقي؛ لأن القرآن «إنما جاء متممًا ومصدقًا لما في الإنجيل»[4]؟!

---

(١) [مستقبل الثقافة في مصر] ص١٦، ١٧. طبعة القاهرة سنة ١٩٣٨م.

(٢) [الإسلام وأصول الحكم] ص٤٩.

(٣) [مستقبل الثقافة في مصر] ص٢٩.

(٤) المصدر السابق. ص٢١، ٢٢.

وإذا صحت هذه المماثلة - بل هذه الوحدة - بين مكونات العقل الشرقى، والعقل الغربى - فكلاهما يونانى المكونات والتكوين - وصحت المماثلة بين القرآن والإنجيل، والإسلام والمسيحية، فى الموقف من السياسة والدولة.. فإن العلمانية، التى هى طبيعية تمامًا فى ظل مسيحية تدع ما لقيصر لقيصر، وما لله لله.. تكون طبيعية تمامًا فى ظل قرآن لا فارق بينه، فى هذه القضية، وبين الإنجيل؟!..

كان هذا هو مدخل طه حسين لتأسيس القواعد، التى لا بد وأن تثمر وتفرز، تلقائيًا، مقولات العلمانية، كثمرات طبيعية ومنطقية، مع هذه الأسس والقواعد؟!..

ولذلك رأيناه يلح على هذه «القضية»، التى إذا «كسبها» تم إلحاق الشرق بالغرب، بدعوى وحدة مكونات العقل فيهما، على النحو الذى لم يُحْدِث فيه القرآن أى تغيير.. فهو يقول:

«كان العقل المصرى - إذن - إلى أيام الإسكندر مؤثرًا فى العقل اليونانى متأثرًا به، مشاركًا فى كثير من خصاله، إن لم يشاركه فى خصاله كلها.... وجاء الإسلام، وانتشر فى أقطار الأرض، وتلقته مصر لقاء حسنًا، وأسرعت إليه إسراعًا شديدًا، فاتخذته لها دينًا، واتخذت لغته العربية لها لغة، فهل أخرجها ذلك عن عقليتها الأولى - [العقلية اليونانية] - وهل جعلها ذلك أمة شرقية بالمعنى الذى يُفهم من هذه الكلمة الآن؟!

كلا! لأن المسيحية التى ظهرت فى الشرق قد غمرت أوروبا، واستأثرت بها دون غيرها من الديانات، فلم تصبح أوروبا شرقية، ولم تتغير طبيعة العقل الأوروبى.

وإذا كان فلاسفة أوروبا، وقادة الرأى الحديث فيها، يعدون المسيحية عنصرًا من عناصر العقل الأوروبى، فلست أدرى ما الذى يفرق بين المسيحية والإسلام، وكلاهما قد ظهر فى الشرق الجغرافى، وكلاهما قد نبع من منبع كريم واحد، وهبط به الوحى من لدن إله واحد، يؤمن به الشرقيون والغربيون على السواء؟.

وكيف يستقيم للعقل السليم والرأى المنصف، أن يقرأ الأوروبيون الإنجيل فلا يرون به بأسًا على العقل الأوروبى، ولا يرون أنه ينقل هذا العقل من الغرب إلى الشرق، فإذا قرءوا القرآن رأوه شرقيًا خالصًا، مع أن القرآن. كما يقول فى غير عوج ولا التواء، إنما جاء متممًا ومصدقًا لما فى الإنجيل؟.

إذا صح أن المسيحية لم تمسخ العقل الأوروبى؛ ولم تخرجه عن يونانيته الموروثة، ولم تجرده عن خصائصه التى جاءته من إقليم البحر الأبيض المتوسط، فيجب أن يصح أن الإسلام لم يغير العقل المصرى، أو لم يغير عقل الشعوب التى اعتنقته، والتى كانت متأثرة بهذا البحر الأبيض المتوسط..»[1].

إن طه حسين، هنا - فى هذه القضية التى هى أخطر ما فى كتابه هذا - يقيم قواعد العلمانية على «أعمدة المماثلة - بل الوحدة» بين العقل الشرقى والعقل الغربى.. فهما برأيه عقل واحد فى مكوناته اليونانية - وتلك خرافة تراجع عنها مبتدعوها!..

وعلى المماثلة التامة بين الإسلام والمسيحية، وبين القرآن والإنجيل - وتلك خرافة ابتدعها على عبدالرازق، وطه حسين - فالقرآن مصدق لما بين يديه من التوراة والإنجيل - وكل الكتب السماوية السابقة - حقًّا - فى «الدين».. أى عقيدة التوحيد.. والبعث والجزاء.. والعمل الصالح، وهى أصول الإيمان.. وشروط النجاة.. لكنه متميز فى «الشريعة».

﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ (٤٨)﴾ [المائدة: ٤٨].

فالإسلام ليس المسيحية.. لأن كتابه ليس مجرد «متمم ومصدق» للإنجيل - كما زعم طه حسين -.. وإنما هو «مصدق ومهيمن». وفيه «شريعة» متميزة بإقامة العلاقة بين «الدين» و «الدولة»، بين «السياسة الشرعية» وسائر ميادين «العمران» - على النحو الذى سبق وفصلناه فى هذا الكتاب[2] -..

ولقد كان طبيعيًّا أن يرتب طه حسين، على هذه المقدمات الخاطئة، تلك الثمرات الخاطئة، أيضًا: منطقية العلمانية عندنا، على نحو ما هى فى أوروبا.. «فقد تخففت أوروبا من أعباء القرون الوسطى؛ وأقامت سياستها على المنافع الزمانية، لا على

---

(١) المصدر السابق. ص١٩، ٢١، ٢٢.

(٢) انظر كذلك كتابنا [إسلامية المعرفة] طبعة القاهرة سنة ١٩٩٢م.

الوحدة المسيحية، ولا على تقارب اللغات والأجناس[1]. . »!. . ولذلك فإن سبيلنا إلى النهضة، هي ذات السبيل، التي سلكها الأوروبيون - طالما أن عقلنا جميعًا يوناني التكوين. . وإسلامنا كالمسيحية. . وقرآننا كالإنجيل. . وتطورنا هو تطورهم ذاته - فإن **«السبيل واضحة بينه مستقيمة، ليس فيها عوج ولا التواء، وهي واحدة فذة ليس لها تعدد، وهي: أن نسير سيرة الأوروبيين، ونسلك طريقهم، لنكون لهم أندادًا، ولنكون لهم شركاء في الحضارة، خيرها وشرها، حلوها ومرها، وما يُحب منها وما يكره، وما يُحمد منها وما يعاب[2]. . »؟!**

هكذا وضع طه حسين القواعد، وأقام الأسس لما سبق و«أشار» إليه على عبدالرازق.

* * *

وهنا نُذكّر أن المقام ليس مقام الإفاضة في نقض هذا «البناء». . فقد تهاوى من الأساس، وإنما المقام مقام الحديث عن عودة طه حسين عن هذا المذهب، وتراجعه - غير المعلن ولا الصريح - بسبب من «كبريائه - المتضخم»! - عن هذه الآراء!. .

فالرجل قد عاد في العقود الأخيرة من حياته الفكرية، إلى الحديث عن تميز الأمة العربية، قوميًا وسياسيًا، على النحو الذي يجعل لهذا التميز مدخلاً في وحدتها القومية. . فتراجع - بهذا التطور - عن إهماله - السابق - «اللغات والأجناس» كمقوم من مقومات السياسة والوحدة السياسية. .

ثم إن الرجل قد كان - في حياته - يعيد طبع ما ينفد من كتبه. . حتى كتابه [الشعر الجاهلي] - بعد أن حذف منه السطور الثمانية والعشرين التي تشكك في قصة إبراهيم وإسماعيل. . وغير عنوانه إلى: [في الأدب الجاهلي]. . ووثقه. . وأضاف إليه عددًا من الفصول. . كان الرجل يعيد طبع ما ينفد من كتبه إلا كتابه [مستقبل الثقافة في مصر]؟!. . بل لقد سئل في سنة ١٩٧١م عن رأيه فيما تضمنه من آراء أثارت الجدل عند صدوره في سنة ١٩٣٨م. . فقال عنه: **«ده كُتب سنة ١٩٣٦م. . قُدُم قوي، عاوز يتجدد. . ويجب أن أعود إليه، وأصلح فيه بعض حاجات، وأضيف»[3]. .**

(١) [مستقبل الثقافة في مصر] ص١٨.

(٢) المصدر السابق. ص٤٥.

(٣) صحيفة «الأهرام» عدد أول مارس سنة ١٩٧١م.

فكأنه يعلن تراجعه عمّا فى هذا الكتاب من آراء مثيرة للجدل . . وأولها هذا التأسيس لعلمنة الإسلام! . .

بل إننا لنجد للرجل تراجعًا صريحًا فى قضيتنا هذه ـ قضية مكانة «الدين» فى مقومات «الدولة»، وحاكميته فى مواثيقها الدستورية . فبعد أن كان رأيه هذا الذى سطره فى [مستقبل الثقافة فى مصر] عندما قطع بأن «**من المحقق أن تطور الحياة الإنسانية، قد قضى منذ عهد بعيد، بأن وحدة الدين ووحدة اللغة، لا تصلحان أساسًا للوحدة السياسية، ولا قوامًا لتكوين الدول . . ولقد فطن المسلمون منذ عهد بعيد، إلى أصل من أصول الحياة الحديثة، وهو أن السياسة شىء، والدين شىء آخر، وأن نظام الحكم وتكوين الدول إنما يقومان على المنافع العملية، قبل أن يقوما على أى شىء آخر . . ولقد تخففت أوروبا من أعباء القرون الوسطى، وأقامت سياستها على المنافع الزمانية، لا على الوحدة المسيحية، ولا على تقارب اللغات والأجناس . .**»[1].

بعد هذه العلمانية الصريحة، التى تستبعد الدين ـ ومعه اللغة ـ من مقومات الوحدة السياسية، ومقومات تكوين الدولة . . والتى لا تكتفى ـ وهذا هام ـ بعدم «**اشتراط**» وحدة الدين لإقامة الدولة . . وإنما تنفى «**صلاح الدين وصلاحيته**» لإقامة الدولة . . والتى تنفى علاقة السياسة بالدين ـ «**فالسياسة شىء والدين شىء آخر**» ـ . بل ويذهب فيها طه حسين إلى مماثلة تاريخنا ـ الذى رآه علمانيًا ـ بتاريخ أوروبا العلمانى . . ومماثلة قرآننا للإنجيل الذى يدع ما لقيصر لقيصر!

بعد هذه العلمانية الصريحة، التى تبناها طه حسين فى سنة ١٩٣٦م عام كتابته لكتابه [مستقبل الثقافة فى مصر] ـ يتراجع الرجل، فى هذه القضية، تراجعًا صريحًا وأكيدًا، وفى مناسبة ذات دلالة كبرى، على صدق تراجعه، عن هذه العلمانية . .

فبعد ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م . . وإلغاء الثورة لدستور سنة ١٩٢٣م . . دعت الثورة لجنة لوضع مشروع لدستور جديد، وانبثق منها لجنة للحريات والحقوق والواجبات العامة . ولقد رأس هذه اللجنة محمد على علوبة، وضمت عضويتها كوكبة من قادة الفكر والرأى والقانون، الممثلين لمختلف التخصصات والأديان والاتجاهات، كان فيها حبيب المصرى، والدكتور طه حسين، والدكتور عثمان خليل

(١) المصدر السابق. ص١٦، ١٧، ١٨ .

عثمان، والدكتور عبدالرحمن بدوى، وعبدالقادر عودة، وفريد أنطون، وفكرى أباظة، والأنبا يؤنس، وعلى الشمسى، ومحمد عبدالله لملوم، ومصطفى مرعى، ومحمد السيد ياسين، والدكتور محمود عزمى . . .

وبالطبع . . كانت مداولات واجتماعات هذه اللجنة سرية . . الأمر الذى يجعل الآراء المطروحة فيها صريحة، ومعبرة عن قناعات أصحابها، التى لا تتأثر بمراعاة عواطف الجمهور! . .

وفى الاجتماع الذى عقدته هذه اللجنة فى يوم الخميس ٢٢ رمضان سنة ١٣٧٢هـ ـ ٤ يونية سنة ١٩٥٣م ـ دار النقاش حول: «حقوق المرأة السياسية» . . وعرض النقاش للموقف من الإسلام ومكانته فى تحديد هذه الحقوق، ومكان ضوابطه وشريعته وحدوده من دستور البلاد . . وفى هذا النقاش أدلى الدكتور طه حسين بالآراء التى تقطع بتراجعه عن عزل الدين عن الدولة، واستبعاد الإسلام عن مقومات إقامة الدولة . .

● ففى نص بالغ الأهمية من النصوص التى أدلى بها فى حوار اجتماع هذه اللجنة، لم يقف من قضيتنا هذه ـ علاقة «الدين» بدستور «الدولة» ـ عند ضرورة مراعاة حدود الدين فى تقرير نطاق حقوق المرأة السياسية . . وإنما ذهب إلى المطالبة بالنص فى الدستور على عدم السماح لقوانين البلاد ـ المفصلة والمطبقة للدستور ـ «**بأن تعدل عن نص القرآن**» . . فإذا كانت مراعاة الدستور هى التى تضمن دستورية القوانين ومشروعيتها، فلقد طلب طه حسين النص على عدم خروج القوانين على نص القرآن الكريم، فجعل للقرآن حاكمية سائدة على قوانين البلاد؟! .

أما نص عبارته فيقول: « . . **إنه من المقطوع به أن الأغلبية لن تقبل أن تخرج، عند وضع الدستور، على ما أمر به الإسلام، فلا أظن مثلاً، أننا سننص على أن تأخذ المرأة فى الميراث نصيبًا كنصيب الرجل، فلن يحدث هذا بالطبع**» .

ولا يكتفى طه حسين بموقف الأغلبية المسلمة، كضمان لعدم سن قانون مخالف لعقيدتها . . وإنما يدعو إلى النص الصريح فى الدستور على حاكمية النص القرآنى على كل القوانين . . فيستطرد قائلاً: «**ولكن لا بد لنا من أن نحتاط فنقول: إنه ليس هناك**

أى مقتض يسمح لنا بأن تعدل عن نص القرآن» . . فهو يريد تأييد حاكمية النص القرآنى على كل القوانين، ولا يكتفى بالاعتماد على موقف الأغلبية! .

ثم يمضى، عبر الحوار، فيضيف منطلقًا آخر، يزكى وجوب حاكمية الدين على القوانين، وهو منطلق الحكمة الواجبة، فى مراعاة عقائد جمهور المحكومين . . «. . أريد أن أقول: إنه إذا وجد نص دينى صريح، إسلاميًا كان أو مسيحيًا فالحكمة والواجب يقتضيان ألا تعارض النص، وأن نكون من الحكمة ومن الاحتياط، بحيث لا نضر الناس فى شعورهم، ولا فى ضمائرهم، ولا فى دينهم[1]» . . فالخروج ـ فى القوانين ـ عن حاكمية الدين ـ ليس فقط إثمًا فى حق الله، سبحانه وتعالى، وإنما هو ـ بالإضافة إلى ذلك ـ إضرار بحقوق الإنسان، فى مراعاة شعوره وضميره المتدينين بالدين الذى يؤمن به! . .

وفى مكان آخر من مداولات هذه اللجنة، وعند المداولة فى مبدأ حرية العقيدة الذى أقرت اللجنة فيها نصًا يقول: «حرية العقيدة مطلقة» . .

وعندما أراد الدكتور عبدالرحمن بدوى ـ ومعه الأنبا يؤنس ـ أن يقرر «مفهومًا» يجعل من إسلام الرجل المسيحى «إضرارًا» بزوجته المسيحية، يجعل «لها الحق فى أن ترفع دعوى التفرقة للضرر، وعلى الشارع أن يضع نصًا فى القانون يجيز التفريق للضرر فى مثل هذه الحالة»؟!

عند ذلك . . كان طه حسين هو المتصدى لمعارضة هذا الرأى، الذى رآه خروجًا بحرية الاعتقاد عن الضوابط الإسلامية، التى تبيح للمسلم الزواج بالمسيحية ـ لأنه مؤتمن على عقيدتها ـ التى لا يكتمل إيمانه، كمسلم، دون الإيمان بشريعتها النصرانية ـ بينما يمنع الإسلام زواج المسلمة من المسيحى ـ لأنه غير مؤتمن على عقيدتها . . لعدم إيمانه بشريعتها وبرسولها ـ . .

يعارض طه حسين هذا المفهوم لحرية العقيدة، الذى يتحلل من بعض الضوابط الإسلامية . . ويطلب أن يكون الالتزام بالإسلام ـ من منطلق احترام الدين ـ التزامًا بكامل الإسلام . . وليس التزامًا ببعض الكتاب، وتحللاً من بعضه الآخر؟! . .

---

(١) [لجنة مشروع الدستور] محضر لجنة الحريات والحقوق والواجبات العامة ـ الجلسة السابعة ـ ص٨١. طبعة مطابع وزارة الإرشاد القومى ـ القاهرة ـ بدون تاريخ.

فيقول ـ ردًا على الدكتور عبدالرحمن بدوى. . . والأنبا يؤنس:

«ما دمنا قد قلنا إن حرية الأديان والعقائد مطلقة، **فلابد أن نحترم الأديان جملة، ولا يكون الإيمان إيمانًا ببعض الكتاب، وكفرًا ببعضه الآخر.**

فإذا احترمت الدولة الإسلام، فلابد أن تحترمه جملة وتفصيلاً، وإن الإسلام لا يسمح للمسلمة بأن تتزوج مسيحيًا، ويسمح للمسلم أن يتزوج غير مسلمة. .»[1].

هكذا كان طه حسين واضحًا ومحددًا وحاسمًا. .

فبعد العلمانية التى جعلته يقول ـ سنة ١٩٣٦م ـ: «إن السياسة شيء والدين شيء آخر. . وإن نظام الحكم وتكوين الدولة إنما يقومان على المنافع الزمانية والعملية. . وليس على الدين. .».

بعد هذه العلمانية التى رأت القرآن مجرد «متمم ومصدق للإنجيل». . وجدنا طه حسين ـ فى سنة ١٩٥٣م ـ وأثناء مداولات غير علنية ـ لا سلطان على المشاركين فيها لغير فكرهم الذى به يؤمنون ـ وجدناه يطلب النص فى الدستور على حاكمية النص القرآنى على سائر القوانين. . ويقول إن احترام الإسلام، يقتضى احترامه جملة وتفصيلاً، وذلك حتى «لا يكون الإيمان إيمانًا ببعض الكتاب، وكفرًا ببعضه الآخر»؟!.

وهكذا فقدت العلمانية ـ بعد هجمتها فى سنة ١٩٢٥م ـ واحدًا من أبرز فرسانها![2]. .

* * *

● والذين يتتبعون وقائع المعركة الفكرية التى أثارها كتاب [الإسلام وأصول الحكم] يعرفون أن المنبر الذى دافع عن فكر على عبدالرازق، كان صحيفة «السياسة» ـ اليومية ـ ورئيس تحريرها كان الدكتور محمد حسين هيكل باشا [١٣٠٥ ـ ١٣٧٥هـ ١٨٨٨ ـ ١٩٥٦م]. .

لقد قاد هيكل باشا معركة الدفاع عن علمنة الإسلام. . الذى قال على عبدالرازق عن رسوله ﷺ «إنه ما كان إلا رسولاً كإخوانه الخالين من الرسل» لم يقم دولة، ولم يطبق شريعة ـ بل كان فقط مبلغًا! ـ ولم يرأس حكومة. .

---

(١) المصدر السابق. ص١٢١. محضر اجتماع اللجنة بتاريخ ٢٤ محرم سنة ١٣٧٢هـ ـ ٣ أكتوبر سنة ١٩٥٣م.

(٢) لمزيد من التفصيل حول التطور الفكرى لطه حسين أنظر كتابنا [الإسلام فى مواجهة التحديات] ص٣٨٩ ـ ٣٩٩ ـ طبعة دار نهضة مصر ـ القاهرة سنة ٢٠٠٦م.

لكن الدكتور هيكل يكتب كتابه [حياة محمد] ـ وينشره في سنة ١٩٣٥م ـ فإذا به يتراجع فيه عن دعوى علمانية الإسلام . . وعن رؤية التطور الحضاري للإسلام بعيون غربية ، ترى خلافته استبداداً دينياً ، ورسالته روحانية فقط . . يتراجع هيكل في سنة ١٩٣٥م عن الفكر الذي كان هو محاميه الأول في سنة ١٩٢٥م . . ويكتب في [حياة محمد] عن التطور والجديد الذي مثله الإسلام بعد الهجرة من مكة إلى المدينة . . فيقول : «**هنا يبدأ طور جديد من أطوار حياة محمد ، لم يسبقه إليه أحد من الأنبياء والرسل ، هنا يبدأ التطور السياسي ، وهذا التطور من حياة الرسول لم يسبقه إليه نبي ولا رسول ، فقد كان عيسى وكان موسى وكان من سبقهما من الأنبياء يقفون عند الدعوة الدينية يبلغونها للناس من طريق الجدل ومن طريق المعجزة ، ثم يتركون لمن بعدهم من الساسة وذوي السلطان أن ينشروا هذه الدعوة . فأما محمد ، فقد أراد الله أن يتم نشر الإسلام وانتصار كلمة الحق على يديه ، وأن يكون الرسول السياسي ، والمجاهد والفاتح . . لقد أقام محمد دين الحق ، ووضع أساس حضارة ، هي وحدها الكفيلة بسعادة العالم . والدين والحضارة اللذان بلغهما محمد للناس بوحي من ربه يتزاوجان ، حتى لا انفصال بينهما . . . وقد خلا تاريخ الإسلام من النزاع بين السلطة الدينية ، والسلطة الزمنية : أي بين الكنيسة والدولة ، فأنجاه ذلك مما ترك هذا النزاع في تفكير الغرب ، وفي اتجاه تاريخه**»(١) .

فلم يعد محمد ﷺ كالخالين من الرسل «مبلغاً لدعوة دينية خالصة للدين . . ويا بعد ما بين السياسة والدين» . . وإنما أصبح ـ في رأي هيكل باشا ـ : «**الرسول والسياسي ، والمجاهد والفاتح ، والذي يتزاوج في رسالته الدين والحضارة . . حتى لا انفصال بينهما . .**»؟!

فإذا ما نشر كتابه [في منزل الوحي] ـ سنة ١٩٣٧م ـ وجدناه يكتب في مقدمته نقداً ذاتياً شجاعاً لمواقفه الفكرية السابقة . . التي كان يبشر فيها بالنموذج الغربي سبيلاً لنهضة أمتنا . . أو بالنموذج الفرعوني . . معلناً أن تطوره الفكري إنما يرجع إلى نضجه الفكري ، الذي جعله يدرك أن تاريخنا ليس كتاريخ الغرب . . وأن إسلامنا ليس كمسيحية الغرب . . ومن ثم فإن «البذور الغربية» في النهضة غير صالحة لتربة الشرق ،

(١) [حياة محمد] ص٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٥١٦ ، ٥١٩ . طبعة القاهرة سنة ١٩٨١م .

والحضارة الإسلامية . . «كيف نستطيع أن ننقل ثقافة الغرب لننهض بهذا الشرق، وبيننا وبين الغرب فى التاريخ، والثقافة الروحية، هذا التفاوت العظيم؟! . . إن التوحيد الذى أضاء بنوره أرواح آبائنا، قد أورثنا من فضل الله سلامة فى الفطرة هدتنا إلى تصور الخطر فيما يدعو الغرب إليه، وإلى أن أمة لا يتصل حاضرها بماضيها خليقة أن تضل السبيل، وإلى أن الأمة التى لا ماضى لها لا مستقبل لها، ومن ثم كانت الهوة التى ازدادت عمقًا بين سواد الأمم فى الشرق، والدعوة إلى إغفال ماضينا، والتوجه وجهة الغرب بكل وجودنا، وكان النفور من جانب السواد عن الأخذ بحياة الغرب المعنوية، مع حرصه على نقل علومه وصناعاته، والحياة المعنوية هى قوام الوجود الإنسانى للأفراد والشعوب، ولذلك لم يكن مفر من العودة إلى تاريخنا نلتمس فيه مقومات الحياة المعنوية، لنخرج من جمودنا المذل، ولنتقى الخطر . . خطر الحياة المادية التى جعلها الغرب إلهها! . .

لم ألبث حين تبينت هذا الأمر، أن دعوت إلى إحياء حضارتنا الشرقية»[1].

إنها عودة المفكر الشجاع . . وأوبة الابن البار . . العودة عن التغريب، وتبنى النموذج الغربى فى النهضة . . والأوبة إلى إدراك «الخصوصية الإسلامية» لمشروع نهضتنا المنشودة . .

إنها ظاهرة فكرية تؤكد على ضرورة التمييز بين الذين ناصروا «العلمانية» لمرض فى قلوبهم و «سوء نية» تجاه الإسلام . . وبين الذين انبهروا بالنموذج الغربى ـ العلمانى ـ لـ «سوء فهم» أو «سوء ظن» بتراثنا، وبإسلامية الدولة والسياسة والعمران فى نموذج الإسلام . .

ويزيد من أهمية هذه «التحولات الفكرية» أنها لم تأت ثمرة «للتأمل المجرد» . . وإنما جاءت كثمرة للدراسة . . والتأمل، اللذين استدعاهما التدافع الفكرى، الذى دار حول هذا الموضوع .

***

(1) [فى منزل الوحى] ص٢٢ ـ ٢٦، ١٢ طبعة القاهرة سنة ١٩٦٧م . ولمزيد من التفصيل عن التطور الفكرى للدكتور هيكل، أنظر كتابنا [فى فقه المواجهة بين الغرب والإسلام] ص٢٢٥ ـ ٢٣٥ ـ طبعة مكتبة الشروق الدولية ـ القاهرة سنة ٢٠٠٣م .

شبهات.. وعلامات استفهام

هكذا وضحت صورة القضية . . قضية علاقة «الإسلام» بـ«السياسة . . والدولة . . والعمران» . . وضحت على هذا النحو المحدد والحاسم، سواء فى منطلقاتها الفكرية . . أو تطبيقاتها الحضارية . . أو مسيرتها التاريخية . . وتحددت ثغرات الاختراق، التى وفدت على النسق الإسلامى، «إسلامية السياسة» . . وارتباطها بالاختراق الأجنبى لسياج وحدة الأمة، واستقلالها الحضارى والسياسى . . ووضحت موازين ومقادير وآفاق هذا الاختراق وحدوده . . وكذلك حجم المقاومة التى جوبه بها من «الأمة»! . .

● فإسلامية السياسة والدولة والعمران: مبدأ إسلامى يرتبط أوثق الارتباط بصورة الإنسان فى الفطرة الإسلامية . . الإنسان الخليفة عن الله، سبحانه وتعالى، ومن ثم المحكومة تدابيره للعمران ببنود عقد وعهد الاستخلاف - أى «الإسلامية» - . .

● وهذه الإسلامية للسياسة والدولة - ولعموم العمران - فكراً ومعرفة وعلوماً وتطبيقات - ليست مجرد «خيار . . واختيار» إنسانى . . وإنما هى فريضة إلهية، وتكليف سماوى، وواجب دينى . . لا يصح الإيمان الدينى بإنكارها وجحودها . . ولا يكتمل هذا الإيمان مع تعطيلها . . لأن سياسة العمران الدنيوى هى المعبر للجزاء الأخروى، فى الدار التى هى خير وأبقى . . فإسلامية العمران ليست مجرد «منفعة . ومصلحة دنيوية»، وإنما هى «الصلاح الدينى» لـ«العمران الدنيوى» المؤهل لنعيم الجنة يوم الدين! . .

● وهذا النسق الإسلامى فى إسلامية العمران - ومنه السياسة والدولة - لم يقف فى

النموذج الإسلامى عند حدود الفكر الواضح، الذى استخلصه المسلمون من الآيات القرآنية المحكمة . . بل لقد أقاموه بناء حضاريًا متجسدًا على امتداد تاريخهم، مع النهوض والازدهار الحضارى . .

وحتى عندما حدثت بواكير الاختراق لحاكمية الشريعة فى «القانون» وفى «القضاء» . . كان الاختراق محدودًا بحدود نطاق «الدولة» فى ذلك التاريخ . . وظلت «الأمة» و «الحضارة» تحتكم إلى الإسلام فى تدبير سياستها لمختلف شئون العمران . .

فلما اتسع الخرق ومدى الاختراق، بالعلمانية الغربية، الوافدة فى ركاب الغزوة الاستعمارية الحديثة، كانت مقاومة الأمة برهانًا على رفض عقلها وكيانها الاجتماعى والحضارى لهذا «الجسم الغريب» المقحم قسرًا . . ولهذه «البذرة الخبيثة» التى لا علاقة لها بأرض الإسلام! . .

بل إن النفر ـ من مثقفى الأمة ـ الذين انبهروا بعلمانية الغرب، تبعًا لانبهارهم بنموذجه الحضارى، عندما قارنوه بـ «تخلفنا الموروث»، الذى حسبوه الإسلام، أو حملوه على الإسلام ـ إن هذا النفر الذى تبنى علمانية الغرب، فى مرحلة الانبهار والاندهاش، سرعان ما راجع موقفه فى مرحلة النضج الفكرى، التى أدرك فيها تميز إسلامنا عن المسيحية . . وتميز واقعنا التاريخى وتطورنا الحضارى عن مثيلهما فى النموذج الغربى . . فعادوا إلى التبشير بإسلامية السياسة والدولة والعمران . . ولم يبق على ولائه للعلمانية سوى الذين فى قلوبهم مرض من الإسلام! . .

هكذا وضحت القضية، عبر هذه الصفحات . . .

* * *

ومع ذلك كله . . فما زالت فى «جعبة العلمانيين» بعض الشبهات . . وعلامات الاستفهام التى يثيرونها فى الحوار مع الإسلاميين . . لا طلبًا للحق، كى يسلكوا صراطه المستقيم ـ فهو واضح وضوح الآيات المحكمات ـ . . وإنما بلبلة لأفهام الذين «لم تقو مداركهم فى العلم القومى» ـ وفق تعبير سعد زغلول . . الأمر الذى يدعونا ـ زيادة على ما سقناه فى القضية ـ إلى تناول هذه الشبهات وعلامات الاستفهام، بالإيضاح وبالأجوبة . . ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال : ٤٢] .

١ ـ شبهة الخشية من «التطبيق البشرى» للشريعة الإسلامية

من شبهات العلمانيين، الذين تخونهم شجاعتهم فينافقون الأمة المسلمة، قولهم:

إننا لا نخشى من الإسلام، فهو عزيز علينا؟!.. وإنما خشيتنا من «التطبيق البشرى» للإسلام.. والبشر يخطئون ويصيبون، ونحن نريد تنزيه الإسلام عن أخطاء التطبيق البشرى.. فدعوتنا للحكم بالقانون الوضعى ليست عداءً للإسلام، وإنما هى صيانة للإسلام؟!..

تلك هى أولى شبهات العلمانيين..

ونحن سنفترض ـ ولو جدلا ـ حسن نيتهم وصدق طويتهم فى هذا الذى يقولون.. ثم نقول لهم:

● إن كل التطبيقات لجميع النظريات والأنساق الفكرية هى تطبيقات بشرية.. فالعمران الذى يدور الخلاف حول مرجعيته وفكريته ـ أيديولوچيته ـ هو العمران البشرى.. الذى يبنيه البشر.. فهل تعنى الخشية على الأنساق الفكرية، والنظريات السياسية والاجتماعية، من أخطاء التطبيقات البشرية لها، أن نعدل عنها كمرجعيات لتدابير السياسة، والدولة والعمران، ونحتفظ بها فى المتاحف أو بطون الكتب، كيلا تتشوه بأخطاء التطبيق؟!.. إن الجاهلية يطبقها البشر الجاهليون.. والماركسية يطبقها الماركسيون.. والليبرالية.. يطبقها البشر الليبراليون!..

● وإذا قلتم: إن هذا وضع خاص بـ«الدين»؛ لأنه تنزيل إلهى، تعلو مكانته عن مكانة الأنساق الفكرية والنظريات البشرية.. ونحن ـ العلمانيين ـ لا يضيرنا تشويه النظريات الوضعية بأخطاء التطبيق البشرى لها.. وإنما الذى نخشاه هو حدوث ذلك للدين الإلهى!..

إذا قلتم ذلك.. فنحن نقول لكم:

إن الله، سبحانه وتعالى، هو الذى وضع الدين.. لكن البشر هم الذين يقيمون الدين.. كل فرائض ومبادئ وأركان وأصول وفروع الدين.. فالله، سبحانه، قد وضع الدين.. ثم قال لنا ـ نحن البشر ـ: ﴿أَقِيمُوا الدِّينَ﴾ [الشورى: ١٣].. فلو كانت الخشية من لحاق أخطاء التطبيق البشرى، والإقامة البشرية للدين الإلهى مبرراً

للمدول عنه إلى غيره . . فلم لا تدعون الناس إلى التدين بالديانات الوضعية ـ كالبوذية ـ والزرادشتية ـ والكنفشيوسية ـ بدلاً من الدين الإلهى، حفاظًا عليه من أخطاء الممارسة والتطبيق البشرى؟؟!! لأن الخطأ فى إقامة البشر للدين غير الإلهى أهون ـ بمنطقكم ـ من الخطأ فى إقامة الدين الإلهى!!

هل نعدل عن الصلاة، كيلا تتشوه صورتها بالسهو والنسيان؟! . .

هل نعدل عن الحج كيلا تتشوه صورته بالرفث والجدال؟! . .

إن دعوتكم إلى مرجعية القانون الوضعى، بدلاً من مرجعية الشريعة الإلهية، بحجة صيانة الدين الإلهى عن أخطاء التطبيق البشرى . . لابد وأن يقودكم «منطقها» إلى الدعوة للتدين بديانات وضعية، بدلاً من التدين بالدين الإلهى . . لأن الخطأ فى حق بوذا، أو زرادشت، أو كنفشيوس أخف من الخطأ فى حق الله، سبحانه وتعالى؟! . .

● ثم إن هذه الخشية من التطبيق البشرى على الدين الإلهى . . ودعوى عدم مناسبة «التطبيق البشرى» لـ «الوضع الإلهى» هى دعوى سبقكم إليها أهل الجاهلية الأولى . . ولقد عرضها القرآن، وفندها ودحضها . . لقد زعموا أن «الدين الإلهى» إنما يناسبه أن يأتى به «ملك» لا «بشر»؟؟ . . كما تقولون أنتم اليوم! إن «الحاكمية الإلهية» لا «يطبقها» «ملائكة» حتى يصونوها عن «أخطاء البشر»! . .

ولقد سخر القرآن من هذا «المنطق» الجاهلى، الذى منع أصحابه من إقامة الدين الإلهى، على النحو الذى يمنعكم اليوم من إقامة الشريعة والحاكمية الإلهية، فى السياسة والدولة والعمران! . .

﴿وَقَالُوا مَا لِهَٰذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ٧].

﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَن قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا (٩٤) قُل لَّوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٤، ٩٥].

فهل ترضون لأنفسكم بـ «المنطق» الذى يضعكم مع أهل الجاهلية الأولى؟! . .

• إننا نسألكم: هل قال عاقل بضرورة رفض «الديمقراطية - الليبرالية» - في الغرب - لأن تطبيقاتها قد أثمرت الحروب الكونية، التي لم تعرفها الإنسانية في طفولتها؟.. وأثمرت الإمبريالية التي شقيت بها معظم الأمم والحضارات؟.. وأثمرت التمييز العنصري؟.. والفاشية؟.. والنازية؟.. وتدمير مقومات التوازن في البيئة والطبيعة؟.. والانحلال - وأمراضه - على النحو الذي يمسخ إنسانية الإنسان؟؟!!

هل قال عاقل - في الغرب - الذي أنتم به معجبون - برفض الديمقراطية الليبرالية؛ لأن هذه بعض من ثمرات التطبيقات البشرية لها؟؟!..

• ثم نقول: إن الإسلام - كدين إلهي - ووضع إلهي - هو «مثال».. وإن «إقامة البشر» و«تطبيقاتهم» للدين هي «واقع».. وستظل مسافة ما، دائمًا وأبدًا، بين «الواقع» وبين «المثال».. وفي وجود هذه المسافة يكمن ويتجسد «الحافز» الذي يستحث الإنسان دائمًا وأبدًا على محاولة مجاوزة «الواقع» ليقترب، أكثر فأكثر، من «المثال».. ولولا هذا لفرغ جدول أعمال الحياة، وأصيب الأحياء بالقنوط والإحباط؟!..

فوجود المسافة بين «التطبيق البشري» للدين وبين «المثال الديني» ضرورة حياتية طبيعية، اقتضتها وتقتضيها الفوارق بين «الإلهي» و«البشري».. واقتضتها وتقتضيها حكمة الله في استمرار وتجدد الآمال في التقدم دائمًا وأبدًا.. فهي ليست مبررًا للعدول عن تطبيق «البشر» لـ«الدين» وإنما هي حكمة من حكم الله، في تكليف «البشر» إقامة هذا «الدين»!..

هذا عن «الشبهة» الأولى:.. الخشية من لحاق سلبيات «التطبيق البشري» لـ«الدين الإلهي»!..

* * *

٢ - شبهة الخشية من الاستبداد باسم الدين

والشبهة الثانية للعلمانيين - في حواراتهم مع الإسلاميين - هي قولهم:

إننا نخشى من أن يتكرر في واقعنا الإسلامي ما حدث في الواقع المسيحي الغربي

من استبداد باسم الدين.. نخشى الاستبداد باسم الدين، أكثر مما نخشى الاستبداد باسم القانون الوضعى.. لأن الأول يحيط استبداده بقداسة دينية، تجعل مقاومته أكثر صعوبة من مقاومة الاستبداد باسم النظم والقوانين الوضعية!

ونحن سنفترض أيضاً حسن النية، وصدق الطوية، فى الذين يسوقون هذه الشبهة، فى مواجهة الدعوة إلى إسلامية السياسة والقانون والدولة والعمران... ومن ثم ندعوهم إلى «منطق العقل» علّه يقودنا جميعاً إلى كلمة سواء..

• وفى البداية نسألهم: هل كانت معاناة الغرب من «الاستبداد ـ الوضعى» حقاً أخف من معاناته من «الاستبداد ـ باسم الدين»؟؟!..

اسألوا الإحصاءات عن ضحايا المعاناة البشرية من النازية والفاشية والديكتاتورية وحدها.. وعن ضحايا المعاناة من استبداد الكنيسة عندما حكمت بالحق الإلهى؟؟!..

• ثم.. إذا كانت «الكهانة» ـ وهى من لوازم المسيحية الكاثوليكية ـ التى حكمت فى التاريخ الأوروبى ـ قد أفرزت نظام الحكم بالحق الإلهى.. لأنها جعلت وتجعل من الكهنة والبابوية نيابة عن الله، لا يسأل صاحبها عما يفعل؛ لأنه فعّال لما يريد.. دون رقيب بشرى ولا حسيب شعبى، لأن الرّاد عليه كافر بالله.. إذا كانت هذه «الكهانة»، التى أفرزت «الاستبداد ـ باسم الدين»، هى ـ باعترافكم.. وباعتراف كل الدنيا.. خاصية مسيحية.. يرفضها الإسلام، وينعى على أهلها أنهم ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١].. فلم التنكب لكل منطق بالإصرار على تصوير الإسلام ديناً كهنوتياً، تُخشى كهانته إن نحن طبقنا شريعته، فى سياسة الدولة والعمران؟!..

• ثم.. إن تاريخ أمتنا مع حاكمية القانون الوضعى، لا تتعدى قرناً وبعض القرن.. أى أن هذه الأمة قد حكمت بالشريعة الإلهية نحواً من ثلاثة عشر قرناً.. فأين هى الكهانة التى قامت فى تاريخ دولتنا الإسلامية، حتى تخشوها على حاضرها ومستقبلها؟!..

أين هى «حكومة الفقهاء» فى تاريخنا الطويل والعريض؟!..

إن أئمة ديننا والفقهاء فيه كانوا فى صفوف المعارضة ـ غالباً ـ ولم يقيموا، فى يوم

من الأيام، «حكومة فقهاء»؟! .. ألم تقرءوا تاريخ بناة مذاهب الفقه في حضارتنا.. مالك بن أنس [٩٣ ـ ١٧٩هـ ٧١٢ ـ ٧٩٥م] وأبو حنيفة النعمان [٨٠ ـ ١٥٠هـ ٦٩٩ ـ ٧٦٧م] وأحمد بن حنبل [١٦٤ ـ ٢٤١هـ ٧٨٠ ـ ٨٥٥م] وابن تيمية [٦٦١ ـ ٧٢٨هـ ١٢٦٣ ـ ١٣٢٨م] الذي مات في السجن؟! .. ومن قبلهم الحسن البصري [٢١ ـ ١١٠هـ ٦٤٢ ـ ٧٢٨م] وغيرهم من جمهور الأئمة والفقهاء، الذين صنعوا الحضارة، وقادوا الأمة، دون أن يقيموا ـ أو حتى يطلبوا ـ «حكومة فقهاء» .. أليست لهذه الحقيقة التي يطّرد صدقها في طول تاريخنا وعرضه، دلالة على تميز الإسلام عن المسيحية.. تطمئن الذين يخشون استبداد الكهانة إذا نحن عدنا إلى حاكمية الشريعة الإلهية؟! ..

يا قوم! .. إننا لا ندعوا إلى شيء «جديد» حتى تخشوا من عواقبه.. وإنما نحن ندعوا إلى «العودة» لما عاشته الأمة وطبقته نحواً من ثلاثة عشر قرناً.. ومن هنا فإن لشهادة التاريخ وزنها الحاسم في هذا الموضوع! ..

● إن الكهانة التي تتوهمون.. إنما تعني أول ما تعني نيابة الحاكم عن الله.. وحكمه بهذا الحق الإلهي.

ومن ثم، فإن الخروج عليه لا يمكن إلا أن يكون كفراً بالله ومحادة له.. وهذا هو الذي عرفته أوروبا.. فهل لمحتم شيئًا من ذلك في تاريخنا الذي سادت فيه حاكمية الشريعة الإسلامية؟!

لقد استشهد عمر بن الخطاب.. فهل قرأتم أو سمعتم أحداً اتهم قاتله بالكفر؟! .. وعمر هو من تعرفون في الإسلام؟! ..

وثار الناس على عثمان بن عفان.. وسفكوا دمه، وهو يتلو كتاب الله! .. فهل قرأتم أو سمعتم أحداً اتهم هذه الثورة وهؤلاء الثوار بالكفر؟! ..

وثار الخوارج على علي بن أبي طالب.. فهل كفّرهم أحد؟! .. لقد طلب علي من أصحابه أن يصلوا خلف الخوارج الثائرين عليه.. لأنهم مؤمنون.. وقال: «ليس من طلب الحق فأخطأه كمن طلب الباطل فأدركه»[1].

ويشق معاوية بن أبي سفيان عصا الطاعة لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب،

(١) [نهج البلاغة] ص٧٤. طبعة دار الشعب. القاهرة.

ويجيش الجيوش لقتاله.. ومع ذلك.. فعندما يُسأل على عن طبيعة هذا الصراع.. وعن القتلى فيه.. يقول: «إنى أرجو ألا يقتل أحد نقى قلبه منا ومنهم، إلا أدخله الله الجنة[1].. لقد التقينا وربنا واحد، ونبينا واحد، ودعوتنا فى الإسلام واحدة، ولا نستزيدهم فى الإيمان بالله والتصديق برسوله ولا يستزيدوننا[2].. إنهم إخواننا فى الدين، قبلتنا واحدة.. إننا، والله، ما قاتلناهم على التكفير والفراق فى الدين، وما قاتلناهم إلا لنردهم إلى الجماعة!»[3].

نعم.. هو صراع يبلغ حد الحرب الضروس.. لكنه لا يعنى أى لون من ألوان الكفر، ولا أى نقص أو زيادة فى إيمان أى من فرقاء هذا الصراع!..

• بل إن حضارتنا الإسلامية، التى جسدت حاكمية الشريعة الإسلامية، وإسلامية السياسة والعمران.. لم تعرف وظيفة «رجل الدين».. وإنما عرفت «عالم الدين» الذى «لم يجعل الإسلام له أدنى سلطة على العقائد وتحرير الأحكام.. ولا حق السيطرة على إيمان أحد، أو عبادته لربه، أو ينازعه فى طريقة نظره..»[4] ـ كما يقول الإمام محمد عبده ـ!..

والإمام مالك.. إمام دار الهجرة.. الذى لا يُفْتى وهو بالمدينة؟!.. هو الذى رفض ما طلبه منه الخليفة أبو جعفر المنصور [٩٥ ـ ١٥٨هـ ٧١٤ ـ ٧٧٥م] من جعل [الموطأ] قانون الدولة.. وقال: الموطأ اجتهاد مالك.. وفى الأمة مجتهدون آخرون؟!.. وهو، أيضًا، القائل: كل واحد يؤخذ من قوله ويُرد، إلا صاحب هذا القبر.. ﷺ..

وكل مذاهب هذه الأمة، التى جسدت حرية الاجتهاد فى إطار مبادئ الشريعة، قد كان شعار كل إمام من أئمتها: «رأيى صواب يحتمل الخطأ، ورأى غيرى خطأ يحتمل الصواب»!..

---

(١) الباقلانى [التمهيد] ص٢٣٧. تحقيق: محمود محمد الخضيرى، د. محمد عبدالهادى أبو ريدة. طبعة القاهرة سنة ١٩٤٧م.

(٢) ابن أبى الحديد [شرح نهج البلاغة] جـ١٧ ص١٤١. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. طبعة القاهرة سنة ١٩٥٩م.

(٣) [التمهيد] ص٢٣٨.

(٤) [الأعمال الكاملة] جـ٣ ص٢٨٩.

فأين هى ـ يا قوم ـ «الكهانة» و«الاستبداد ـ باسم الدين» الذى تخشون.. إن كنتم ـ حقًا ـ صادقين فى طرح هذه «الشبهات»؟؟!..

● هذا هو تاريخ أمتنا وحضارتنا، مع حاكمية الشريعة الإلهية.. تجاورت فيه حاكمية الشريعة ـ التى هى وضع إلهى ـ مع التطبيق البشرى لها ـ بواسطة «سلطة الأمة».. فالسيادة لشرع الله.. والسلطة للأمة، فى إطار هذه السيادة ـ وفق مفهوم وحدود الخلافة الإنسانية عن الله فى إقامة الدين وسياسة الدنيا به ـ.. وهو التاريخ الذى استمر ـ دون كهانة ـ من ظهور الإسلام.. وحتى عمر مكرم [١١٦٨ ـ ١٢٣٧هـ ١٧٥٥ ـ ١٨٢٢م] الذى يقنن سلطة الأمة على الولاة ـ الذين هم ـ شرعًا ـ نواب عن الأمة، وليسوا نوابًا عن الله ـ فيقول: «إن أولى الأمر هم: العلماء، وحملة الشريعة، والسلطان العادل.. **ولقد جرت العادة، من قديم الزمان، أن أهل البلد يعزلون الولاة، حتى الخليفة والسلطان، إذا ساروا فيها بالجور، فإن أهل البلد يعزلونه ويخلعونه..**»[1].

أفلا ترون ـ معنا ـ أن الإسلام ذاته هو أول ضمان ضد الكهانة.. ومن ثم ضد الاستبداد باسم الدين؟! وألا ترون ـ معنا أيضًا ـ أنه لا ضمان ضد الاستبداد ـ باسم الدين، أو باسم المرجعيات الوضعية ـ إلا برقابة الأمة وهيمنتها على سلطات التنفيذ؟!..

وألا ترون فى قداسة المرجعية الدينية قيدًا على انحراف الحاكم.. وحافزًا أكبر يحفز المحكوم إلى مقاومة الانحراف.. لأن الأمر، مع المرجعية الدينية، أمر دنيا يتوقف على صلاحها صلاح الآخرة، التى هى خير وأبقى.. وليس فقط أمر دنيا يعيشها الحيوان والإنسان؟!..

● وإذا كانت الثقافات الغربية، قد جعلت البعض منكم ينظر إلى ديننا الإسلامى، فيراه كهانة المسيحية الغربية.. وإلى شريعتنا الإسلامية، فيراها اللاهوت الذى جمد دنيا الغرب عندما تحكم فيها.. فإننا ندعوكم إلى الاحتكام إلى دراسات غربية، سبرت غور حضارتنا وشريعتنا.. فقالت بتميز شريعتنا الإسلامية عن القانون الرومانى..

---

(١) الجبرتى [عجائب الآثار] جـ٦ ص٢١٩ ـ ٢٢٣ طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦م. والرافعى [تاريخ الحركة القومية] جـ٢ ص٣٣٦، ٣٣٧ طبعة القاهرة سنة ١٩٥٨م.

لأنها إلهية ودينية، ترسم الأخلاق والآداب حدود قانونها . . . ومع ذلك فإنها ـ الشريعة ـ قد أقامت «دولة» تعاقدية بين الحاكم والمحكوم، وفق رابطة تعاونية، لا أثر فيها لشيء من الكهانة، والاستبداد باسم الدين . .

إن المستشرق الإيطالي دافيد دي سانتيلانا David de Sutillana [١٨٤٥ ـ ١٩٣١م] . . هو الذي يقول عن تميز شريعتنا بـ«الإلهية»: «**عبثًا نحاول أن نجد أصولا واحدة تلتقي فيها الشريعتان، الشرقية والغربية (الإسلامية والرومانية) كما استقر الرأي على ذلك.**

إن الشريعة الإسلامية، ذات الحدود المرسومة والمبادئ الثابتة، لا يمكن إرجاعها أو نسبتها إلى شرائعنا وقوانيننا؛ لأنها شريعة دينية تغاير أفكارنا أصلاً . . وفيها ترسم الأخلاق والآداب، في كل مسألة، حدود القانون».

ثم ينبه على أن «إلهية» الشريعة، والوضع الإلهي لها، لا يعني جمود البناء القانوني الذي يتأسس على مبادئها . . فهذا البناء متطور دائمًا . . فيقول: «**ولما كان الشرع الإسلامي يستهدف منفعة المجموع، فهو بجوهره شريعة تطورية غير جامدة . . . ومدارسها الفقهية العظيمة تتفق كلها على هذا الرأي . .**»[1].

ثم هو ـ سانتيلانا ـ الذي يقول عن «دولة» هذه «الشريعة الدينية»! إنها رابطة تعاونية لا تعرف الكهانة والاستبداد . . «**إن الرابطة التعاونية الموجودة بين الخليفة والشعب، تبقى متينة وثيقة العرى، مادام الخليفة صالحًا للقيام بواجبه في حماية المجتمع الإسلامي، فإذا لم يعد أهلاً لمنح شعبه ما يريده منه، بطل سلطانه، وفسخ العقد شرعًا بين المتعاقدين . .**»[2].

أرأيتم، يا قوم، كيف أدرك هذا المستشرق ما لا تريدون أن تروه . . لقد أدرك أن «دولة» الإسلام ـ الخلافة ـ وهي «دولة الشريعة الدينية» ـ إنما جسدت، في علاقة الحاكم بالمحكومين كلمة الصديق أبي بكر: «أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم» . . .

---

(١) [القانون والمجتمع] بحث منشور ضمن كتاب [تراث الإسلام] ص٤٣١، ٤٣٨، ٤٣٣. ترجمة: جرجيس فتح الله. طبعة بيروت سنة ١٩٧٢م.

(٢) المصدر السابق. ص٤٢٧.

فأين هو «الاستبداد باسم الإسلام» ـ الذى تخشون . . أو تتوهمون . فتثيرون الشبهات حول حاكمية شريعة الإسلام؟! . .

آلا يكفى «الفكر» المعادى للاستبداد . . والذى يقطع عليه كل طريق . . والتطبيق الذى لم يعرف الكهانة . . ولا حكومة الفقهاء . . بل ولا «رجل الدين» منذ عهد الصديق ، إلى عهد عمر مكرم . . شاهداً على أن إسلامنا ليس كهانة المسيحية الغربية . . وأن خلافتنا الإسلامية ليست بابوية الحكم بالحق الإلهى . . وأن شريعتنا هى سيادة الحاكمية الإلهية وسلطان الأمة ـ الخليفة عن الله ـ معا؟! . .

إذا لم يكف ذلك فى تبديد «شبهتكم» . . فهلا بددتها كلمات المستشرق «سانتيلانا»؟؟!! . .

وهلا آمنتم معنا بأن «النصوص» ـ أية نصوص ـ لا تحمل ضمانًا ـ مانعًا وجامعًا ـ ضد الاستبداد وإنما هى ـ فى حالة الإسلام ـ عون على العدل ومساعد ضد الاستبداد . . **أما الضمان الحقيقى فهو سلطان الأمة ، ورقابتها ، ومحاسبتها لولاة الأمور . . وهو ما يجعله الإسلام فريضة دينية ، وتكليفًا إلهيًا ، وواجبًا شرعيًا . . وليس مجرد «حق» من «حقوق» الإنسان ، له أن يتنازل عنه ، طواعية ، إن هو أراد؟! . .**

هذا عن شبهة الخشية من الاستبداد باسم الدين! . .

* * *

٢ ـ شبهة الخشية على الوحدة الوطنية من الحكم الإسلامى

والشبهة الثالثة ، التى يثيرها العلمانيون فى وجه الدعوة إلى إسلامية السياسة والدولة والعمران هى الزعم :

بأن جعل الحاكمية فى المجتمع للدين الإسلامى سيشق الصف الوطنى ، فى مجتمع به أقليات دينية غير إسلامية ـ من النصارى على وجه الخصوص ـ لأن تحكيم دين فى أبناء دين آخر هو امتياز لأبناء الدين الحاكم على الآخرين ! . .

وفى البداية نود أن نقول : إن العلمانيين منافقون فى الاحتجاج بقضية الأقليات لمواجهة الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية . . ومثلهم فى ذلك مثل قوى الاستعمار ،

والهيمنة الخارجية، «التى تستخدم ـ أو هى تريد ـ استخدام الأقليات ـ عمومًا ـ ثغرات وأوراق ضغط وعوامل «نقض» ـ «ڤيتو» ـ ضد مشروع النهضة الذى يمثل هوية الأمة، وعقيدتها، وشريعتها. . **والدليل على ذلك هو أن غلواء المعارضة العلمانية لحاكمية الشريعة الإسلامية لا تخف قيد أنملة فى المجتمعات التى ليست بها أقليات دينية غير إسلامية. . مثل الجزائر. . وليبيا. . وتونس. . والمغرب. . وباكستان. . وعشرات من البلاد الإسلامية التى تكاد نسبة المسلمين بين سكانها أن تكون مائة فى المائة؟!. .**

والدليل الثانى على النفاق العلمانى، فى استخدام «ورقة الأقليات الدينية». . هو أن العلمانيين جميعًا يزعمون أنهم من أنصار المواثيق، والاتفاقات، والمعاهدات، التى تقنن مبادئ حقوق الإنسان. .

وإذا كان من حق الإنسان المسيحى أن يحتكم إلى عقيدته وشريعته ـ وهذا ما يصونه له النظام الإسلامى. . كفريضة على الأمة الإسلامية ـ أفلا يكون من حق الإنسان المسلم أن يحتكم إلى عقيدته وشريعته ومنها فريضة: إسلامية السياسة والدولة والعمران؟!. . أليس من حقوق الإنسان أن يحكم بالقانون الذى يريد؟!. . وأن يؤدى ما فرضه الله عليه من إقامة شريعته؟؟!. .

والدليل الثالث على النفاق العلمانى، فى هذه القضية، هو أن تطبيق الشريعة الإسلامية فى المجتمعات ذات الأغلبيات المسلمة. . هو ـ أيضًا ـ تطبيق وإعمال لمبدأ يزعم العلمانيون أنهم من أشد أنصاره حماسًا. . وهو «الديمقراطية الليبرالية». . وإذا كانت «الديمقراطية» هى حكم الشعب للشعب بالشعب. . **فإن إرادة الأغلبية أن تحكم بلادها بشريعتها الإسلامية معناها الإعمال لمبدأ تنفيذ إرادة الأغلبية فى النظام الديمقراطى. . فهل يرى العلمانيون أن الديمقراطية تعنى حق الأقلية فى تعطيل وإلغاء إرادة الأغلبية؟؟!!. . وهل هذه «ديمقراطية. . جديدة» ابتدعوها لمواجهة الإسلام والمسلمين؟!. . أم أن القضية، برمتها، لا تعدو نفاق العلمانيين. . الذين مردوا على النفاق؟!. .**

والدليل الرابع على تهافت «منطق» العلمانيين، وتهاوى «حججهم» فى هذه القضية. . هو أن احتكام المجتمع ذى الأغلبية الإسلامية إلى المنهاج الإسلامى فى شئونه الحياتية فضلاً عن أنه إعمال «لحقوق الإنسان» و «لمبادئ الديمقراطية» ـ **فإنه ليس**

على حساب الأقليات غير المسلمة، وليس فيه استبعاد ولا انتقاص لعقائدها وشرائعها الدينية.. إن الذى يوجد فى المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة، هى أقليات نصرانية ـ والنصرانية ليس فيها شريعة للدولة، ولا قانون مدنى،.. لأنها رسالة روحية.. لخلاص الروح.. وهمها هو مملكة السماء.. ودعوتها.. أن دع ما لقيصر لقيصر، وما لله لله.. وكل العلمانيين ـ فى الشرق والغرب.. وفى الشمال والجنوب ـ يدينون الكنيسة الغربية، ويلعنونها عندما خرجت عن هذه القاعدة، وهذا المنهاج، فحكمت الدولة، وتدخلت فى شئون الاجتماع.. بل إنهم يريدون أن يجعلوا الإسلام مسيحية، ليدع ما لقيصر لقيصر، وما لله لله، فإذا ثبت لهم أن الإسلام دين ودولة.. عقيدة وشريعة.. وأن إسلامية السياسة والعمران فريضة من فرائضه الإلهية.. ذهب بهم النفاق إلى تصوير حاكمية الشريعة الإسلامية وكأنها عدوان على النصرانية ـ التى يعلمون ويعلنون.. بل ويفاخرون بأنها دين لا دولة ـ ويريدون من الإسلام الاقتداء بها فى هذا، حتى ولو على حساب طبيعته!!..

إن «دولة» الإسلام ليست بديلاً لـ «دولة» النصرانية.. والقانون الإسلامى ليس بديلاً لـ «قانون» نصرانى... وإنما هما البديل للعلمانية.. والعلمانية التى نريد اقتلاعها من بلادنا، ليست عقيدة نصرانية، من عقائد كنائسنا الشرقية، حتى يكون فى هذا الاقتلاع عدوان على الأقليات غير المسلمة فى بلادنا، وانتقاص من حقوقها فى الاحتكام إلى عقيدتها وشريعتها.. فالعلمانية وافد غربى، فى ركاب الغزوة الاستعمارية ـ التى جاءت لقهرنا جميعًا.. أقلية وأغلبية ـ فهى أثر من آثار الاستعمار ـ واقتلاعها، وتحرير مؤسساتنا الحقوقية، والقانونية، والتشريعية، والقضائية منها، هو مهمة من مهام ثورتنا الوطنية، وواجب من واجبات حركة تحررنا الوطنى.. أى أنه واجب وطنى على الجميع، الأقلية والأغلبية على حد سواء!..

بل إن هذه العلمانية ـ التى هى الخصم لإسلامية القانون ـ ليست فقط عدوانًا استعماريًا على وطنية الأقليات المسيحية فى بلادنا.. وإنما هى، أيضًا، خصم تاريخى للمسيحية الغربية؟!.. فهل فى اقتلاعها، وإحلال شريعة الشرق.. الممثلة لعقيدة الأغلبية.. والممثلة لعادات وأعراف وتقاليد ومثل وقيم الأمة كلها ـ أقليتها وأغلبيتها ـ هل فى ذلك أى انتقاص من حقوق الأقلية؟!.. وهل يمثل «التحرر ـ الفكرى» عدوانًا

على «الوطن المسيحى»؟! . . أم أنه نفاق العلمانيين . . الذين مردوا على النفاق؟! . .

أنا أسأل الإنسان المسيحى المصرى :

أى القوانين أليق بأن تحكم بها وتحتكم إليها ـ وليست فى مسيحيتك قوانين للدولة ـ ولابد لك من أن تختار للاجتماع قانونًا ـ أى القوانين أليق بك وبوطنك :

قانون الأغلبية من مواطنيك؟ . . أم قانون نابليون بونابرت (١٧٦٩ ـ ١٨٢١م) المستعمر الذى جاء ليقهر ويذل الأغلبية والأقلية جميعًا؟؟! . .

فقه الإمام الشافعى [١٥٠ ـ ٢٠٤هـ ٧٦٧ ـ ٨٢٠م] ـ المصرى مثلك ـ؟! . . وفقه الليث بن سعد [٩٤ ـ ١٧٥هـ ٧١٣ ـ ٧٩١م] ـ إمام الوحدة الوطنية ـ الذى أفتى بأن «بناء الكنائس هو آية من آيات عمران البلاد»؟! . . أم فقه الرومان الذين أذلوا أجدادنا الأقباط . . فاستعمروا مصر وأجبروا أهلها على الفرار بدينهم إلى الصحراء . . حتى لنؤرخ بمصر شهدائنا الذين ذهبوا ضحايا قهرهم، وإذلالهم لبلادنا؟! . .

فقه الإمام الشافعى . . والليث بن سعد؟! . . أم فقه الرومان . . قتلة الشهداء الأقباط؟؟! . .

كما أسأل العلمانيين :

إذا كان فرض الأقلية رأيها على الأغلبية، هو ـ بمنطق الديمقراطية التى ترفعون رايتها ـ قمة العدوان على الديمقراطية . . بل هو ـ فى الأخلاق ـ لون من «الوقاحة»!! . . فبماذا تسمون فرض الأقلية لرأى غيرها ـ كالعلمانية ـ التى هى غريبة ـ وليست من عقائد المسيحية ـ . . فرض الأقلية لرأى غيرها على أغلبية وطنها ومواطنيها . . بماذا تسمون هذا؟!

أجيبوا . . إن لم تكونوا من الذين مردوا على النفاق! . .

ثم . . تعالوا نحتكم إلى التاريخ . .

عندما جاء الفتح الإسلامى إلى المجتمعات المسيحية الشرقية، لم تكن جيوشه محاربة للمسيحيين الشرقيين . . وإنما كانت محاربة للروم البيزنطيين . . لقد كانت حرب تحرير للشرق من السيطرة الغربية التى بدأها الإسكندر الأكبر [٣٥٦ـ

٣٢٣ق . م] قبل الميلاد . . ولذلك وقفت الشعوب المسيحية مع الفتح الإسلامى ضد الرومان البيزنطيين . . فـ «الدولة»، فى هذه المجتمعات التى فتحها الإسلام، لم تكن مسيحية شرقية وطنية . . ومصر، على سبيل المثال، لم يحكمها قبطى فى يوم من الأيام؟! . . فمنذ أن تدين أهلها بالنصرانية، والنصرانية فيها ديانة مضطهدة، حتى جاء الإسلام فأمَّن أقباطها، وأعاد لهم كنائسهم التى كان قد اغتصبها منهم البيزنطيون . . «فالدولة الإسلامية» لم تقم، بعد الفتح، كبديل للدولة القبطية، أو الدولة المسيحية الوطنية . . وإنما قامت الدولة الإسلامية بديلا للدولة البيزنطية، الاستعمارية. والشريعة الإسلامية لم تقم فى مصر بديلا لشريعة مسيحية، وإنما قامت - منذ الفتح الإسلامى - بديلا عن القانون الرومانى . . فإذا أضفنا إلى هذه الحقيقة التاريخية - التى يتعامى عنها الكثيرون! - أن المسيحية لا تجعل الدولة شأنا من شئونها الاعتقادية، ومن ثم فلم تجعلها بندًا فى جدول أعمال كنيستها على مر تاريخها الشرقى . . فأين هو التناقض - الذى تزعمون وتتوهمون - بين «دولة» الإسلام وبين «المسيحية الشرقية»؟ . .

لقد كانت «إسلامية الدولة» قديمًا معركة بين الفتح الإسلامى - ومعه المسيحيون الشرقيون - وبين «الدولة الغربية - البيزنطية - الغازية» . . كما أن معركة «الدولة الإسلامية» اليوم هى ضد «العلمانية - الغربية - الوافدة» . . فهل يقف المسيحيون الوطنيون اليوم مع الإسلام فى صراعه مع الغرب، كما وقف أسلافهم القدماء؟! . . أم يضللهم العلمانيون - وهم امتداد سرطانى غربى - فيخونون أسلافهم وشهداءهم، بسماحهم للغرب - وامتداداته العلمانية - أن يجعل منهم ورقة ضغط واعتراض - ڤيتو - على توجه الأغلبية ومشروعها، الذى هو فى الحقيقة «هوية» الأمة - بأقلياتها وأغلبيتها -؟! . .

هنا نتذكر - ونُذكر - بكلمات عبدالرحمن الكواكبى [١٢٧٠ - ١٣٢٠هـ ١٨٥٤ - ١٩٠٢م] التى وجهها إلى الموارنة - وكان الغرب يغازلهم ويعدهم بالحماية! -: «يا قوم: وأعنى بكم الناطقين بالضاد من غير المسلمين . . أدعوكم، وأخص منكم النجباء، للتبصر والتبصير فيما إليه المصير، أليس مطلق العربى أخف استحقارًا لأخيه من الغربى؟ هذا الغربى قد صار ماديًا، لا دين له غير الكسب، فما تظاهره مع بعضنا بالإخاء الدينى إلا مخادعة وكذبًا. هؤلاء الفرنسيس يطاردون أهل الدين، ويعملون

على أنهم يتناسونه، بناء عليه لا تكون دعواهم الدين فى الشرق، إلا كما يفرد الصياد وراء الأشباك؟!..»[1].

ثم نقول: تُرى لو عقل الموارنة نصيحة الكواكبى، فالتمسوا حقوقهم المشروعة - بل والمقدسة - فى كامل المساواة فى المواطنة لدى مشروع الأغلبية، بدلاً من الرهان على التماسها فى حماية الأجنبى، بتحويلهم أنفسهم إلى ورقة يضغط بها الغرب ضد مشروع النهضة المتميز عن المشروع الغربى.. تُرى لو عقلوا ذلك، ألم يكن قد تغير المسار.. واجتنب الجميع المأساة؟!..

إن الإسلام ليست له أية مشكلة مع الشرائع السماوية التى سبقت شريعة محمد ﷺ.. فهو الدين الذى لا يكتمل الإيمان به إلا بالإيمان بهذه الشرائع **﴿آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله﴾** [البقرة: ٢٨٥] **﴿قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون﴾** [البقرة: ١٣٦]..

وموقف الإسلام هذا من الشرائع السابقة تجسد فى موقف المسلمين من أتباع تلك الشرائع [أهل الكتاب].. وهو موقف جاوز الإيمان «النظرى» بالتعددية الدينية فى المجتمع الإسلامى، إلى حيث قننت هذه «التعددية» منذ أول دستور لأول دولة إسلامية - «الصحيفة - الكتاب - دستور دولة المدينة» - الذى نص على أن «**اليهود - [من عرب المدينة] - أمة مع المؤمنين. لليهود دينهم وللمسلمين دينهم.. وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، وأن بينهم النصح والنصيحة، والبر دون الإثم**»[2].. ثم تجسد هذا المبدأ القرآنى، والفكر الدستورى فى «التعددية الدينية» التى رعاها المجتمع المسلم، المتحاكم إلى الشريعة الإسلامية، على امتداد تاريخه الطويل.. على حين كانت الحروب الدينية فى الغرب، قائمة على قدم وساق، ليس فقط ضد «التعددية فى الدين»، بل وضد «التعددية فى المذهب» داخل الدين المسيحى الواحد؟!..

---

(١) [الأعمال الكاملة] ص٢٠٧، ٢٠٨. دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة. طبعة بيروت سنة ١٩٧٥م.
(٢) [مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوى والخلافة الراشدة] ص١٩، ٢٠.

فليست للإسلام مشكلة مع الشرائع التى سبقت شريعته . . وليست للمسلمين مشكلة مع أهل الكتاب . . وإنما المشكلة هى بين المشروع الإسلامى ـ الذى هو مشروع الأمة ـ وبين الغرب الذى يريد أن يُحلّ نموذجه الحضارى محل حضارة الإسلام . . إن الصراع القائم هو بين «المدنية الإسلامية» وبين «المدنية الغربية» . . و «المدنية الإسلامية» هى مدنية الشرق، بكل ملله الدينية . . بينما «المدنية الغربية» علمانية . . أى أنها ليست مسيحية . . فهل يترك نصارى الشرق مدنيتهم الشرقية، التى هى ميراثهم الحلال، ليحلوا محلها «المدنية الغربية»، غير المسيحية، والمرفوضة عقديًا وحضاريًا من الأغلبية الساحقة لأمتهم؟! . . هل يتركون ميراثهم الحلال، فى سبيل ميراث مفروض من الأعداء؟! . .

إنا هنا، نتذكر ـ ونُذكّر ـ بكلمات القانونى الفذ الدكتور عبدالرزاق السنهورى باشا، التى يقول فيها: «إن المدنية الإسلامية هى ميراث حلال للمسلمين والمسيحيين واليهود، من المقيمين فى الشرق، فتاريخ الجميع مشترك، والكل تضافروا على إيجاد هذه المدنية . . أما المسيحيون الغربيون فإنهم لم يستطيعوا أن يتمدنوا إلا عندما تركوا الدين المسيحى بالفعل!»[1] . .

فهل يترك المسيحى الشرقى «ميراثه الحلال» فى سبيل ميراث غيره، المفروض على الجميع؟! . . وإذا افترضنا، جدلاً، أن المغايرة قائمة بين المسيحى الشرقى، وبين كلا المدنيتين ـ وهذا فرض جدلى . . غير صادق ـ فأيهما أولى باختياره وتبنيه: مدنية مؤمنة تدعو إليها أغلبية أمته ومواطنيه؟ . . أم مدنية علمانية جاءت بلاده فى ركاب الغزاة . . وهى مرفوضة من أغلبية أمته ومواطنيه؟؟ . .

ثم . . تعالوا نفكر بالمنطق الذى يثمر أكثر الحلول جدوى لمشاكل الأقليات . .

إن تعداد الأقليات القومية ـ المسلمة . . غير العربية ـ فى وطننا العربى أكثر من تعداد الأقليات الدينية ـ غير المسلمة ـ . . فالأولى ـ وفق إحصاءات منتصف الثمانينيات ـ من القرن العشرين ـ ٢١,٠٠٠,٠٠٠ ـ واحد وعشرون مليونا ـ بينما الثانية ١٢,٥٠٠,٠٠٠[2] . . أى أن المسلمين غير العرب يقتربون من ضعف العرب غير

---

(١) [عبدالرزاق السنهورى من خلال أوراقه الخاصة] ص١١٨، ١٤٢.

(٢) محمد السماك [الأقليات بين العروبة والإسلام] ص٢٥ طبعة بيروت سنة ١٩٩٠م ـ وهو ينقل الأرقام عن الدكتور سعد الدين إبراهيم فى كتابه [المجتمع والدولة فى الوطن العربى] طبعة بيروت سنة ١٩٨٨م.

المسلمين . . وبالإسلام يكون حل مشكلة الأقليات القومية المسلمة . . فى الوقت الذى لا توجد فيه ـ كما ثبت لنا ـ مشكلة بين الإسلام وبين الأقليات غير المسلمة . . فلم العدول عن إسلامية السياسة والدولة والعمران إلى علمنتها؟! . . طالما أن فى الإسلامية الحل لمشكلة الأقليات! . .

وإذا تميز المشروع الإسلامى ـ الذى هو ميراث حلال لكل الشرقيين ـ بأنه «مشروع مؤمن» . . ألا يزكيه إيمانه لدى كل أهل الديانات السماوية، على النحو الذى يرجح كفته لدى أقلياتهم وأغلبيتهم على حد سواء؟! . . ألا يمثل، من هذه الزاوية، المشروع الذى يحقق صلاح الدنيا والآخرة معاً؟! وبذلك يمتاز على المشروع العلمانى الذى يجرد السياسة والدولة والعمران من ضوابط الإيمان وأخلاقيات الأديان؟! . .

أيهما أليق بالمسيحى المؤمن، أن ينشأ أبناؤه على معارف وتطبيقات تعلمهم أن لعالمهم خالقًا، ولعمرانهم معايير إيمانية؟؟ . . أم أن تكون نشأتهم فى ظل معارف وتطبيقات، إن لم تعلمهم الإلحاد، فهى لا تذكرهم بالإيمان، ولا تضبط سلوكهم الحياتى بأخلاقياته؟؟! . .

أليس فى هذا البعد ـ المشترك بين كل المؤمنين بكل الديانات ـ عامل آخر يرجح الاختيار لإسلامية السياسة والدولة والمدنية والعمران؟؟! . .

وإذا كانت «الدولة الإسلامية» لم تقم على حساب «دولة مسيحية شرقية» وإنما قامت بديلاً «للدولة الاستعمارية الغازية» . . وإسلامية السياسة والدولة والعمران ليست بديلاً لعقيدة مسيحية . . وإنما هى بديل للعلمانية الغربية اللادينية . . والمدنية الإسلامية هى الميراث الحلال لكل الشرقيين، على اختلاف دياناتهم . . . إذا كان الأمر كذلك . . فإننا نفهم فى ضوء هذه الحقيقة حكمة وصواب وعمق الكلمات التى عبرت، وتعبر عن الموقف المسيحى، الذى لم تخدعه العلمانية . . من مثل كلمات:

• وليم مكرم عبيد باشا [١٣٠٧ ـ ١٣٨٠هـ ١٨٨٩ ـ ١٩٦١م]: «نحن مسيحيون فى الدين مسلمون فى الوطن».

• وميشيل عفلق [١٣٢٨ ـ ١٤٠٩هـ ١٩١٠ ـ ١٩٨٩م]: «لا يوجد عربى غير مسلم! فالإسلام تاريخنا، وهو بطولاتنا، وهو لغتنا، وفلسفتنا ونظرتنا إلى الكون . .

إنه الثقافة القومية الموحدة للعرب على اختلاف أديانهم ومذاهبهم . . وبهذا المعنى لا يوجد عربى غير مسلم، إذا كان هذا العربى صادق العروبة، وإذا كان متجردًا من الأهواء، ومتجردًا من المصالح الذاتية . .

وإن المسيحيين العرب، عندما تستيقظ فيهم قوميتهم، سوف يعرفون بأن الإسلام هو لهم ثقافة قومية، يجب أن يتشبعوا بها، ويحبوها، ويحرصوا عليها حرصهم على أثمن شيء فى عروبتهم . . ولئن كان عجبى شديدًا للمسلم الذى لا يحب العرب، فعجبى أشد للعربى الذى لا يحب الإسلام[1] . . »؟!.

● والبابا شنودة ـ البابا الحالى للكنيسة القبطية ـ فى موقفه المعلن ـ: «إن الأقباط، فى ظل حكم الشريعة يكونون أسعد حالاً وأكثر أمنًا، ولقد كانوا كذلك فى الماضى، حينما كان حكم الشريعة هو السائد . . نحن نتوق إلى أن نعيش فى ظل «لهم ما لنا وعليهم ما علينا».

إن مصر تجلب القوانين من الخارج حتى الآن، وتطبقها علينا. ونحن ليس عندنا ما فى الإسلام من قوانين مفصلة، فكيف نرضى بالقوانين المجلوبة، ولا نرضى بقوانين الإسلام؟!»[2].

لقد عبر البابا شنودة ـ فى موقفه المعلن هذا ـ عن كل الذى نريد أن نقوله:

إن الشريعة الإسلامية هى قانون المساواة بين الجميع: «لهم ما لنا وعليهم ما علينا» . .

وهى ليست بديلاً لقانون مسيحى «فليس لدى المسيحيين ما فى الإسلام من قوانين مفصلة».

«وكيف يرضى المسيحيون بالقوانين المجلوبة من الخارج . . ولا يرضون بقوانين الإسلام»؟! . .

نعم . . لقد عبر البابا شنودة ـ فى هذا الموقف المعلن ـ عن كل ما نريد أن نقوله، نقضًا لكل شبهات العلمانيين فى قضية الأقليات! . .

---

(١) فى سبيل البعث [الكتابات السياسية الكاملة] جـ٣ ص٣٣، ٢٩٩، جـ٥ ص٦٨. طبعة بغداد سنة ١٩٨٧، ١٩٨٨م.

(٢) صحيفة [الأهرام] فى ٦ مارس سنة ١٩٨٥م.

• والأنبا يوحنا قلته ـ وهو كاثوليكي ـ مصري ـ: «أوافق تمامًا على أن أكون مصريًا.. ومسيحيًا، تحت حضارة إسلامية.. بل أنا مسلم ثقافة مائة في المائة... أنا عضو في الحضارة الإسلامية كما تعلمتها في الجامعة المصرية.. تعلمت أن النبي، عليه الصلاة والسلام، سمح لمسيحي اليمن أن يصلوا صلاة الفصح في مسجد المدينة.. فإذا كانت الحضارة الإسلامية بهذه الصورة.. التي تجعل الدولة الإسلامية تحارب لتحرير الأسير المسيحي.. والتي تعلي من قيمة الإنسان كخليفة عن الله في الأرض.. فكلنا مسلمون حضارة وثقافة.. وإنه ليشرفني، وأفخر أنني مسيحي عربي، أعيش في حضارة إسلامية.. وفي بلد إسلامي.. وأساهم وأبني، مع جميع المواطنين، هذه الحضارة الرائعة!..»[1].

في ضوء الحقائق التي قدمناها.. نفهم معنى ومغزى هذه الكلمات، المعبرة عن «عقل ـ العقلاء» من إخوتنا المسيحيين..

وهي حقائق.. وكلمات لا قيام معها ولا بعدها لشبهات العلمانيين!..

***

٤ ـ شبهة غموض المشروع الإسلامي وغيبة برنامجه

والشبهة الرابعة، من شبهات العلمانيين، هي:

أن الإسلام «الدين» ـ إسلام العقائد، والشعائر، وعلاقات المسلم بخالقه ـ واضح كل الوضوح.. لا غموض فيه ولا إبهام..

وليس كذلك إسلام «الدولة» ـ إسلام السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، ومختلف شئون العمران ـ..

وفي عالم العلم والمعلومات، فإن الناس لا يقبلون أن يقادوا إلى المجهول الغامض، أو الغموض المجهول.. فأين هي «البرامج» التي يقدمها الإسلاميون للناس، ليستجيب من يستجيب عن بينة، ويرفض من يرفض عن بينة؟!.

(١) من حوار دار عقب محاضرة لي ـ في جمهور من النخبة المسيحية.. الممثلة لمختلف الطوائف ـ دعت إليها «اللجنة المصرية للعدالة والسلام» ـ عنوانها «أثر البعد الديني في الاشتراك في العمل العام» بفندق الحرية ـ مصر الجديدة ـ بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٩١م.

ومنذ البداية . . بداية رد هذه الشبهة من شبهات العلمانيين ـ وهى من أشهر الشبهات لديهم، وأكثرها ذيوعًا ـ نقول: إن الإسلاميين، عندما يدعون الناس إلى إسلامية السياسة والدولة والعمران، بتحكيم شريعة الله في شئون الإنسان، الخليفة عن الله، فإنهم لا يدعون الناس إلى أمر **«مجهول»** . . بل إنهم لا يدعون الناس إلى أمر **«جديد»**، حتى يصح أن يكون «مجهولاً»؟! . .

إننا، بالدعوة إلى إسلامية حياتنا الدنيا كلها، لتكون فى ميزاننا بالدار الآخرة . . التى هى خير وأبقى . . بل والتى هى الجديرة بالوصف الحق للحياة ـ **﴿وما هذه الحياة الدنيا إلا لهو ولعب وإن الدار الآخرة لهي الحيوان لو كانوا يعلمون﴾** [العنكبوت: ٦٤]! إنما ندعو الناس إلى **«العودة إلى المألوف»** الذى ألفته الأمة، الذى حقق لها وحدتها كأمة، وأثمر لها دولتها المتميزة، التى فتحت فى ثمانين عامًا أكثر مما فتح الرومان ـ سادة الفتح الغربى ـ فى ثمانية قرون ـ وشتان بين فتح «الإحياء» وفتح «المسخ والنسخ والتشويه»؟! . .

ندعو الناس إلى **«العودة إلى المألوف»** الذى أثمرت حاكميته ـ عندما احتكمت إليها الأمة ـ حضارة تميزت بالتوازن، الذى تحقق للإنسان فى ظلها دون سواها، فى كل أطوار تاريخه المعروف . .

ندعو الناس إلى **«العودة إلى المألوف»** الذى عاشوه ومارسوه وتنفسوه ثلاثة عشر قرنًا . . كانوا فى عشرة منها ـ قبل تراجعهم الحضارى العارض ـ العالم الأول . . والمنارة الوحيدة المضيئة على هذا الكوكب الذى عليه نعيش . .

فالعودة إلى إسلامية السياسة والدولة والعمران ليست بالأمر الجديد على أمتنا، حتى تكون أمرًا «مجهولاً»! . .

ونحن ندعو العلمانيين إلى التمييز بين:

أ ـ منهاج الإسلام وشريعته، وأحكام الله وسنة رسوله ﷺ فى شئون الاجتماع الإنسانى، وسياسة العمران البشرى . . . وهو واضح لكل عاقل . . ومتميز عن نظائره فى الحضارات الأخرى . . وهو ثابت ـ لأنه وضع إلهى ـ لثوابت الحياة ـ وإليه احتكمت الأمة، قبل الاختراق العلمانى، الذى لم يتعد تاريخه القرن إلا بقليل . .

ب ـ والمعالم الرئيسية فى تراثنا الفكرى والحضارى . . وهى التى قعدت هذا المنهاج الإسلامى فى مختلف علوم حضارتنا، الشرعية منها والمدنية ـ مثل: فلسفة عقيدة الأمة فى علم التوحيد . . وفلسفة قانونها فى علم أصول الفقه . . وثوابت وكليات فقه معاملاتها . . والصبغة الإسلامية فى علومها الإنسانية . . والفلسفة الإسلامية لعلومها الطبيعية ـ سنن الله فى الأنفس والآفاق ـ . .

فهذه المعالم، هى الأخرى واضحة لكل الذين يشملهم مصطلح «أهل الذكر . . والعلم» بهذه العلوم والفنون . . وهذه الثوابت التراثية، التى جسدت منهاج الإسلام . . لا جديد فى دعوتنا إليها حتى يتوهم فيها غموض! . . ولذلك، فنحن ندعو العلمانيين إلى التمييز بين هذه المعالم الواضحة، فى مشروع ودعوة الإسلاميين الناس إلى إسلامية السياسة والدولة والعمران . . وبين مستجدات واقعنا المعاصر، ومعالم المستقبل الذى نبشر به . . **ففى هذه المستجدات . . وفى معالم المستقبل، مناطق كثيرة، وحقول عدة ما زالت تحتاج من العقل المسلم ـ المؤمن بالمنهاج الإسلامى، فى إسلامية الحياة الدنيا . . والمنحاز إلى تطبيق وإعمال هذا المنهاج ـ إلى مزيد ومزيد ومزيد من الاجتهاد والتجديد، والخلق والإضافة والإبداع! . .**

جـ ـ لقد قطع الفكر الإسلامى المعاصر شوطًا ملحوظًا فى بلورة «**المعالم العامة**» لـ «**المشروع الحضارى الإسلامى**»، المرشح ليكون «دليل عمل» للمد الإسلامى المعاصر، يلقى الضوء على «الصورة الإسلامية» للنهضة المنشودة . . ففى عشرات الكتب التى أبدعها أهل الاجتهاد والتجديد، فى العقود الأخيرة ـ بل ومنذ تبلور تيار اليقظة الإسلامى الحديث، بريادة جمال الدين الأفغانى ـ تحدد الكثير من معالم هذا المشروع . .

وبقى أن ينهض «أهل الفكر» بصياغة هذه المعالم لهذا المشروع الحضارى ـ المبثوثة فى عديد من الكتب ـ فى أعمال فكرية محددة، تيسر للناس التماسها كفن متميز، من فنون الإبداع والتأليف . .

د ـ كذلك قطع الإسلاميون ـ من «أهل الفكر» و «أهل الحركة» خطوات ملحوظة فى «**تحديد السياسات**»، التى تمثل، فى الوضوح الفكرى، والتفصيل العملى، بالنسبة لجمهور الأمة، مرحلة جديدة تقترب بمعالم المشروع الحضارى ـ العامة ـ من ميدان

الممارسة والتطبيق . . بل لقد تقدمت العديد من الحركات، والتيارات الإسلامية، إلى الأمة بوثائق هذه «السياسات»، فلقيت القبول، ونالت بها هذه الحركات والتيارات ثقة جماهير عريضة، فى العديد من عمليات الاقتراع الجماهيرى . . سواء على مستوى الأمة، لاختيار المؤسسات النيابية . . أو على مستوى النخبة، لاختيار مجالس النقابات المهنية، والاتحادات الطلابية . .

فبقدر ما يتاح للمنهاج الإسلامى من فرص الذيوع . . وبقدر ما يتاح للإسلاميين من حرية العمل . . بقدر ما يتجسد «المنهاج» فى «سياسات» تزيد مساحة الوضوح للمشروع الإسلامى، إزاء مستجدات الواقع المعاصر، ومعالم المستقبل المنشود . .

إن علاقة الدين بالدولة . . والصورة المقترحة للشورى المعاصرة . . وفلسفة الإسلام فى الاقتصاد والثروات والأموال . . وعلاقة الرجل بالمرأة . . ومكانة المرأة فى الدولة الإسلامية العصرية . . والمعالم المتميزة لحقوق الإنسان فى الإسلام . . وأسلوب المنهاج الإسلامى فى التغيير . . وتقنين تراثنا الإسلامى فى فقه المعاملات وتحديد المساحات التى لا تزال بحاجة إلى اجتهاد جديد . . وصورة العلاقة بين أقطار دار الإسلام . . والعلاقة بين عالم الإسلام وبقية العالم . . إلخ . . إلخ .

وكذلك علاقة الإسلام بالمعارف والعلوم الإنسانية . . وضوابطه الأخلاقية لتطبيقات وفلسفات العلوم الطبيعية . . إلخ . . إلخ . . إلخ . .

كل هذه المشكلات والقضايا، قد وضحت الكثير من معالمها لدى التيار الغالب ـ تيار الوسطية الإسلامية ـ بين الإسلاميين المعاصرين . . وإذا كانت الحياة الفكرية الإسلامية قد عرفت فى العقود الأخيرة، عدداً من مواثيق «الدساتير الإسلامية» و «حقوق الإنسان» . . فإن مزيداً من هذه الجهود، وأمثالها، كفيل بتحقيق المزيد من تجسيد «المنهاج الإسلامى الواضح» و «ثوابت الفكر والحضارة» فى «سياسات» أكثر تحديداً . . وأكثر قدرة على الاقتراب من حقول الممارسة والتطبيق . .

هـ ـ أما «البرامج التفصيلية»، التى تفصّل «السياسات» إلى «خطط تنفيذية» . . فإننا نقول للعلمانيين الذين يصيحون باحثين عنها ومفتقدين إياها فى أدبيات الإسلاميين . . نقول لهم : إن «البرامج التفصيلية» يستحيل أن تأتى فى الصورة الطبيعية والحقيقية

لمهمتها ـ برنامج تغيير الواقع ـ إلا إذا قبض واضعوها على زمام الواقع؟! . . ولم يحدث فى تاريخ الدعوات ولا الثورات ـ سماوية كانت أو وضعية ـ أن وضعت دعوة إصلاح أو ثورة انقلابية، «البرامج التفصيلية» لـ «تغيير الواقع» قبل أن تقبض على هذا الواقع، لتحيط بتفاصيله خبراً؟! . . فالصياح العلمانى: أين «البرامج التفصيلية للإسلاميين» التى تبدد «الغموض» فى الطرح الإسلامى . . هو صياح أناس يهرفون بما لا يعرفون! . .

إننا لا ندعو الأمة إلى «اختراع جديد»، حتى يكون «غامضاً» أو «مجهولا» . . وإنما نحن ندعوها إلى «العودة إلى ذاتها» وإلى «هويتها» وإلى «مألوفها» الذى آمنت به، ولا تزال، والذى احتكمت إليه . . وتسعى الآن للعودة إلى تحكميه . . والذى أثمر دولتها . . ووحدتها كأمة ـ وصبغ حضارتها بصبغة الله ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ﴾ [البقرة: ١٣٨] ندعوها إلى «العودة للمنهاج» الذى جعل منها العالم الأول، فى هذا الكوكب، لأكثر من عشرة قرون . . والذى اقترن تطبيقه بتقدمها، فى علوم الدين والدنيا . . فهى تعرفه جيداً . . بالعقل، وبالنقل، وبالوجدان! . . كما تعرف أن تخلفها الذاتى، واستضعاف الأجنبى لها قد ارتبطا بتراجعها عن تحكيم هذا المنهاج . .

فالغريب هو العلمانية؟! . . وليس طريق الإصلاح لدنيانا بدين الإسلام؟! . .

ومرة أخرى نذكر العلمانيين بكلمات الإمام محمد عبده:

«إن سبيل الدين، لمريد الإصلاح فى المسلمين، سبيل لا مندوحة عنها، فإن إتيانهم من طرق الأدب والحكمة العارية عن صبغة الدين، يحوجه إلى إنشاء بناء جديد، ليس عنده من مواده شىء، ولا يسهل عليه أن يجد من عماله أحداً . .

وإذا كان الدين كافلا بتهذيب الأخلاق وصلاح الأعمال، وحمل النفوس على طلب السعادة من أبوابها، ولأهله من الثقة فيه ما ليس لهم فى غيره، وهو حاضر لديهم، والعناء فى إرجاعهم إليه أخف من إحداث ما لا إلمام لهم به، فلم العدول عنه إلى غيره؟!»[1].

---

(١) [الأعمال الكاملة] جـ٣ ص٢٣١.

فالغريب والمجهول والغامض، ليس السبيل الإسلامى فى النهضة، والتغيير والإصلاح!.

وإذا كان محمد عبده قد كتب هذا فى بداية تلمس أمتنا لمعالم الطريق بنهضتها الحديثة، وعندما كانت «الخيارات غير الإسلامية» للنهضة مدهشة تخطف أبصار الكثيرين.. ألا يليق بغير الإسلاميين أن يزداد تأملهم لهذه الكلمات، بعد أن سقطت تلك «الخيارات» على النحو الذى أصاب حتى أعداءها بالذهول؟!..

* * *

وحتى هذه المساحات من الاجتهادات لفقه المستجدات والمستحدثات المعاصرة.. والتى لم تتضح معالمها فى الفكر الإسلامى المعاصر.. فإنها لا تبرر اتهام التوجه الإسلامى والطريق الإسلامى بالغموض.. فليس بين عقلاء الإسلاميين.. وتيارهم الوسطى العريض.. من يتصور تطبيق إسلامية السياسة والدولة والعمران بين عشية وضحاها.. **فالتغيير الإسلامى هو نهضة إصلاحية عظمى، تقيم جدلاً وحواراً بين «الفكر» وبين «الواقع».. ومن خلال هذا الحوار والجدل، يقترب «الفكر» من الواقع فيكشف له «الحكم» الإسلامى الأنسب لحكم حركته.. ويقترب «الواقع» من حركة الفكر، فيرشح لها الاجتهاد المعاصر والملائم..**

فهى عملية كبرى.. ومتدرجة.. ومتنامية.. إلى أن تكتمل إسلامية العمران الإنسانى فى مجتمعات الإسلام..

وإذا كانت تطبيقات عصر البعثة النبوية قد تدرجت حتى اكتملت ـ عبر ثلاثة وعشرين عاماً ـ هى عمر توالى الوحى على رسول الله ﷺ ـ فإن هذا التدرج لم يكن، فقط، بسبب تدرج التشريع.. وإنما اقتضاه، أيضاً، التدرج فى «تهيئة الواقع» لتطبيق «الأحكام».. فتنزيل «الحكم» على «الواقع»، وعقد القران بينهما، لا يتوقف، فقط، على وجود «الحكم ـ الحق».. وإنما يتوقف، أيضاً، على «تهيئة الواقع» لأن تُحكم حركته بهذا «الحكم ـ الحق»..

وبصدد نهضتنا الإسلامية المنشودة.. فالشريعة كاملة.. لكن الاجتهاد لمستحدثات العصر أمامه مساحات هى مهام فى جدول أعمال المجتهدين والمجددين.. وأيضاً

فـ «الواقع» الذى شوه التغريب إسلاميته، ومسخت العلمانية هويته، فى حاجة إلى التغيير الذى يهيئه لتقبل الإسلامية.. فالتدرج، فى العودة إلى إسلامية السياسة والدولة والعمران حتمية يدركها أهل الذكر من الإسلاميين.. ولعل فى كلمات الإمام أبى الأعلى المودودى [١٣٢١ ـ ١٣٩٩هـ ١٩٠٣ ـ ١٩٧٩م] فى هذه القضية القول الفصل فى هذا الموضوع..

لقد تحدث الرجل عن «التدرج» الذى اقتضاه «تغريب» فكرنا وواقعنا.. وعن «التدرج» الذى تقتضيه «إسلامية» هذا الفكر وهذا الواقع من جديد!..

«فالإنكليز ـ [فى الهند] ـ صرفوا مدة قرن كامل تقريبًا فى تبديل نظام البلاد القانونى وبدلوا نظام حياتها أولاً شيئًا فشيئًا، وأعدوا رجالاً لا يتفكرون، ولا يعملون، إلا حسب نظرياتهم وأفكارهم، وعملوا عملاً متواصلاً على تغيير أذهان الناس، وأخلاقهم، ونظامهم الاقتصادى، بنشر الأفكار، وبتأثير السلطة والاستيلاء، أى ظلوا يلغون القوانين القديمة وينفذون مكانها قوانينهم الجديدة، على قدر ما ظلت تأثيراتهم المختلفة تغير من نظام هذه البلاد الاجتماعى..».

ثم تحدث عن ضرورة سلوك طريق «التدرج» لأسلمة «الفكر» و «الواقع» اللذين تغربا.. فقال:

«.. ونحن، إن كنا نريد الآن إحياء القانون الإسلامى وتنفيذه من جديد فى دولتنا الفتية ـ [باكستان] ـ فإنه من المستحيل قطعًا أن نمحو آثار الحكم الإنكليزى، ونثبت مكانها آثارنا الجديدة من عندنا بهزة واحدة من القلم.. إن تغيير نظام البلاد القانونى دفعة واحدة ـ إن أمكن، على فرض المحال ـ لا يكاد يجدى بشىء؛ لأن نظام الحياة ونظام القانون لابد أن يكونا فيها على غير ما علاقة، بل متضاربين بينهما، ولابد أن يبوء هذا التغيير بمثل الفشل الذى يبوء به غرس شجرة فى أرض وطقس لا يلائمان طبيعتها. فمن المحتوم ـ إذن ـ ألا يتم هذا الإصلاح والتغيير المنشود إلا على مبدأ التدرج، وأن لا يتغير نظامنا القانونى إلا بطريق متزن يساير التغيرات الخلقية والثقافية والاجتماعية والمدنية والاقتصادية فى البلاد..».

فالمطلوب: تهيئة «الواقع» ليكون «إسلاميًا»، وفى ذات الوقت: صياغة «الحكم»

الإسلامى، الذى يحكم حياة وحركة هذا الواقع الإسلامى. . . وفى خلال هذه العملية من التفاعل والحوار والجدل بين «الفكر» وبين «الواقع» يكتمل الفكر. . وتكمل مساحات الفراغ فيه! . .

ثم تحدث المودودى عن أن سنة التدرج فى التغيير هى سنة الإسلام ومنهاج رسول الله ﷺ. . «**فنحن إذا درسنا القرآن والسنة دراسة عميقة، علمنا، بدون التباس ولا ارتياب، كيف وبأى تدرج وانسجام تم الانقلاب الإسلامى فى بلاد العرب على يد النبى ﷺ، فقد نفذ قانون الوراثة فى سنة ثلاث من الهجرة، وتمت قوانين النكاح والطلاق ـ شيئًا فشيئًا ـ إلى سنة سبع، وما زالت القوانين الجنائية تنفذ مادة مادة إلى أن اكتملت فى سنة ثمان، وما زال يعمل بصفة غير منقطعة إلى عدة سنوات لتمهيد الأرض وتوطيد الجو لتحريم الخمر، إلى أن أعلن تحريمها النهائى بصفة قطعية فى سنة ثمان، والربا، وإن كان قد نعى على المتعاملين به بكل صراحة، لم يُلغ على الفور مع قيام الدولة الإسلامية فى المدينة، ولكن لما تم العمل لإفراغ نظام الاقتصاد كله فى القوالب الجديدة، أعلن تحريمه وإلغاؤه بصفة نهائية قطعية فى سنة تسع.**

فكأنه ﷺ كان فى كل ذلك كمهندس جمع حوله البنائين والفاعلين، لرفع بناء كان قد خطّ له رسمًا فى ذهنه، واستجمع له الوسائل والأسباب، ومهد له الأرض، وحفر له الأساس، ثم ما زال يرفعه من كل جهة، واضعًا لبنة فوق لبنة، حتى أكمله أخيرًا، بعد بذل الجهود لعدة سنوات متواصلة. .»[1].

فنحن لا ندعوا الناس إلى «غامض» أو «مجهول». . ولا نقفز على ما لا يزال فى «واقعنا» أو «فكرنا» غامضًا! أو مجهولاً، فالخيار الحضارى واضح. . والجدل مستمر مع «العقبات»! . .

* * *

(١) فى تفصيل رأى المودودى حول هذه القضية، انظر كتابه [القانون الإسلامى وطرق تنفيذه فى باكستان] ص١٨٩ ـ ١٩٧ ترجمة محمد عاصم الحداد. طبعة بيروت ـ ضمن مجموعة عنوانها «نظرية الإسلام وهديه فى السياسة والقانون» ـ سنة ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م. وانظر كذلك كتابنا [أبو الأعلى المودودى والصحوة الإسلامية] ص٢١٠ ـ ٢١٨. طبعة القاهرة سنة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

٥ـ شبهة اقتران المشروع الإسلامي بالعنف

والشبهة الخامسة ـ والأخيرة ـ من شبهات العلمانيين، هى قولهم:

إن التوجه الإسلامى مقترن بالعنف والدموية والإرهاب.. وإذا كان هذا هو حاله، وهو بعيد عن السلطة والسلطان، فأى عنف وأية دموية سيشيعهما فى المجتمع إن هو قبض على السلطان؟!..

ونحن فى ردنا هذه الشبهة من شبهات العلمانيين، لا ننكر أن فى تيار اليقظة الإسلامية المعاصر فصيلا غاضبًا محتجًا يسلك إلى مقاصده سبل العنف والجهاد ـ بمعنى القتال ـ ويسيء الظن بسبل التغيير السلمية.. بل ويهاجم أصحابها هجومًا عنيفًا!..

لا ننكر وجود هذا الفصيل بين فصائل تيار اليقظة الإسلامية المعاصر.. لكننا ننكر، ونستنكر ذلك المكر العلمانى ـ الغربى والمحلى ـ الذى لا يرى فى تيار اليقظة الإسلامية إلا فصيل العنف والغضب.. حتى لكأنه لا يرى فى «الإنسان» إلا «أنيابه وأظافره»؟!.. والذى يتجاهل أن عنفه العلمانى ـ عنف الدول العلمانية ـ التى أدخلت التيار الإسلامى إلى أتون المحنة، عقودًا متتالية ـ هو الأب الشرعى لعنف هذا الفصيل.. المحدود العدد.. والتأثير.. والعالى الصوت، ككل أصوات الغضب والاحتجاج؟!..

نحن نعترف بوجود هذا الفصيل الغاضب والعنيف.. ولكننا نستنكر المكر العلمانى الذى يختزل كل التيار الإسلامى فيه ـ وندعو إلى رؤية موضوعية لنشأة وتطور تيار اليقظة الإسلامية، الحديث المعاصر، حتى يكون التعامل معه ـ كأعظم ظواهر العصر الذى نعيش فيه ـ على بينة.. وبموضوعية.. لابد منهما لكل الأطراف.. المناصرين له.. والذين يرتابون فيه.. والذين يناصبونه العداء!.

إننا بإزاء «ظاهرة ـ فكرية»، ذات علاقة وثيقة بملابسات وعوامل ـ داخلية وخارجية ـ أفرزتها، وعملت على تشكلها على هذا النحو الذى هى عليه الآن.. وفى مقدمة «التحديات» التى تبلور تيار اليقظة الإسلامية لمواجهتها يبرز تحديان:

● التخلف الموروث عن عصور تراجعنا الحضارى.. منذ الاختراق الجزئى لحاكمية الشريعة، فى العصر المملوكى..

● والتغريب الذى اخترق بالعلمانية فكرنا وواقعنا، مع الغزوة الاستعمارية الغربية الحديثة..

فقبل عصرنا الحديث ـ والاختراق العلمانى الغربى ـ كانت دعوات التجديد والاجتهاد ـ الفردية ـ دائمة ودائبة، فى محاولاتها لإيقاظ الأمة، وتجديد حضارتها، وإخراجها من حقبة التراجع، ومعالجة هذا «التخلف الذاتى» الذى لحق بفكرها وواقعها.. فلما جاءت الغزوة الاستعمارية الحديثة، التى بدأت ـ بعد سقوط الأندلس ـ بالالتفاف حول عالم الإسلام، واقتطاع الأقاليم من أطرافه.. ثم بدأت الغزو لقلبه بحملة بونابرت، على مصر [١٢١٣هـ ١٧٩٨م].. حدث وأضافت هذه الغزوة ـ المسلحة «بفكر» عصر النهضة الأوروبية ـ مع «قوة» الثورة الصناعية الغربية ـ أضافت إلى تحدى: «التخلف الموروث» تحدى: «هيمنة التغريب العلمانى».. فكانت بداية اليقظة الإسلامية الحديثة، على يد جمال الدين الأفغانى [١٢٥٤ ـ ١٣١٤هـ ١٨٣٨ ـ ١٨٩٧م] ـ منذ العقد السابع للقرن الميلادى التاسع عشر ـ بداية حقبة متميزة على طريق التجديد الإسلامى، يواجه به الاجتهاد الإسلامى الحديث جناحى التحدى الحضارى: «التخلف الموروث» و«هيمنة التغريب العلمانى»..

ولقد كان طبيعيًا، وفقًا لسنة النشأة والمسيرة والتطور ـ للظواهر الفكرية ـ أن تبدأ هذه المرحلة المتميزة فى جهاد أمتنا للنهوض الحضارى، بتبلور «**العقل**» لهذا التيار..

ونحن عندما نتأمل تيار «الجامعة الإسلامية»، الذى تبلور من حول جمال الدين الأفغانى ـ على امتداد أقطار ديار الإسلام ـ فإننا نجده حركة «صفوة» و«نخبة» و«علماء» و«قادة»...

وحتى عندما تجسد هذا التيار فى «تنظيمات» ـ علنية.. أو سرية ـ نجده قد وقف عند هذه الأطر وتلك الحدود.. أطر وحدود «الصفوة» و«النخبة» و«العلماء» و«القادة» ولم يتجاوزها إلى تنظيمات «العامة» و«الجماهير»..

لـ «الحزب الوطنى الحر» ـ الذى كونه الأفغانى بمصر ـ فى سبعينيات القرن التاسع عشر الميلادى. . . ومن بعده التنظيم الأممى الإسلامى. . تنظيم: «جمعية العروة الوثقى» ـ التى تكونت فى ثمانينيات ذلك القرن ـ «بعقودها» المنتشرة فى عدد من البلاد الإسلامية و «جمعية أم القرى» ـ التى كونها الكواكبى ـ إلخ. . كلها كانت «تنظيمات» «نخبة. . وقادة. . وعلماء». .

فلما آتت حركة «العقل» ـ عقل اليقظة الإسلامية ـ أكلها ـ وخاصة من خلال فكر الأستاذ الإمام محمد عبده [١٢٦٦ ـ ١٣٢٣هـ ١٨٤٩ ـ ١٩٠٥م] ومدرسة «المنار» التى حمل لواءها الشيخ محمد رشيد رضا [١٢٨٢ ـ ١٣٥٤هـ ١٨٦٥ ـ ١٩٣٥م] قرابة الأربعين عاماً. .

ولما حدث وعمت بلوى احتلال الغرب للأرض الإسلامية ـ خلال الحرب الاستعمارية العالمية الأولى، وفى أعقابها ـ . وتخلقت للتغريب والغزو الفكرى «نخبة» و «صفوة» من أبناء الأمة، بل وقامت أحزاب منها ترى فى تقليد الغرب، واستلهام كامل نموذجه الحضارى، السبيل إلى التحرر السياسى من استعماره العسكرى. . عندما عمت هذه البلوى الغربية كل أوطان عالم الإسلام، وتهددت «هوية الأمة»، استدعى تعاظم التحديات إشراك «**الأمة**» فى المواجهة ـ وليس فقط «**العقل. . والصفوة**». . **فكانت ثمرات الزلزال الذى** مثله سقوط الخلافة العثمانية [١٣٤٢هـ ١٩٢٤م]. . وما أعقبه من كتابات تعلمن الإسلام؛ ليقبل المسلمون النموذج الغربى. . وتشكك فى صدق القرآن الكريم، لتتكرس الهزيمة النفسية. . كانت ثمرات هذا الزلزال، وتصاعد حدة مخاطر التحديات: **استدعاء «النخبة» «للأمة». . كى تدخل ميدان المواجهة**. . فشهدت القاهرة [١٣٤٥هـ ١٩٢٧م] ـ بعد فشل مؤتمر الخلافة ـ انعقاد مؤتمر الصفوة، الذى كون «جمعية الشبان المسلمين». . كما شهدت مصر [١٣٤٦هـ ١٩٢٨م] قيام «جماعة الإخوان المسلمين»، أولى التنظيمات الجماهيرية لليقظة الإسلامية فى عصرنا الحديث؛ فكان قيامها إيذاناً **بتخلق «جسم» لـ «عقل» اليقظة الإسلامية**، الذى تبلور فى تيار الجامعة الإسلامية على يد الشيخ جمال الدين الأفغانى. . وإيذاناً بتطور نوعى فى مسيرة ظاهرة التيار الإسلامى الحديث. .

ومنذ ذلك التاريخ ـ تاريخ نشأة الإخوان بإمامة مرشدها الشيخ حسن البنا [١٣٢٤ ـ ١٣٦٨هـ ١٩٠٦ ـ ١٩٤٩م] ـ تجاوزت اليقظة حدود «الصفوة» إلى نطاق «الجمهور»، لا في مصر وحدها، بل وعلى امتداد عالم الإسلام.. سواء أكان ذلك في إطار «الإخوان» ـ كوعاء تنظمي ـ أو في إطار أوعية تنظيمية مشابهة ـ كالجماعة الإسلامية ـ في شبه القارة الهندية ـ وغيرها من الجماعات..

ولقد كان طبيعيًا أن تتطور مناهج الفكر في هذه الحركات والدعوات، فتتميز عن تلك التي سادت في مرحلة الأفغاني، ومحمد عبده، ورشيد رضا، وغيرهم من أعلام تيار «الصفوة.. والنخبة».. **فتعدد الحركات، بتعدد الأوطان، يبرز القسمات المحلية أكثر من ذي قبل.. وجماهيرية الدعوات تبرز الصيغ الجامعة، والتوفيقية، وتبتعد عن الجرعات المكثفة من الاجتهاد والتجديد والعقلانية أكثر من ذي قبل.. كما تضيف هذه الجماهيرية والعلنية خبرات في الممارسات الإسلامية بميادين حياتية ـ اقتصادية.. واجتماعية.. وتربوية.. وثقافية.. وشبه عسكرية ـ إلخ.. إلخ لم تكن متاحة للتيار في مرحلة «الصفوة.. والنخبة»..**

وإذا كان تألق عقلانية الأفغاني، ومحمد عبده، لم يَخْبُ فيما سطره حسن البنا من كتابات، فإن هذا التألق في فكر المرشد لم يجد ما يماثله في المستوى بعقول جمهور «التنظيم»!..

فلما حدث ودخلت جماعة الإخوان محنتها الأولى [١٣٦٨هـ ١٩٤٨م] ومحنتها الثانية [١٣٧٤هـ ١٩٥٤م] بدأت تتخلق في صفوف بعض شرائحها ـ وخاصة الشريحة الشبابية ـ أمام قسوة المحنة، وبشاعة الامتحان «أنياب.. وأظافر» لـ «الجسم» الإسلامي، اتخذت شكل فصيل «الغضب.. والرفض ـ والاحتجاج»، ذلك الذي بدأ «بمعالم الطريق»، للشهيد سيد قطب [١٣٢٤ ـ ١٣٨٦هـ ١٩٠٦ ـ ١٩٦٦م].. ثم جماعات اعتزال الواقع، وتغييره بالعنف المسلح.. والتي جمعها ويجمعها الحكم على المجتمعات الإسلامية ونظمها وحكوماتها بـ «الكفر» و «الجاهلية»..

ومع فصيل الرفض والغضب والاحتجاج هذا وقف ـ موضوعيًا ـ وإن لم يلجأ

للعنف المسلح ـ فصيل «التقليد»، الذى ظل متميزاً، تاريخياً، عن تيار الجامعة الإسلامية.. وهو الفصيل الذى ارتبط تصاعد رفضه أو هبوطه بمقدار ما واجهت بيئاته من «تغريب» أو «تجديد»؟!.

وهكذا.. عبر قرن من الزمان ـ من ستينيات القرن التاسع عشر الميلادى إلى ستينيات القرن العشرين ـ تبلور لتيار اليقظة الإسلامية: «العقل».. و«الجسم».. و«الأنياب والأظافر».. فغدا أبرز ظواهر العصر الفكرية، التى يحسب حسابها كل دارس، أو مخطط للفكر والواقع فى عالم الإسلام.

وهكذا أيضاً.. عرفت مناهج الفكر فى هذا التيار:

(أ) منهج الإحياء والتجديد والاجتهاد، الذى توجه به «عقل» الجامعة الإسلامية إلى «النخبة.. والصفوة».. وهو الذى تمثل فى تراث الأفغانى، ومحمد عبده، بالدرجة الأولى.. وكان تركيز هذا المنهج على نقد تراث عصر التراجع الحضارى.. والدعوة إلى العودة للمنابع الجوهرية النقية للإسلام ـ الكتاب.. والسنة الصحيحة ـ.. مع إعلاء مقام العقل فى تفسير النقل.. واستلهام ثوابت التراث كحلقة وسيطة بين المنابع وبين الاجتهاد للواقع الإسلامى الجديد.. مع نقد للنموذج الغربى، وتحذير من أن يكون هو البديل لتخلفنا الموروث! وإن دراسة متأنية لتراث أعلام الجامعة الإسلامية، فى مرحلة «الصفوة.. والنخبة» لتستطيع أن تضع يدنا وتكشف لعقلنا عن كثير من معالم المشروع الحضارى، الذى اجتهد هؤلاء الأئمة لصياغته؛ كى تهتدى به الأمة فى مواجهتها للتخلف الموروث، وللتغريب الغربى على حد سواء..

(ب) ومنهج الإحياء والتجديد، الذى توجهت به «الحركات» الجماهيرية إلى «الأمة».. وهو الذى حافظ، إلى حد كبير.. وأحياناً إلى حد ما.. على روح الإحياء والتجديد والاجتهاد، التى ورثها عن أعلام «الصفوة والنخبة»، مع مراعاة الصيغ الملائمة لمستوى «العامة.. والجمهور».. ومع الإبداع فى المجالات الاجتماعية والشعبية التى لم تعرفها تنظيمات حقبة «الصفوة.. والنخبة»..

(جـ) ومنهج الرفض والغضب والاحتجاج ـ بفصيليه المتميزين ـ والذى تسلح

آحدهما بالجهاد المسلح . . وتحصن الآخر بظواهر النصوص! . . بعد أن اتفقا، بشكل عام وتقريبى، على تكفير الواقع وجاهليته . . لقد اجتمع هذا الفصيل - بجناحيه - على الرفض للواقع، والغضب منه، والاحتجاج عليه . . مع تميز الجناح التقليدى بالتترس بالماضى وظواهر نصوصه . . وتميز الجناح الجهادى بالتقليد فى المقاصد وفى التعامل مع النصوص، مع الاجتهاد فى الوسائل والأدوات الانقلابية التى رآها سبلا للتغيير المنشود! . .

فأهل العنف: فصيل من فصائل تيار اليقظة الإسلامية المعاصر - وفصيل محدود العدد والتأثير - وهو «رد فعل للعنف العلمانى» . . وليس هو «الفعل» فضلا عن أن يكون هو كل تيار اليقظة الإسلامى المعاصر! . .

وإذا لم يكن «العنف» - كما يشهد بذلك واقعنا المعاصر - خصيصة إسلامية . . بل إنه ظاهرة تخلقت فى الكثير من الأنساق الفكرية الوضعية . . والدينية غير الإسلامية، لعوامل وملابسات معروفة ومدروسة . . فإننا ندعوا العلمانيين إلى كلمة سواء:

• لنرفض مطلق «العنف» فى سبل ووسائل التغيير الداخلى:

• ولنفتح كل القنوات السلمية للتغيير أمام كل تيارات الفكر فى بلادنا . . قنوات التفكير . . والتعبير . . والتنظيم . .

• ولنتفق على أن معيار التدافع - ولا نقول الصراع - بين هذه التيارات، وطريق تبادل الواقع - فى «الدولة» و «الأمة» - وفق الآليات التى تعارفت عليها الإنسانية المعاصرة: الاقتراع الحر النزيه! . .

• والخارجون على هذه الكلمة السواء . . لنتفق على معاملتهم معاملة «المجرمين» - لا أهل الرأى والفكر - بصرف النظر عن الفكر الذى يعتنقون . .

فهل يستجيب العلمانيون لدعوتنا إلى هذه الكلمة السواء؟! . .

***

بصرف النظر عن الجواب - والذى نرجو أن يكون بالإيجاب - . . فلقد سقطت كل

شبهات العلمانيين، التي يتصايحون بإثارتها في وجه الدعوة إلى إسلامية السياسة والدولة والعمران! . . وبذلك انتفت الشبهات عن هذه الإسلامية . . التي هي السبيل إلى صياغة النموذج الإسلامي للإنسان : الإنسان الخليفة عن الله ، سبحانه وتعالى . . والتي تتجاوز كونها الخيار الحضاري المحقق لتوازن الإنسان ـ في المعرفة والممارسة ـ ولسعادته في هذه الحياة الدنيا . . إلى حيث تكون السبيل إلى إقامة الواجب الإلهي والتكليف الديني . . والشرط لسعادة الإنسان في دار الخلود . .

* * *

أسئلة... إلى العلمانيين

والآن ....

وبعد أن قام برهان العقل والنقل على أن إسلامية السياسة والدولة والعمران، فى الفكر والمعرفة، وفى الممارسة والتطبيق، فضلا عن أنها هى المحققة لسعادة الإنسان فى حياته الدنيا، بإقامتها مقومات توازنه المعرفى على كتابى «الوحى» ـ المقروء ـ و «الوجود» ـ المنظور ـ الجامعين لمعارف عالمى «الغيب» و «الشهادة» . . ومقومات توازنه الحياتى، بتلبية احتياجاته الروحية والمادية . . .

وفضلاً عن تحقيق هذه الإسلامية لسعادة الإنسان الدنيوية . . فإنها ـ بشهادة برهان العقل والنقل ـ هى ـ أيضاً ـ المحققة لسعادته الأخروية، لقيام الثانية على الأولى، وذلك للعروة الوثقى القائمة بين صلاح الدارين، والسعادة فيهما . . الأمر الذى جعل من هذه الإسلامية للسياسة والدولة والاجتماع والعمران قياماً بفريضة إلهية . . وليس، فقط، تحقيقاً لمصلحة ومنفعة دنيوية، وإقامة لبنود عقد وعهد الاستخلاف الإلهى للإنسان فى عمارة الأرض . . أى أن هذه الإسلامية هى الإقامة والأداء للأمانة التى حملها الإنسان، عندما أبت حملها الموجودات غير المختارة، من السموات والأرض والجبال ! . .

الآن . . بعد أن قام البرهان على مذهب الإسلام فى هذه القضية . . وبعد أن عرضت هذه الدراسة لتاريخنا الحضارى، الذى جسد هذه المذهبية الإسلامية . . فلم تقف، فى تاريخنا، عند حدود الفكر النظرى . . وبعد أن عرضنا لبواكير الاختراق لسياج هذه الإسلامية . . ثم لعموم بلواها . . ولموقف الأمة من هذا الاختراق . . ثم رددنا شبهات العلمانيين، على النحو الذى بددها، ورد كيدهم إلى نحورهم . .

الآن . . . وفى ختام هذه الدراسة . . فإننا نتوجه بعدة أسئله إلى العلمانيين، فى محيطنا العربى والإسلامى . . طالبين منهم التفكر فيها . . والإجابة عليها . . وتأمل مكانهم وموقعهم - على ضوء إجابتهم - من دنيا المسلمين ومن دين الإسلام!

* * *

١ - والسؤال الأول، الذى نسأله للعلمانيين، هو عن:

● **«الأيديولوچية» - الفكرية - الأقدر على تحريك أمتنا للنهضة، فى مواجهة التحديات الراهنة؟؟ . .**

أهى الإسلام؟ . . . أم الليبرالية الرأسمالية؟؟ . .

لقد سقطت الأيديولوچية الوضعية الماركسية . . والتى كان قيامها يتيح للعلمانيين أن يقولوا لنا، عندما نتحدث عن مأزق الحضارة الغربية: إن الغرب ليس فقط الرأسمالية، التى تنتج لذات الإنتاج، وتستهلك لذات الاستهلاك، وتحقق الوفرة المادية، والقوة المتجبرة لذات القوة المتجبرة، والغنى الفاحش لذات الغنى الفاحش . . حتى لقد حققت أعلى معدلات الوفرة المادية والقوة المتغطرسة، فى ذات الوقت الذى حققت فيه لإنسانها أعلى معدلات القلق والتشيؤ والانتحار والتحلل . . فكأنها «مارد - مادى» ينتحر؟! . .

كان العلمانيون يقولون - قبل سقوط النموذج الماركسى -: إن للغرب وجهاً آخر . . ونموذجًا آخر، غير هذا النموذج المادى المنتحر . .

والآن . . وبعد «انتحار الماركسية، على النحو المأساوى الذى لم يسبق له مثيل فى تاريخ «انهيار» الحضارات . .

ما هى الأيديولوچية التى تبشرون بها أمتكم، التى تعانى من «تخلف موروث» ومن «هيمنة غربية»؟؟ . .

وهل هناك أقدر من الخيار الحضارى الإسلامى على تحريك موات أمتنا، بطاقات الاعتقاد المقدس، لتعوض بهذه الطاقات بعضًا من المسافات التى تفصل بين ضعفنا وبين قوة الآخرين؟؟ . . فضلا عن ضمان هذا الخيار الإسلامى توازن نهضتنا، فلا تدخل بنا فى طريق الانتحار، الذى دخله الماركسيون . . والذى يسير على دربه الليبراليون الرأسماليون؟؟ . .

أيهما خير لنهضتنا المنشودة . . . وأقدر على تحريك أمتنا لمواجهة التحديات التى تشدها للتخلف وللتبعية : الإسلام؟؟ . . أم الليبرالية الرأسمالية؟؟ . .

إننا ندعوكم إلى تأمل أبعاد كلمات هذا الحوار ، الذى دار قبل قرن من الزمان - فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٠٣م - بين الفيلسوف الإنجليزى سبنسر Spencer [١٨٢٠ - ١٩٠٣م] وبين الإمام محمد عبده . . عن حضارة الغرب ، السائرة إلى الانتحار عن طريق «الأفكار المادية» التى جعلت «الحق للقوة»؟! . . وعن خطر تقليد الشرقيين «**لمظاهر هذه القوة فيما لا يفيد من غير تدقيق فى معرفة منابعها**» . .

ندعوكم إلى تأمل دلالات هذا الحوار ، الذى صدّقت عليه حروب وكوارث القرن العشرين :

«سبنسر : إن الإنجليز يرجعون القهقرى ، فهم الآن دون ما كانوا عليه منذ عشرين سنة .

الإمام : فيم هذه القهقرى ، وما سببها؟ .

سبنسر : يرجعون القهقرى فى الأخلاق والفضيلة ، وسببه تقدم الأفكار المادية التى أفسدت أخلاق اللاتين من قبلنا ، ثم سرت إلينا عدواها ، فهى تفسد أخلاق قومنا ، وهكذا سائر شعوب أوربة .

الإمام: الرجاء فى حكمة أمثالكم من الحكماء واجتهادهم ، أن ينصروا الحق والفضيلة على الأفكار المادية .

سبنسر : إنه لا أمل فى ذلك الآن ، هذا التيار المادى لابد أن يأخذ مَدَّه غاية حَدّه فى أوربة ، إن الحق عند أهل أوربة الآن للقوة .

الإمام : هكذا يعتقد الشرقيون . **مظاهر القوة هى التى حملت الشرقيين على تقليد الأوروبيين فيما لا يفيد ، من غير تدقيق فى معرفة منابعها .**

سبنسر : مُحِىَ الحق من عقول أهل أوربة بالمرة ، وسترى الأمم يختبط بعضها ببعض ، ليتبين أيها الأقوى ليسود العالم ، أو ليكون سلطان العالم»![1] .

(١) [الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده] جـ٣ ص٤٩٢ ، ٤٩٣ .

ألم تصدق نبوءة سبنسر ـ قبل قرن من الزمان ـ عن نموذج الحضارة المادية، التى جعلت الحق للقوة. . فاختبطت الأمم بعضها ببعض، ليتبين أيها الأقوى، ليكون سلطان العالم؟!. .

هل تريدون هذا النموذج ـ الذى أفسد أخلاق اللاتين. . ثم أخلاق الأوروبيين ـ وعموم الغرب ـ خياراً لنهضة أمتنا؟!. .

ثم ندعوكم إلى تأمل كلمات الإمام محمد عبده، عن الخيار الحضارى الإسلامى، سبيلاً لنهضة أمتنا. . والتى يقول فيها:

«إن سبيل الدين، لمريد الإصلاح فى المسلمين، سبيل لا مندوحة عنها، فإن إتيانهم من طرق الأدب والحكمة العارية عن صبغة الدين، يحوجه إلى إنشاء بناء جديد، ليس عنده من مواده شىء، ولا يسهل عليه أن يجد من عماله أحداً؟!.

وإذا كان الدين كافلاً بتهذيب الأخلاق، وصلاح الأعمال، وحمل النفوس على طلب السعادة من أبوابها، ولأهله من الثقة فيه ما ليس لهم فى غيره، وهو حاضر لديهم، والعناء فى إرجاعهم إليه أخف من إحداث ما لا إلمام لهم به، فلم العدول عنه إلى غيره؟!. .»[1].

فهل تعدل عن الخيار الحضارى الإسلامى إلى غيره؟!. .

هذا هو السؤال الأول:

أيهما أقدر على إنهاض الأمة:

أيديولوجية الإسلام الإيمانية؟. .

أم أيديولوجية الغرب العلمانية؟!. .

* * *

٢ ـ أما السؤال الثانى، فهو عن **«رسالة» الوطن، الذى تريدون علمنته، إلى العالم من حوله؟؟ ما هى هذه الرسالة؟؟. .**

(١) المصدر السابق. جـ٣ ص ٢٣١.

إن بلدًا، كمصر مثلاً، رغم أنها الأكثر تقدمًا . . وقوة . . والأثقل وزنًا فى المحيط العربى . . إلا أن هذا البلد إذا كانت رسالته، وصيغة نهضته هى العلمانية . . فإن ذلك سيقطع أواصره مع المحيط خارج الحدود . . .

إن العروبة ـ وهى مادة الإسلام . . ولغته ـ تحقق انتماء مصر إلى قوم يبلغ تعدادهم ٣٠٠ مليونًا . . وإلى وطن يمتد من المحيط إلى الخليج . . .

أما الإسلام، فإنه يحقق لمصر الانتماء إلى أمة يبلغ تعدادها مليارًا ونصف المليار من البشر . . وإلى وطن يمتد من غانة إلى فرغانة ـ غربًا وشرقًا ـ ومن حوض نهر الفولجا إلى ما دون خط الاستواء ـ شمالاً وجنوبًا ـ . . فأيهما نحتاج، فى عالم الكيانات العملاقة : الأيديولوچية العلمانية، التى تجردنا من الانتماء إلا إلى داخل حدود القطر والإقليم؟ . .

أم الأيديولوچية الإسلامية، التى تجعل للإقليم والقطر «رسالة» فى المحيط الإسلامى العملاق؟؟ . .

تلك كانت رسالة مصر، عبر تاريخ الإسلام . . فهى التى حمت دار الإسلام وحضارته عندما هددت التحديات الخارجية وجودهما . . أمام التتار . . والصليبيين . . والغزوة الغربية الحديثة . . وهى التى حرست علوم الشريعة، وعلوم العربية، عبر هذا التاريخ لهذا الصراع . .

بل لقد كان حملها لهذه «الرسالة ـ الشريفة» تحقيقًا لنبوءة نبوية، تنبأ فيها رسول الله ﷺ بفتح أرضها وقلبها للإسلام . . وبحملها لرسالته إلى يوم الدين . . عندما حدّث صحابته فقال : ستُفْتح عليكم مصر، فاستوصوا بأهلها خيرًا، فإن لكم فيها صهرًا ونسبًا . . واتخذوا من أبنائها جندًا ؛ فإنهم خير أجناد الأرض، وهم فى رباط إلى يوم القيامة»! .

تأملوا عبارته ﷺ : «ستُفْتح عليكم مصر» ـ ولم يقل : ستَفْتحون مصر» . . إنها هى التى اختارت الفتح الإسلامى المبين، ليحمل أبناؤها رسالة الرباط فى سبيل الإسلام إلى يوم القيامة، كخير أجناد الأرض! . . ـ وهى «نبوءة» صادق على صدقها التاريخ؟! ـ . .

فهل تريدون، بالعلمانية، تجريدها من «الرسالة ـ الشريفة» التى حمّلها إياها رسول الله ﷺ؟!..

وبم يذهب المصرى إلى شعوب أمة الإسلام؟.. بالعلمانية؟؟.. أم بالإسلام؟؟..

إن العلمانية بضاعة غربية.. يأخذها من شاء من «بلاد المنبع».. أما الإسلام، فهو رسالتنا إلى العالمين!..

فبالإجابة على هذين السؤالين، تحددون مكانكم فى «دنيا» المسلمين.. أما الأسئلة التى تتحدد بإجابتكم عليها مكانتكم من «دين» الإسلام.. فهى:

٣ ـ هل الإسلام «عقيدة» و «شريعة».. فيكون «دينا» و «دولة»؟.. أم هو عقيدة وعبادات فقط؟؟.. يدع ما لقيصر لقيصر وما لله لله..؟؟..

* * *

٤ ـ وهل الحلال والحرام الدينىّ ـ الذى يزخر به الكتاب الكريم والسنة الشريفة ـ ملزم فى قوانين الدولة والمجتمع والعمران؟؟..

أم هو غير ملزم فيها؟؟..

* * *

٥ ـ وإذا قلتم بأن الإسلام «عقيدة» و «شريعة» ـ تصديقًا للقرآن الكريم: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الجاثية: ١٨] ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨].

.. فهل «يصح» الإيمان الدينى مع «إنكار» الشريعة؟؟..

.. وهل **«يكتمل»** إسلام الدولة والمجتمع والعمران مع **«تعطيل»** الشريعة؟؟..

* * *

٦ـ وهل «ثوابت» الشريعة الإسلامية خالدة.. وصالحة لكل زمان ومكان؟؟.. أم أنها «فكر ـ تاريخى».. نسخه التطور التاريخى؟؟..

***

٧ـ وهل أنتم ـ فى بلد كمصر، مثلاً ـ مع بقاء مواد الدستور التى تنص على:

أن دين الدولة هو الإسلام؟..

وأن مبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع؟؟

أم تطلبون إلغاء هذه المواد من الدستور؟؟..

***

٨ـ وإذا كنتم مع بقاء مادة الدستور، التى تنص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع..

فهل أنتم مع إعمال هذه المادة وتطبيقها؟؟..

أم أنتم مع وقفها وتعطيلها؟؟!..

***

تلك هى الأسئلة التى ندعوكم، معشر العلمانيين، إلى التفكير فيها.. والإجابة عليها.. ثم النظر ـ على ضوء إجابتكم عليها ـ إلى المكان الذى تضعكم فيه الإجابة من «دنيا» المسلمين.. ومن «دين» الإسلام!..

***

وأخيرًا......

فإننا ندعوكم ـ كفصيل من فصائل الحركة الفكرية فى بلادنا ـ إلى أن تنظروا إلى إسلامنا باعتباره الدين الذى يقول قرآنه الكريم.. بصيغة التكليف الواجب: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما﴾ [النساء: ٦٥].

﴿ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون﴾ [الجاثية: ١٨].

﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيما﴾ [النساء: ١٠٥].

وذلك بدلاً من نظركم إليه باعتباره مسيحية، مهمتها فقط: خلاص الروح.. وعملكة السماء.. ولذلك فهى تدع ما لقيصر لقيصر، وما لله لله!..

كذلك ندعوكم إلى النظر لرسالة نبينا محمد ﷺ لا فى ضوء البلاغ الذى بلّغه ﷺ للأمة، فقط.. وإنما أيضًا، فى ضوء تجسيده هذا البلاغ الإلهى: دولة.. وأمة.. وعمرانًا حضاريًا...

وأن تروا حضارتنا بعيون إسلامية؛ لتكشفوا تميز مسيرتها عن مسيرة الحضارة الغربية ـ التى اقترن تدين دولتها بالرجعية والجمود والانحطاط ـ.. بينما اقترنت نهضتها بالعلمانية اللادينية.. على حين اقترن ازدهارنا الحضارى بحاكمية شريعتنا الإلهية.. كما اقترن تخلفنا بالاختراق الذى حدث لحاكمية الدين فى الدولة الإسلامية!..

راجين أن نصل جميعًا إلى كلمة سواء.. فنتفق على الإسلام خيارًا حضاريًا لنهضتنا المنشودة.. ثم نجتهد، ما شاء لنا الاجتهاد، انطلاقًا من ثوابت الإسلام، وفى إطار شريعة الإسلام....

رمضان سنة ١٤١٢هـ.

مارس سنة ١٩٩٢م.

المصادر

• القرآن الكريم

• كتب السنة:

١ ـ [صحيح البخاري] طبعة دار الشعب القاهرة.
٢ ـ [صحيح مسلم] طبعة القاهرة سنة ١٩٥٥م.
٣ ـ [سنن الترمذي] طبعة القاهرة سنة ١٩٣٧م.
٤ ـ [سنن النسائي] طبعة القاهرة سنة ١٩٦٤م.
٥ ـ [سنن أبي داود] طبعة القاهرة سنة ١٩٥٢م.
٦ ـ [سنن ابن ماجه] طبعة القاهرة سنة ١٩٧٢م.
٧ ـ [سنن الدارمي] طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦م.
٨ ـ [مسند الإمام أحمد] طبعة القاهرة سنة ١٣١٣م.
٩ ـ [الموطأ] للإمام مالك ـ طبعة دار الشعب القاهرة.

• الكتب والدوريات:

ـ **ابن أبي الحديد** ـ [شرح نهج البلاغة] تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ـ طبعة القاهرة سنة ١٩٥٩م.
ـ **ابن تيمية** ـ [السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية] تحقيق: محمد إبراهيم البنا، محمد أحمد عاشور ـ طبعة القاهرة سنة ١٩٧١م.
ـ **ابن خلدون** ـ [المقدمة] طبعة القاهرة سنة ١٣٢٢م.
ـ **ابن القيم** ـ [إعلام الموقعين] طبعة بيروت سنة ١٩٧٣م.
ـ [الطرق الحكمية في السياسة الشرعية] تحقيق: د. جميل غازي ـ طبعة القاهرة سنة ١٩٧٧م.
ـ **أبو البقاء** ـ [الكليات] طبعة دمشق سنة ١٩٨٢م.

- أمين سامي باشا - [تقويم النيل] طبعة القاهرة سنة ١٩٣٦م.
- الباقلاني - [التمهيد] تحقيق: محمود محمد الخضيري، د. محمد عبدالهادي أبو ريدة. طبعة القاهرة سنة ١٩٤٧م.
- الجبرتي - [عجائب الآثار] طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦م.
- الجرجاني - [التعريفات] طبعة القاهرة سنة ١٩٣٨م.
- روبرت م. أغروس، جورج ن. ستانسيو - [العلم في منظوره الجديد] ترجمة: كمال خلايلي. طبعة الكويت - عالم المعرفة - سنة ١٩٨٩م.
- سانتيلانا - [القانون والمجتمع] ترجمة: جرجيس فتح الله - منشور بكتاب «تراث الإسلام» - طبعة بيروت سنة ١٩٧٢م.
- سلامة موسى - [اليوم والغد] طبعة القاهرة سنة ١٩٢٧م.
- د. السيد أحمد محمد فرج - [علماني وعلمانية تأصيل معجمي] - مجلة «الحوار» سنة ١٩٨٦م.
- شنودة (البابا) - [الأهرام] - القاهرة - عدد ٦ مارس سنة ١٩٨٥م.
- د. طه حسين - [في الشعر الجاهلي] طبعة القاهرة سنة ١٩٢٦م.
- [مستقبل الثقافة في مصر] طبعة القاهرة سنة ١٩٣٨م.
- (لجنة مشروع الدستور سنة ١٩٥٣م مطبعة القاهرة مطابع وزارة الإرشاد القومي).
- الطهطاوي (رفاعة رافع) - [الأعمال الكاملة] دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة. طبعة بيروت سنة ١٩٧٣م، ١٩٧٧م.
- عبدالرحمن الرافعي - [عصر إسماعيل] طبعة القاهرة سنة ١٩٤٨م.
- [تاريخ الحركة القومية] طبعة القاهرة سنة ١٩٥٨م.
- [مصر والسودان أوائل عهد الاحتلال] طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦م.
- د. عبدالرزاق السنهوري باشا - [فقه الخلافة وتطورها] ترجمة: د. نادية السنهوري. مراجعة وتعليقات: د. توفيق الشاوي. طبعة القاهرة سنة ١٩٨٩م.
- [عبدالرزاق السنهوري من خلال أوراقه الخاصة] إعداد: د. نادية السنهوري، د. توفيق الشاوي، طبعة القاهرة سنة ١٩٨٨م.
- [الدين والدولة في الإسلام] بحث منشور في: «مجلة هيئة قضايا الحكومة» - عدد خاص - يونيه سنة ١٩٨٩م.
- علي بن أبي طالب - [نهج البلاغة] طبعة دار الشعب - القاهرة.
- علي عبدالرازق - [الإسلام وأصول الحكم] طبعة القاهرة سنة ١٩٢٥م.

- صحيفة : [السياسة] - اليومية - عدد ٨٨١ في أول سبتمبر سنة ١٩٢٥م .
- **القرطبي** - [الجامع لأحكام القرآن] طبعة دار الكتب المصرية - القاهرة .
- د. **لويس عوض** - [المصور] - مجلة - القاهرة عدد ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٨٣م، ٢٠ إبريل سنة ١٩٨٤م .
- **مجمع اللغة العربية - القاهرة** - [معجم ألفاظ القرآن الكريم] طبعة القاهرة سنة ١٣٧٠هـ ١٩٧٠م .
- [معجم العلوم الاجتماعية] طبعة القاهرة سنة ١٩٧٥م .
- **محمد إبراهيم الجزيري** - [سعد زغلول : ذكريات تاريخية] طبعة «كتاب اليوم» - القاهرة .
- د. **محمد أحمد خلف الله** - [النص والاجتهاد والحكم في الإسلام] - مجلة «العربي» - الكويت عدد رمضان سنة ١٤٠٤هـ يونيو ١٩٨٤م .
- د. **محمد حسين هيكل باشا** - [حياة محمد] طبعة القاهرة سنة ١٩٨١م .
- [في منزل الوحي] طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨م .
- **محمد حميد الله** - [مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة] - جمع وتحقيق - طبعة القاهرة سنة ١٩٥٦م .
- **محمد السماك** - [الأقليات بين العروبة والإسلام] طبعة بيروت سنة ١٩٩٠م .
- د. **محمد عاطف غيث** - [قاموس علم الاجتماع] - تحرير ومراجعة - طبعة القاهرة سنة ١٩٧٩م .
- **محمد عبده (الإمام)** - [الأعمال الكاملة] دراسة وتحقيق : د. محمد عمارة . طبعة بيروت سنة ١٩٧٢م .
- د. **محمد عمارة** - [الغزو الفكري . . وهم أم حقيقة؟] طبعة القاهرة سنة ١٩٨٨م .
- [العلمانية ونهضتنا الحديثة] طبعة القاهرة سنة ١٩٨٦م .
- [الطريق إلى اليقظة الإسلامية] طبعة القاهرة سنة ١٤١٠هـ سنة ١٩٩٠م .
- [معركة الإسلام وأصول الحكم] طبعة القاهرة سنة ١٤١٠هـ سنة ١٩٨٩م .
- [الإسلام وفلسفة الحكم] طبعة القاهرة سنة ١٤٠٩هـ سنة ١٩٨٩م .
- [إسلامية المعرفة] طبعة القاهرة سنة ١٩٩٢م .
- [أبو الأعلى المودودي والصحوة الإسلامية] طبعة القاهرة سنة ١٤٠٧هـ سنة ١٩٨٧م .
- **محمد فؤاد عبدالباقي** - [المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم] طبعة دار الشعب - القاهرة .
- د. **محمد محمد حسين** - [الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر] طبعة القاهرة سنة ١٩٨٠م .
- **محمد مختار باشا المصري** - [كتاب التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ] دراسة وتحقيق : د. محمد عمارة - طبعة بيروت سنة ١٩٨٠م .
- **المقريزي** - [الخطط] طبعة دار التحرير - القاهرة .
- **المودودي** - [القانون الإسلامي وطرق تنفيذه في باكستان] ترجمة : محمد عاصم الحداد . طبعة بيروت - ضمن مجموعة - سنة ١٣٨٩هـ سنة ١٩٦٩م .

ـ مشيل عفلق ـ [فى سبيل البعث ـ الكتابات السياسية الكاملة] طبعة بغداد سنة ١٩٨٧م، سنة ١٩٨٨م.
ـ النويرى ـ [نهاية الأرب فى فنون الأدب] طبعة دار الكتب المصرية ـ القاهرة.
ـ وينسنك (ا. ى) ـ [المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى الشريف] طبعة ليدن سنة ١٩٣٦م، ١٩٦٩م.
ـ [مفتاح كنوز السنة] ترجمة: محمد فؤاد عبدالباقى ـ طبعة الهند ـ لاهور سنة ١٣٩١هـ سنة ١٩٧١م.

● الدكتور محمد عمارة ●

١- سيرة ذاتية .. فى نقاط

* مفكر إسلامى . . ومؤلف . . ومحقق . . وعضو «مجمع البحوث الإسلامية» ـ بالأزهر الشريف .

* ولد بريف مصر ـ ببلدة «صروة»، مركز «قلين»، محافظة «كفر الشيخ» ـ فى ٢٧ من رجب سنة ١٣٥٠هـ/ ٨ من ديسمبر سنة ١٩٣١م ـ فى أسرة ميسورة الحال ـ ماديًا ـ تحترف الزراعة . . وملتزمة دينيًا .

* قبل مولده، كان والده قد نذر لله : إذا جاء المولود ذكرًا، أن يسميه محمدًا، وأن يهبه للعلم الدينى ـ أى يطلب العلم فى الأزهر الشريف .

* حفظ القرآن وجَوَّده بـ«كُتَّاب» القرية . . مع تلقى العلوم المدنية الأولية بمدرسة القرية ـ مرحلة التعليم الإلزامى ـ .

* فى سنة ١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م التحق «بمعهد دسوق الدينى الابتدائى» ـ التابع للجامع الأزهر الشريف ـ . . ومنه حصل على شهادة الابتدائية سنة ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م .

* وفى المرحلة الابتدائية ـ النصف الثانى من أربعينيات القرن العشرين ـ بدأت تتفتح وتنمو اهتماماته الوطنية والعربية والإسلاميّة، والأدبيّة والثقافية . . فشارك فى العمل الوطنى ـ قضية استقلال مصر . . والقضية الفلسطينيّة ـ بالخطابة فى المساجد . . والكتابة ـ نثرًا وشعرًا ـ وكان أول مقال نشرته له صحيفة «مصر الفتاة» ـ بعنوان «جهاد» ـ عن فلسطين ـ فى أبريل سنة ١٩٤٨م ـ وتطوع للتدريب على حمل السلاح ضمن حركة مناصرة القضية الفلسطينية . . لكن لم يكن له شرف الذهاب إلى فلسطين .

* فى سنة ١٩٤٩م، التحق «بمعهد طنطا الأحمدى الدينى الثانوى» ـ التابع للجامع الأزهر الشريف ـ ومنه حصل على الثانوية الأزهرية سنة ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م .

* وواصل ـ فى مرحلة الدراسة الثانوية ـ اهتماماته السياسية والأدبية والثقافيّة . . ونشر شعرًا ونثرًا فى صحف ومجلات «مصر الفتاة»، و«منبر الشرق»، و«المصرى»، و«الكاتب» . . وتطوع للتدريب على السلاح بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦م فى سنة ١٩٥١م .

* فى سنة ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م التحق «بكلية دار العلوم» ـ جامعة القاهرة . . وفيها تخرج ، ونال درجة «الليسانس» فى اللغة العربيّة والعلوم الإسلامية ـ ولقد تأخر تخرجه ـ بسبب نشاطه السياسى ـ إلى سنة ١٩٦٥ بدلاً من سنة ١٩٥٨م.

* تواصل ـ فى مرحلة الدراسة الجامعية ـ نشاطه الوطنى والأدبى والثقافى . . فشارك فى «المقاومة الشعبية» ، بمنطقة قناة السويس ، إبان مقاومة الغزو الثلاثى لمصر سنة ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م . .

* ونشر المقالات فى صحيفة «المساء» ـ المصرية ـ ومجلة «الآداب» . . البيروتيّة . . وألّف ونشر أول كتبه عن «القومية العربية» ، سنة ١٩٥٨م .

* وبعد التخرج من الجامعة ، أعطى كل وقته ـ تقريباً ـ وجميع جهده لمشروعه الفكرى ، فجمع وحقق ودرس الأعمال الكاملة لأبرز أعلام اليقظة الإسلامية الحديثة : رفاعة رافع الطهطاوى . . وجمال الدين الأفغانى . . ومحمد عبده . . وعبد الرحمن الكواكبى . . وعلى مبارك . . وقاسم أمين . . وكتب الكتب والدراسات عن أعلام التجديد الإسلامى . . مثل : الدكتور عبد الرزاق السنهورى باشا . . والشيخ محمد الغزالى . . وعمر مكرم . . ومصطفى كامل . . وخير الدين التونسى . . ورشيد رضا . . وعبد الحميد ابن باديس . . ومحمد الخضر حسين . . وأبى الأعلى المودودى . . وحسن البنا . . وسيد قطب . . والشيخ محمود شلتوت . . إلخ .

* ومن أعلام الصحابة الذين كتب عنهم : عمر بن الخطاب . . وعلى بن أبى طالب . . وأبو ذر الغفارى . . وأسماء بنت أبى بكر . . كما كتب عن تيارات الفكر الإسلامى ـ القديمة والحديثة ـ وعن أعلام التراث الإسلامى ، مثل : غيلان الدمشقى . . والحسن البصرى . . وعمرو بن عبيد . . والنفس الزكية : محمد بن الحسن . . وعلى بن محمد . . والماوردى . . وابن رشد (الحفيد) . . والعز بن عبد السلام . . إلخ . .

* وتناولت كتبه ـ التى تجاوزت المائة والثمانين ـ السمات المميزة للحضارة الإسلاميّة . والمشروع الحضارى الإسلامى . . والمواجهة مع الحضارات الغازية والمعادية . . وتيارات العلمنة والتغريب . . وصفحات العدل الاجتماعى الإسلامى . . والعقلانية الإسلامية . .

* وحاور وناظر العديد من أصحاب المشاريع الفكرية الوافدة . .

* وحقّق عدداً من نصوص التراث الإسلامى ـ القديم منه والحديث . . .

* وكجزء من عمله العلمى ومشروعه الفكرى ، حصل ـ من كلية دار العلوم ـ فى العلوم الإسلامية ـ تخصص الفلسفة الإسلامية ـ على الماجستير سنة ١٣٩٠هـ/ سنة ١٩٧٠م .

بأطروحة عن «المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية». . وعلى الدكتوراه سنة ١٣٩٥هـ/ سنة ١٩٧٥م، بأطروحة عن «الإسلام وفلسفة الحكم».

* أسهم في تحرير العديد من الدوريات الفكريّة المتخصصة. . وشارك في العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية في وطن العروبة وعالم الإسلام وخارجهما. . كما أسهم في تحرير العديد من الموسوعات السياسية والحضارية والعامة، مثل: «موسوعة السياسة»، و«موسوعة الحضارة العربية»، و«موسوعة الشروق»، و«موسوعة المفاهيم الإسلاميّة»، و«الموسوعة الإسلامية العامة»، و«موسوعة الأعلام». . . إلخ.

* نال عضوية عدد من المؤسسات العلمية والفكرية والبحثيّة، منها: «المجلس الأعلى للشئون الإسلاميّة» ـ بمصر، و«المعهد العالمي للفكر الإسلامي» ـ بواشنطن، و«مركز الدراسات الحضارية» ـ بمصر، و«المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية» ـ مؤسسة آل البيت ـ بالأردن. . و«مجمع البحوث الإسلامية» بالأزهر الشريف. .

* حصل على عدد من الجوائز والأوسمة. . والشهادات التقديريّة. . والدروع. . منها: «جائزة جمعية أصدقاء الكتاب» ـ بلبنان ـ سنة ١٩٧٢م. . وجائزة الدولة التشجيعية ـ بمصر ـ سنة ١٩٧٦م. . ووسام العلوم والفنون. . من الطبقة الأولى ـ بمصر ـ سنة ١٩٧٦م. . وجائزة على وعثمان حافظ ـ لمفكر العام ـ سنة ١٩٩٣م. . وجائزة المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية. . سنة ١٩٩٧م. . ووسام التيار القومي الإسلامي ـ القائد المؤسس ـ سنة ١٩٩٨م. وجائزة مؤسسة أحمد كانو ـ للدراسات الإسلامية ـ بالبحرين سنة ٢٠٠٥م.

* جاوزت أعماله الفكرية ـ تأليفًا وتحقيقًا ـ مائة وثمانين كتابًا، وذلك غير ما نشر له في الصحف والمجلات. .

* ترجم العديد من كتبه إلى العديد من اللغات الشرقية والغربية. . مثل: التركية، والمالاوية، والفارسية، والأوردية، والإنجليزية، والفرنسية، والروسية، والإسبانية، والألمانية، والألبانية، والبوسنية.

* الاسم ـ رباعيًا: محمد عمارة مصطفى عمارة. .

* والعنوان: جمهورية مصر العربية ـ ١٣ ب شارع كورنيش النيل ـ أغاخان ـ القاهرة ـ هاتف ٢٢٠٥٥٦٦١ ـ فاكس ٢٢٠٥٥٦٦٢.

* * *

٢ـ ثبت بأعماله الفكرية:

أ ـ تآليف:

١ ـ معالم المنهج الإسلامى ـ دار الشروق ـ القاهرة سنة ١٩٩١م.

٢ ـ الإسلام والمستقبل ـ دار الشروق ـ القاهرة سنة ١٩٨٦م.

٣ ـ العلمانية ونهضتنا الحديثة ـ دار الشروق ـ القاهرة سنة ١٩٨٦م.

٤ ـ معارك العرب ضد الغزاة ـ دار الرشاد ـ القاهرة سنة ١٩٩٨م.

٥ ـ الغارة الجديدة على الإسلام ـ دار الرشاد ـ القاهرة سنة ١٩٩٨م.

٦ ـ جمال الدين الأفغانى بين حقائق التاريخ وأكاذيب لويس عوض ـ دار الرشاد ـ القاهرة سنة ١٩٩٧م.

٧ ـ الشيخ محمد الغزالى: الموقع الفكرى والمعارك الفكرية ـ دار الرشاد ـ القاهرة سنة ١٩٩٨م.

٨ ـ الوعى بالتاريخ وصناعة التاريخ ـ دار نهضة مصر ـ القاهرة سنة ٢٠٠٧م.

٩ ـ التراث والمستقبل ـ دار الرشاد ـ القاهرة سنة ١٩٩٧م.

١٠ ـ الإسلام والتعددية: التنوع والاختلاف فى إطار الوحدة (سلسلة هذا هو الإسلام) ـ مكتبة الشروق الدولية ـ القاهرة سنة ٢٠٠٧م.

١١ ـ الإبداع الفكرى والخصوصية الحضارية ـ دار نهضة مصر ـ القاهرة سنة ٢٠٠٧م.

١٢ ـ الدكتور عبد الرزاق السنهورى باشا: إسلامية الدولة والمدنية والقانون ـ دار الرشاد ـ القاهرة سنة ١٩٩٩م.

١٣ ـ الإسلام والسياسة: الرد على شبهات العلمانيين (سلسلة هذا هو الإسلام) ـ مكتبة الشروق الدولية ـ سنة ٢٠٠٧م.

١٤ ـ الإسلام وفلسفة الحكم ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٦م.

١٥ ـ معركة الإسلام وأصول الحكم ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٥م.

١٦ ـ الإسلام والفنون الجميلة ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٥م.

١٧ ـ الإسلام وحقوق الإنسان ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٦م.

١٨ ـ الإسلام والثورة ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٦م.

١٩ ـ الإسلام والعروبة ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٨٨م.

٢٠ ـ الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٧م.

٢١ ـ هل الإسلام هو الحل؟ لماذا؟ وكيف؟ ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٧م.

٢٢ ـ سقوط الغلو العلمانى ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٢م.

٢٣ ـ الغزو الفكرى وهم أم حقيقة؟ ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٦م.

٢٤ ـ الطريق إلى اليقظة الإسلاميّة ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٩٠م.

٢٥ ـ تيارات الفكر الإسلامى ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٧م.

٢٦ ـ الصحوة الإسلاميّة والتحدى الحضارى ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٥م.

٢٧ ـ المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانيّة ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٨٨م.

٢٨ ـ عندما أصبحت مصر عربية إسلامية ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٥م.

٢٩ ـ العرب والتحدى ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٩١م.

٣٠ ـ مسلمون ثوار ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٦م.

٣١ ـ التفسير الماركسى للإسلام ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٥م.

٣٢ ـ الإسلام بين التنوير والتزوير ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٢م.

٣٣ ـ التيار القومى الإسلامى ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٩٦م.

٣٤ ـ الإسلام والأمن الاجتماعى ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٧م.

٣٥ ـ الأصولية بين الغرب والإسلام ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٦م.

٣٦ ـ الجامعة الإسلاميّة والفكرة القوميّة ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٩٤م.

٣٧ ـ قاموس المصطلحات الاقتصاديّة فى الحضارة الإسلامية ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٩٣م.

٣٨ ـ عمر بن عبد العزيز ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٧م.

٣٩ ـ جمال الدين الأفغانى : موقظ الشرق ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٧م.

٤٠ ـ محمد عبده : تجديد الدنيا بتجديد الدين ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٧م.

٤١ ـ عبد الرحمن الكواكبي ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٧م.

٤٢ ـ أبو الأعلى المودودى ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٧م.

٤٣ ـ رفاعة الطهطاوى ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٧م.

٤٤ ـ على مبارك ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٧م.

٤٥ ـ قاسم أمين ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٧م.

٤٦ ـ التحرير الإسلامى للمرأة ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٢م.

٤٧ ـ الإسلام فى عيون غربية ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٦م.

٤٨ ـ الشريعة الإسلامية والعلمانية الغربية ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٢م.

٤٩ ـ فى فقه الصراع على القدس وفلسطين ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٧م.

٥٠ ـ معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام ـ نهضة مصر ـ القاهرة سنة ٢٠٠٦م.

٥١ ـ الإسلام وتحديات العصر ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٤م.

٥٢ ـ الإسلام فى مواجهة التحديات ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٦م.

٥٣ ـ القدس الشريف رمز الصراع وبوابة الانتصار ـ نهضة مصر ـ القاهرة سنة ٢٠٠٦م.

٥٤ ـ هذا إسلامنا: خلاصات الأفكار ـ دار الوفاء ـ سنة ٢٠٠٠م.

٥٥ ـ الصحوة الإسلامية فى عيون غربية ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٧م.

٥٦ ـ الغرب والإسلام ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٧م.

٥٧ ـ أبو حيان التوحيدى ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٧م.

٥٨ ـ ابن رشد بين الغرب والإسلام ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٧م.

٥٩ ـ الانتماء الثقافى ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٧م.

٦٠ ـ التعددية: الرؤية الإسلامية والتحديات الغربية ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٧م.

٦١ ـ صراع القيم بين الغرب والإسلام ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٧م.

٦٢ ـ الدكتور يوسف القرضاوى: المدرسة الفكرية والمشروع الفكرى ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٧م.

٦٣ ـ عندما دخلت مصر فى دين الله ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٧م.

٦٤ ـ الحركات الإسلامية: رؤية نقدية ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٨م.

٦٥ ـ المنهج العقلى فى دراسات العربية ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٧م.

٦٦ ـ النموذج الثقافى ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٨م.

٦٧ ـ تجديد الدنيا بتجديد الدين ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٨م.

٦٨ ـ الثوابت والمتغيرات فى فكر اليقظة الإسلاميّة الحديثة ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٧م.

٦٩ ـ نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٨م.

٧٠ ـ التقدم والإصلاح: بالتنوير الغربى أم بالتجديد الإسلامى؟ ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٨م.

٧١ ـ الحملة الفرنسية فى الميزان ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٨م.

٧٢ ـ الحضارات العالمية: تدافع أم صراع؟ ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٨م.

٧٣ ـ إسلامية الصراع حول القدس وفلسطين ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٨م.

٧٤ ـ القدس بين اليهودية والإسلام ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٩م.

٧٥ ـ الأقليات الدينية والقومية: تنوع ووحدة أم تفتيت واختراق؟ ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٨م.

٧٦ ـ السنة النبوية والمعرفة الإنسانية ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٠م.

٧٧ ـ خطر العولمة على الهوية الثقافية ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٩م.

٧٨ ـ مستقبلنا بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٠م.

٧٩ ـ فى التحرير الإسلامى للمرأة ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٣م.

٨٠ ـ المستقبل الاجتماعى للأمة الإسلامية ـ نهضة مصر ـ ٢٠٠٣م.

٨١ ـ الغرب والإسلام: افتراءات لها تاريخ ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٦م.

٨٢ ـ السماحة الإسلامية ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٦م.

٨٣ ـ الشيخ عبد الرحمن الكواكبى: هل كان علمانياً؟ ـ نهضة مصر ـ ٢٠٠٦م.

٨٤ ـ أزمة الفكر الإسلامي الحديث ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٦م.

٨٥ ـ هل المسلمون أمة واحدة؟ ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٩م.

٨٦ ـ الغناء والموسيقى : حلال أم حرام؟ ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٩م.

٨٧ ـ شبهات حول القرآن الكريم ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٣م.

٨٨ ـ تحليل الواقع بمنهاج العاهات المزمنة ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٩م.

٨٩ ـ الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٠م.

٩٠ ـ الظاهرة الإسلامية ـ المختار الإسلامي ـ سنة ١٩٩٨م.

٩١ ـ الوسيط في المذاهب والمصطلحات الإسلامية ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٦م.

٩٢ ـ إسلاميات السنهوري باشا ـ دار الوفاء ـ سنة ٢٠٠٦م.

٩٣ ـ النص الإسلامي بين الاجتهاد والجمود والتاريخية ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٧م.

٩٤ ـ أزمة الفكر الإسلامي المعاصر ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٧م.

٩٥ ـ المادية والمثالية في فلسفة ابن رشد ـ دار المعارف ـ سنة ١٩٨٣م.

٩٦ ـ العطاء الحضاري للإسلام ـ مكتبة الشروق الدولية ـ سنة ٢٠٠٤م.

٩٧ ـ إسلامية المعرفة ماذا تعني؟ ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٧م.

٩٨ ـ الإسلام وضرورة التغيير ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٧م.

٩٩ ـ الإسلام والحرب الدينية ـ مكتبة الشروق الدولية ـ سنة ٢٠٠٤م.

١٠٠ ـ ثورة الزنج ـ دار الوحدة ـ سنة ١٩٨٠م.

١٠١ ـ دراسات في الوعي بالتاريخ ـ دار الوحدة ـ سنة ١٩٨٠م.

١٠٢ ـ الإسلام والوحدة القومية ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ـ سنة ١٩٧٩م.

١٠٣ ـ الإسلام والسلطة الدينية ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ سنة ١٩٨٠م.

١٠٤ ـ الإسلام بين العلمانية والسلطة الدينية ـ دار ثابت ـ القاهرة سنة ١٩٨٢م.

١٠٥ ـ فكر التنوير بين العلمانيين والإسلاميين ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٧م .

١٠٦ ـ سلامة موسى : اجتهاد خاطئ أم عمالة حضارية؟ ـ دار الوفاء ـ سنة ١٩٩٥م .

١٠٧ ـ العالم الإسلامى والمتغيرات الدولية ـ دار الوفاء ـ سنة ١٩٩٧م .

١٠٨ ـ عالمنا : حضارة أم حضارات؟ ـ دار الوفاء ـ سنة ١٩٩٧م .

١٠٩ ـ الجديد فى المخطط الغربى تجاه المسلمين ـ دار الوفاء ـ سنة ١٩٩٧م .

١١٠ ـ العلمانية بين الغرب والإسلام ـ دار الوفاء ـ سنة ١٩٩٦م .

١١١ ـ محمد عبده : سيرته وأعماله ـ دار القدس ـ بيروت ـ سنة ١٩٧٨م .

١١٢ ـ نظرة جديدة إلى التراث ـ دار قتيبة ـ دمشق ـ سنة ١٩٨٨م .

١١٣ ـ القومية العربية ومؤامرات أمريكا ضد وحدة العرب ـ دار الفكر ـ القاهرة سنة ١٩٥٨م .

١١٤ ـ الفكر القائد للثورة الإيرانيّة ـ دار ثابت ـ القاهرة سنة ١٩٨٢م .

١١٥ ـ ظاهرة القومية فى الحضارة العربية ـ الكويت ـ سنة ١٩٨٣م .

١١٦ ـ رحلة فى عالم الدكتور محمد عمارة ـ حوار ـ دار الكتاب الحديث ـ بيروت سنة ١٩٨٩م .

١١٧ ـ نظرية الخلافة الإسلامية ـ دار الثقافة الجديدة ـ القاهرة سنة ١٩٨٠م .

١١٨ ـ العدل الاجتماعى لعمر بن الخطاب ـ دار الثقافة الجديدة ـ سنة ١٩٧٨م .

١١٩ ـ الفكر الاجتماعى لعلى بن أبى طالب ـ دار الثقافة الجديدة ـ سنة ١٩٧٨م .

١٢٠ ـ إسرائيل هل هى ساميّة؟ ـ دار الكاتب العربى ـ القاهرة سنة ١٩٦٨م .

١٢١ ـ الإسلام وأصول الحكم : دراسات ووثائق ـ المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر ـ بيروت سنة ١٩٨٥م .

١٢٢ ـ الدين والدولة ـ الهيئة العامة للكتاب ـ سنة ١٩٩٧م .

١٢٣ ـ الاستقلال الحضاري ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٧م .

١٢٤ ـ الإسلام وقضايا العصر ـ دار الوحدة ـ بيروت سنة ١٩٨٤م .

١٢٥ ـ الإسلام والعروبة والعلمانيّة ـ دار الوحدة ـ سنة ١٩٨١م .

١٢٦ ـ الفريضة الغائبة : عرض وحوار وتقييم ـ دار الوحدة ـ سنة ١٩٨٣م .

١٢٧ ـ التراث في ضوء العقل ـ دار الوحدة ـ سنة ١٩٨٤م .

١٢٨ ـ فجر اليقظة القوميّة ـ دار الوحدة ـ سنة ١٩٨٤م .

١٢٩ ـ العروبة في العصر الحديث ـ دار الوحدة ـ سنة ١٩٨٤م .

١٣٠ ـ الأمة العربية وقضية الوحدة ـ دار الوحدة ـ سنة ١٩٨٤م .

١٣١ ـ أكذوبة الاضطهاد الديني في مصر ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلاميّة ـ القاهرة سنة ٢٠٠٠م .

١٣٢ ـ في المسألة القبطيّة : حقائق وأوهام ـ مكتبة الشروق الدوليّة ـ القاهرة سنة ٢٠٠٤م .

١٣٣ ـ الإسلام والآخر : من يعترف بمن؟ ومن ينكر من؟ ـ مكتبة الشروق الدولية ـ القاهرة سنة ٢٠٠٥م .

١٣٤ ـ في فقه المواجهة بين الغرب والإسلام ـ مكتبة الشروق الدوليّة ـ القاهرة سنة ٢٠٠٣م .

١٣٥ ـ الإسلام والأقليات : الماضي والحاضر والمستقبل ـ مكتبة الشروق الدولية ـ القاهرة سنة ٢٠٠٣م .

١٣٦ ـ مستقبلنا بين التجديد الإسلامي والحداثة الغربية ـ مكتبة الشروق الدولية ـ القاهرة سنة ٢٠٠٤م .

١٣٧ ـ الغرب والإسلام : أين الخطأ؟ وأين الصواب؟ ـ مكتبة الشروق الدولية ـ سنة ٢٠٠٤م .

١٣٨ ـ مقالات الغلو الديني واللاديني ـ مكتبة الشروق الدولية ـ سنة ٢٠٠٤م .

١٣٩ ـ في فقه الحضارة الإسلامية ـ مكتبة الشروق الدولية ـ سنة ٢٠٠٣م .

١٤٠ ـ الدراما التاريخية وتحديات الواقع المعاصر ـ مكتبة الشروق الدولية ـ سنة ٢٠٠٥م .

١٤١ ـ في المشروع الحضاري الإسلامي ـ مركز الراية ـ جدة سنة ٢٠٠٤م .

١٤٢ ـ شخصيات لها تاريخ ـ مركز الراية ـ جدة سنة ٢٠٠٤م .

١٤٣ ـ شبهات وإجابات حول القرآن الكريم ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ سنة ٢٠٠١م .

١٤٤ ـ الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلاميّة ـ سنة ٢٠٠١م.

١٤٥ ـ شبهات وإجابات حول مكانة المرأة فى الإسلام ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ج١، ٢، ٣ ـ سنة ٢٠٠١م.

ب ـ دراسة وتحقيق:

١٤٦ ـ الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوى ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت سنة ١٩٧٣م.

١٤٧ ـ الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغانى ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت سنة ١٩٧٩م.

١٤٨ ـ الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ـ دار الشروق ـ القاهرة ـ سنة ٢٠٠٦م.

١٤٩ ـ الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبى ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٧م.

١٥٠ ـ طبائع الاستبداد ـ للكواكبى ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٧م.

١٥١ ـ الأعمال الكاملة لقاسم أمين ـ دار الشروق ـ القاهرة سنة ٢٠٠٦م.

١٥٢ ـ رسائل العدل والتوحيد ـ دار الشروق ـ القاهرة سنة ١٩٨٧م.

١٥٣ ـ كتاب الأموال ـ لأبى عبيد القاسم بن سلام ـ دار الشروق ـ القاهرة سنة ١٩٨٩م.

١٥٤ ـ رسالة التوحيد ـ للإمام محمد عبده ـ دار الشروق ـ القاهرة سنة ١٩٩٣م.

١٥٥ ـ الإسلام والمرأة فى رأى الإمام محمد عبده ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٧م.

١٥٦ ـ فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال ـ لابن رشد ـ دار المعارف ـ سنة ١٩٩٩م.

١٥٧ ـ التوفيقات الإلهامية فى مقارنة التواريخ ـ لمحمد مختار باشا المصرى ـ المؤسسة العربية ـ بيروت سنة ١٩٨٠م.

١٥٨ ـ الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان ـ للشيخ محمد الخضر حسين ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٩م.

١٥٩ ـ السنة والبدعة ـ للشيخ محمد الخضر حسين ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٩م.

١٦٠ ـ روح الحضارة الإسلامية ـ للشيخ الفاضل ابن عاشور ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٣م.

١٦١ ـ صلة الإسلام بإصلاح المسيحية ـ للشيخ أمين الخولى ـ نهضة مصر سنة ٢٠٠٦م.

١٦٢ ـ إسلاميات السنهورى باشا ـ دار الوفاء ـ سنة ٢٠٠٦م.

جـ ـ مناظرات :

١٦٣ ـ أزمة العقل العربى ـ دار نهضة مصر ـ القاهرة سنة ٢٠٠٣م.

١٦٤ ـ المواجهة بين الإسلام والعلمانية ـ دار الآفاق الدولية ـ القاهرة سنة ١٤١٣هـ.

١٦٥ ـ تهافت العلمانية ـ دار الآفاق الدولية ـ القاهرة سنة ١٤١٣هـ.

د ـ بالاشتراك مع آخرين :

١٦٦ ـ الحركة الإسلامية : رؤية مستقبلية ـ الكويت ـ سنة ١٩٨٩م.

١٦٧ ـ القرآن ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ـ سنة ١٩٧٢م.

١٦٨ ـ محمد ﷺ ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ـ سنة ١٩٧٢م.

١٦٩ ـ عمر بن الخطاب ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ـ سنة ١٩٧٣م.

١٧٠ ـ على بن أبى طالب ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ـ سنة ١٩٧٤م.

١٧١ ـ قارعة سبتمبر ـ مكتبة الشروق الدولية ـ القاهرة سنة ٢٠٠٢م.

١٧٢ ـ دليل الإمام إلى تجديد الخطاب الدينى ـ وزارة الأوقاف ـ القاهرة سنة ٢٠٠٧م.

١٧٣ ـ السنة والشيعة : وحدة الدين وخلاف السياسة والتاريخ ـ مكتبة النافذة ـ ٢٠٠٧م.

• صدر حديثا :

١٧٤ ـ إحياء الخلافة الإسلامية : حقيقة أم خيال ـ مكتبة الشروق الدولية ـ سنة ٢٠٠٥م.

١٧٥ ـ حقائق الإسلام فى مواجهة شبهات المشككين ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ سنة ٢٠٠٢م.

١٧٦ ـ الشيخ الشهيد أحمد ياسين . . وفقه الجهاد على أرض فلسطين ـ مركز الإعلام العربى ـ القاهرة سنة ٢٠٠٤م.

١٧٧ ـ الإصلاح بالإسلام ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٥م.

١٧٨ ـ الإمام محمد عبده : مشروع حضارى للإصلاح بالإسلام ـ مكتبة الإسكندرية ـ سنة ٢٠٠٥م.

١٧٩ ـ الفاتيكان والإسلام: أهى حماقة؟ أم عداء له تاريخ؟؟ ـ مكتبة الشروق الدولية ـ سنة ٢٠٠٧م.
١٨٠ ـ مقام العقل فى الإسلام ـ تحت الطبع.
١٨١ ـ الفتوحات الإسلامية: تحرير.. أم تدمير؟؟ ـ تحت الطبع.
١٨٢ ـ فوائد البنوك: حلال أم حرام؟ ـ تحت الطبع.
١٨٣ ـ القرآن يتحدى ـ تحت الطبع.
١٨٤ ـ من أعلام الإحياء الإسلامى ـ مكتبة الشروق الدولية ـ سنة ٢٠٠٦م.
١٨٥ ـ الإصلاح الدينى فى القرن العشرين ـ الشيخ المراغى نموذجًا ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ سنة ٢٠٠٧م.
١٨٦ ـ رفع الملام عن شيخ الإسلام ابن تيمة ـ مكتبة البخارى ـ الإسماعلية ـ سنة ٢٠٠٧م.
١٨٧ ـ الفارق بين الدعوة والتنصير ـ مكتبة البخارى ـ الإسماعيلية ـ سنة ٢٠٠٧م.
١٨٨ ـ علمانية المدفع والإنجيل ـ مكتبة البخارى ـ الإسماعيلية ـ سنة ٢٠٠٧م.

• سلسلة (هذا هو الإسلام) ـ مكتبة الشروق الدولية:

١٨٩ ـ الدين والحضارة، عوامل امتياز الإسلام ـ طبعة القاهرة سنة ٢٠٠٦م.
١٩٠ ـ السماحة الإسلامية، حقيقة الجهاد.. والقتال.. والإرهاب ـ طبعة القاهرة سنة ٢٠٠٦م.
١٩١ ـ احترام المقدسات، خيرية الأمة، عوامل تفوق الإسلام ـ طبعة القاهرة سنة ٢٠٠٦م.
١٩٢ ـ الموقف من الديانات الأخرى، الدين والدولة ـ طبعة القاهرة سنة ٢٠٠٦م.
١٩٣ ـ الموقف من الحضارات الأخرى، أسباب انتشار الإسلام ـ طبعة القاهرة سنة ٢٠٠٦م.
١٩٤ ـ قراءة النص الدينى بين التأويل الغربى والتأويل الإسلامى ـ طبعة القاهرة سنة ٢٠٠٦م.
١٩٥ ـ الإسلام والسياسة: الرد على شبهات العلمانيين ـ طبعة القاهرة ـ سنة ٢٠٠٧م.
١٩٦ ـ الإسلام والتعددية: التنوع والاختلاف فى إطار الوحدة ـ طبعة القاهرة ـ سنة ٢٠٠٧م.

***

هذا الكتاب

أخطر صراعاتنا الفكرية : الصراع بين العلمانيين والإسلاميين...

وأهم قضايا الصراع : هى العلاقة بين السياسة والإسلام...

- فهل هناك علاقة بين الإسلام والسياسة؟

وهل هناك سياسة شرعية للدولة والعمران؟

وهل الدولة - فى الإسلام - « دينية »؟.. أم « مدنية » مرجعيتها الإسلام؟

- أم أن العلمانية - التى تحرر الدنيا من الدين .. وتجعل مرجعية السياسة للإنسان وحده، بدلاً من الله - هى الحل؟.. وطريق التقدم والنهوض؟

- وهل الحكم الإسلامى خطر على الوحدة الوطنية؟.. وطريقٌ للاستبداد باسم الدين؟.. وفتحٌ لباب العنف والجمود؟..

- وإذا كان الغرب علمانيًا .. فلماذا يعمل لنشر دينه فى بلاد الإسلام؟!

* * *

إن جلاء هذه القضايا الشائكة .. والرد على ما حولها من شبهات .. هو رسالة هذا الكتاب ..

إنه حوار موضوعى، يدعو الفرقاء المتصارعين إلى كلمة سواء؟!


6223002802821